جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
كلية الدراســـات العـليا
قسـم العـلوم الشرطية

دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن

إعـــــداد
مشاري صقر عواض المطيري

إشـــــراف
لواء د. محمد حسن الســـراء

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الشرطية

الرياض
١٤٣٣هـ (٢٠١٢م)

قســـم : العلوم الشرطية

مستخلص الدراسة

عنوان الرسـالة : دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن
إعداد الطالـــب : مشاري صقر عواض المطيري
المشرف العلمي : د. محمد حسن الســـــــراء

مشكلة الدراسة :
انحصرت مشكلة الدراسة في التعرف على دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن.

مجتمع الدراسة :
تشكل مجتمع الدراسة من الأعضاء الرسميين لمجالس مراكز الأحياء في مكة المكرمة وجدة والطائف، وعددهم الإجمالي (٤٦٠).

منهج الدراسة وأدواتها :
استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المدخل المسحي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

أهم النتائج :
١ – أن الأهداف المهمة جداً التي من أجلها أنشئت مراكز الأحياء هي : إصلاح ذات البين ومنع الشقاق بين أفراد المجتمع، وبث روح التكافل الاجتماعي بين أفراد الحي، والمساهمة في حل المشكلات التي تواجه أبناء الحي بالتعاون مع الجهات المتخصصة.
٢ – أن الأدوار المهمة جداً لمراكز الأحياء في تعزيز الأمن الجنائي هي : تقليل معدلات جرائم الاعتداء والسطو والسرقة نتيجة تشجيع التقارب والتعارف بين سكان الحي الواحد، وحث سكان الحي على التطوع الأمني وإبلاغ الجهات الأمنية عن كل ما يثير الريبة والشك، وسرعة إبلاغ الأجهزة الأمنية عن أية تحركات مريبة داخل الأحياء.
٣ – أن الأدوار المهمة جداً لمراكز الأحياء في تعزيز الأمن الفكري هي : تنمية مشاعر الانتماء والولاء للوطن، وتكريم أسر شهداء الواجب وحل المشكلات التي تواجههم، والتنسيق مع المساجد لغرس قيم الوسطية والاعتدال.
٤ – أن أوجه التعاون الكبير جداً بين مراكز الأحياء والجهات الأمنية هي : تنسيق الجهود مع الأجهزة الأمنية للمطالبة بتوفير الخدمات العامة والبنية التحتية لساكني الحي، والتعاون في محاربة البؤر الإجرامية وعدم توفير المناخ الملائم لتكونها، والتعاون في إيجاد دور للمواطنين للمساهمة في ضبط الأمن واستقراره.
٥ – أن المعوقات المهمة جداً التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن بدرجة قوية جداً هي : قلة الإمكانات المالية اللازمة لتنفيذ برامج مراكز الأحياء، وقلة البرامج التدريبية في مجال العمل التطوعي، وضعف رغبة بعض قيادات الجهات الأمنية في التعاون مع مراكز الأحياء واعتبار ذلك عبء إضافي.
٦ – أن السبل المهمة جداً التي تساهم في التغلب على المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن بدرجة قوية جداً هي : توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج مراكز الأحياء، وإجراء حملات إعلامية مكثفة لتوضيح مميزات مراكز الأحياء والتعريف بها، وإلزام قيادات الجهات الأمنية على التعاون مع مراكز الأحياء في تنفيذ أنشطتها.

أهم التوصيات :
١ – إعداد الكوادر البشرية المؤهلة، وتوفير المخصصات المالية الكافية، والإمكانات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج مراكز الأحياء.
٢ – الدعم الإعلامي المستمر لتجربة مراكز الأحياء بهدف توضيح مميزاتها وحث أفراد المجتمع على المشاركة الفعالة في دعم العمل التطوعي.
٣ – وضع تشريعات حكومية تنظم عمل مجالس الأحياء وتحدد أوجه التعاون بين مراكز الأحياء والأجهزة الأمنية.

Department : Police Sciences.

STUDY SUMMARY

Study Title: The Role of Quarters Centers in Supporting Security in Kingdom of Saudi Arabia.

Student : Mashari Saker Awad Almutairi

Advisor : Dr. Mohammed Hasan Alsarra

Research Problem :

The research problem is summarized in recognizing the role of quarters centers in supporting security in Kingdom of Saudi Arabia.

Study Population :

The study population consists of quarters centers councils official staff members in Makkah, Jeddah and Altaief with a total of (460) members.

Research Methodology :

The researcher used the survey analytical methodology via survey by questionnaire as a research methodology to collect data.

Main Results :

1 - The most important objectives for arising quarters centers are: providing good relationship among society members, providing social sponsorship among quarter individuals and participation in solving problems facing quarter individuals cooperatively with specialized authorities..

2 - The most important roles of quarters centers in supporting criminal security are: decreasing fighting crimes, stealing crimes and encouraging goodness and better behaviors among quarters believers, stimulating quarter believers to security volunteer and reporting security authorities about each obvious activities inside quarter rappidly.

3 - The most important roles of quarters centers in supporting mental security are: enriching country belonging feeling, honouring martyrs families and solving problems facing them, and coordinating with mosques to insert equality and legality values.

4 - The most important cooperation aspects between quarters centers and security authorities are: coordinating efforts with security authorities to provide with public services and basement structure to quarters individuals, cooperating to fight criminal focuses and allowing unsuitable conditions to reformed, and cooperating with citizens in providing security.

5 - The most important obstacles retard the role of quarters centers in supporting security are: deficiency in financial resources required to carry out quarters centers programs, deficiency in volunteering work training programs, and low desire of some security authorities leadership to cooperate with quarters centers and regarding this cooperation as additional efforts.

6 - The most methods required to overcome obstacles retard the role of quarters centers in supporting security are: allowing financial resources required to carry out quarters centers programs, running a condensed information media propaganda to explain quarters centers and its advantages, and obligating security authorities leadership to cooperate with quarters centers in carrying out their activities.

Main Recommendations :

1 - Preparing qualified manpower, sufficient financial resources, technical abilities required to carry out quarters centers programs.

2 - Continuous informational support to quarters centers experiment to explain its advantages and stimulate society members to participate effectively in supporting volunteering work.

3 - Providing governmental regulations to regulate quarters centers tasks and determine cooperation aspects with security organizations.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
- مستخلص الدراسة باللغة العـــربية	أ
- مستخلص الدراسة باللغة الإنجليزية	ب
- إهـــــــــداء	جـ
- شكر وتقـــدير	د
- قائمة المحتويات	هـ
- قائمة الجـــداول	ط
- قائمة الملاحـــق	ك
- قائمة الأشكـــال	ل
الفصل الأول : مشكلة الدراسة وأبعادها	١
- مقدمة الدراســـة	٢
- مشكلة الدراســـة	٤
- تساؤلات الدراسة	٦
- أهداف الدراســـة	٧
- أهمية الدراســـة	٧
- حدود الدراســـة	٨
- مفاهيم ومصطلحات الدراسة	٨
الفصل الثاني : الخلفية النظرية للدراسة	١٢
أولاً : الإطار النظري	١٣
- مراكز الأحياء	١٤
- مفهوم مراكز الأحيـــــاء	١٤
- نشأة وتطور مراكز الأحياء	١٦
- تنظيم مراكز الأحيـــــاء	١٧
- رسالة مراكز الأحيـــــاء	٢٥
- أهداف مراكز الأحيـــــاء	٢٦

الموضوع	الصفحة
- برامج مراكز الأحيـــاء	٢٩
- إيجابيات مراكز الأحياء	٣٧
- السلبيات التي تواجه مراكز الأحياء	٣٨
- الأمن	٤١
- مفهوم الأمـــن	٤١
- أهمية الأمـــن	٤٢
- مجالات الأمن	٤٦
- مقومات الأمن	٤٨
- مقومات ترسيخ التعاون بين مراكز الأحياء والأجهزة الأمنية	٥٣
- دور مراكز الأحياء في تعزيز الأمن الجنائي	٥٥
- دور مراكز الأحياء في تعزيز الأمن الفكري	٦٠
- دور مراكز الأحياء في تعزيز الأمن الوقائي	٦٦
- المعوقات التي تحول دون قيام مراكز الأحياء بدورها في دعم الأمن	٦٧
- معوقات تتعلق بالمجتمع	٦٧
- معوقات تتعلق بمؤسسات المجتمع	٦٩
- معوقات تتعلق بالأجهـــزة الأمنية	٧٠
- معوقات مالية	٧١
- مراكز الأحياء في مكة المكرمة وجدة والطائف	٧٢
- أهداف مراكز الأحياء في مكة المكرمة وجدة والطائف	٧٢
- مهام مراكز الأحياء في مكة المكرمة وجـــدة والطائف	٧٣
- الهيكل التنظيمي لمراكز الأحياء في مكة المكرمة وجدة والطائف	٧٤
ثانياً : الدراسات السابقة	٧٩
- الدراسات السابقة	٧٩
- التعقيب على الدراسات السابقة	٩١

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث : الإجراءات المنهجية للدراسة	٩٣
- منهج الدراســة	٩٤
- مجتمع الدراسة	٩٤
- عينة الدراســة	٩٥
- أداة الدراســة	٩٥
- إجراءات التطبيق واختبارات الصدق والثبات	٩٧
- الأساليب الإحصائية	١٠٢
الفصل الرابع : عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها	١٠٤
- أولاً : خصائص أفراد الدراسة	١٠٦
- ثانياً : الأهداف التي من أجلها أنشئت مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية	١١١
- ثالثاً : دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الجنائي	١١٧
- رابعاً : دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الفكري	١٢٤
- خامساً : مدى التعاون بين مراكز الأحياء والجهات الأمنية	١٣١
- سادساً : المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن	١٣٨
- سابعاً : سبل التغلب على المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن	١٤٧
- ثامناً : اختلاف رؤية أفراد مجتمع الدراسة نحو دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن باختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية	١٥٥

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس : النتائج والتوصيات	١٧٢
- نتائج الدراسة	١٧٣
- نتائج المحور الأول (الأهداف التي من أجلها أنشئت مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية)	١٧٣
- نتائج المحور الثاني (دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الجنائي)	١٧٤
- نتائج المحور الثالث (دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الفكري)	١٧٤
- نتائج المحور الرابع (مدى التعاون بين مراكز الأحياء والجهات الأمنية)	١٧٥
- نتائج المحور الخامس (المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن)	١٧٦
- نتائج المحور السادس (سبل التغلب على المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن)	١٧٧
- نتائج (اختلاف رؤية أفراد مجتمع الدراسة نحو دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن باختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية)	١٧٨
توصيات الدراسة	١٨٢
قائمة المصادر والمراجع	١٨٤
الملاحـــــــق	١٩٣

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأبعادها

مقدمة الدراسة :

الأمن مطلباً ملح للأمم والشعوب، فهو ركيزة أساسية لا يمكن الاستغناء عنه، ولا يقل أهمية عن أي مطلب يحقق للبشرية الاستمرار والبقـــاء، قـــال تعالي : ﴿ فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَـٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ﴾ (سورة قريش، ٣-٤).

بوجود الأمن يتحقق المناخ الآمن الذي يتيح للفرد والمجتمع بمختلف مؤسساته أداء وظائفهم والقيام بأدوارهم بشكل سليم وفعال يساهم في رقي الفرد والمجتمع. ولما كانت وزارة الداخلية ممثلة في بعض قطاعاتها هي المسؤول عن الأمن ومكافحة ما يخل به، كان لابد من اهتمامها بالوسائل التي تساعد على فرض الأمن ومكافحة الجريمة من خلال اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للوقاية من الجريمة وحماية المجتمع من الجرائم بكافة أشكالها وأهدافها، مع المحافظة على استتباب الأمن واستقراره.

ومن أبرز هذه الإجراءات النظر للجانب الاجتماعي كأحد العوامل المرتبطة بمجال مكافحة الجريمة في ظل تزايد المشكلات الأمنية المعاصرة وظهور أنماط وأساليب إجرامية لم تكن مألوفة، مما جعل مفهوم الأمن الشامل يتخطى دور قوة الشرطة من مجرد بسط الأمن إلى دور أكبر يحتم التعاون مع منظمات المجتمع المدني لزيادة قدرته على تعزيز آليات وقاية المجتمع من أنماط الجرائم المختلفة، من خلال التركيز على العلاقة التبادلية بين جهود جهاز الأمن وجهود المجتمع التي أسفرت عن إنشاء جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة

المكرمة كمرحلة أولية لتحقيق عدة أهداف من أهمها التعاون مع رجال الأمن في دعم الأمن والاستقرار والمحافظة عليه في الأحياء التابعة لها.

وقد لمس الباحث أهمية التعاون بين مراكز الأحياء والأجهزة الأمنية في فرض الأمن والنظام في ضوء ارتفاع معدلات الجرائم، والحاجة إلى الشراكة المجتمعية في العمل الأمني كوسيلة فعالة في مقاومة الجريمة أو على الأقل تهيئة الظروف التي تحد من انتشارها من خلال إحياء دور التواصل الاجتماعي والعلاقات الإيجابية بين أفراد المجتمع والجهات الأمنية والمساهمة في رفع مستوى الوعي الأمني لدى شرائح المجتمع كافة.

وقد ركزت بعض الدراسات السابقة في مجملها على الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن، كدراسة آل علي (٢٠٠٧م) التي تناولت دور الشراكة المجتمعية في تعزيز الأمن في دولة الإمارات العربية المتحدة، ودراسة البابطين (٢٠٠٧م) التي استعرضت دور الشراكة المجتمعية في تعزيز الأمن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودراسة عبد اللطيف (٢٠٠٦م) التي ركزت على دور وظيفة الشرطة المجتمعية في تعزيز التعاون بين الشرطة ومراكز الأحياء، ودراسة زمزمي (٢٠٠٤م) التي ركزت على مراكز الأحياء كتجربة واقعية ونظرة مستقبلية تستدعي تعميم تجربة مراكز الأحياء ودعمها لحصد الثمار المرجوة منها، إلا أنها جميعاً ركزت على دور الشرطة المجتمعية، ولم تتناول الدور الأمني لمراكز الأحياء في تعزيز الأمن في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعقائدية. لذلك تسعى هذه الدراسة لإكمال ما انتهت إليه الدراسات السابقة من خلال إجراء دراسة ميدانية للتعرف على دور مراكز الأحياء في دعم الأمن في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعقائدية من خلال إحياء دور التواصل الاجتماعي، وتعزيز القيم والمبادىء

الإسلامية وتنمية الوعي الأمني، وتوظيف الطاقات والقدرات في خدمة المجتمع، ومن ثمَّ تعميم نتائج الدراسة على الأجهزة الأمنية، لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من النتائج التي سوف تتوصل إليها هذه الدراسة إن شاء الله.

مشكلة الدراسة :

أدى التطور الذي يشهده المجتمع بكافة أشكاله وصوره إلى زيادة كبيرة في الاحتياجات الضرورية لأفراد المجتمع، وظهور متطلبات لم تكن موجودة من قبل في ضوء التغيرات المتسارعة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها المجتمعات الخليجية بصفة عامة والمجتمع السعودي بصفة خاصة، في ظل وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، مما انعكس سلباً على استقرار الأمن داخل المجتمع السعودي، وزاد معدل ارتكاب الجرائم بأشكال وأساليب وتقنيات مختلفة، صعبت من مهمة جهاز الأمن في مواجهة المشكلات، واستدعت وجود تعاون بين منظمات المجتمع المدني وجهاز الشرطة لمكافحة الجريمة منعاً ووقاية وضبطاً (الباز، ٢٠٠٧م، ص٨).

إن الاستعانة بالعمل الشرطي التقليدي الذي يعتمد على المواجهة المباشرة للظواهر الإجرامية لم يعد كافياً في ضوء الزيادة المضطردة في حجم الجريمة بصفة عامة وجرائم الإرهاب والتطرف بصفة خاصة، في ضوء ارتفاع تكلفة مواجهة الجريمة عند قيام الأجهزة الأمنية بالمواجهات المباشرة، حيث تشير الإحصاءات الرسمية المنشورة إلى أنه على الرغم من تمكن قوات الأمن في المملكة العربية السعودية من إحباط (١٦٠) عملية إرهابية في العقد الأخير، إلا أن الإرهابيين نجحوا في تنفيذ ما يزيد على (٣٠) عملية إرهابية نتج عنها خسائر بشرية تضمنت استشهاد (٧٤) وإصابة (٦٥٧) من رجال الأمن، ومقتل (٩٠) وإصابة (٤٣٩) من المدنيين، أما الدمار الذي خلفته تلك العمليات فمن الصعب

الإحاطة بآثاره المادية والمعنوية (جريدة الرياض، ع١٤٧٢٩، ص١١)، بجانب السلبيات التي "طالت سمعة الدين الحنيف والمنهج القويم والسنة المطهرة من خلال إلصاق تهمة الإرهاب بالإسلام والمسلمين، وانطلاق الأحكام المعيارية والقيمية التي تصف المسلمين بأنهم إرهابيون" (العموش، ١٩٩٩م، ص٦٧).

وللعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعقائدية تأثيرٌ مباشرٌ على الأمن، فالعوامل الاجتماعية كالعزلة الاجتماعية والتفكك الاجتماعي والقطيعة بين الجيران وضعف الصلات بينهم تهيأ الأفراد لاستقاء الأفكار الدخيلة والانضمام للتجمعات المشبوهة والجماعات المتطرفة، بجانب انتشار الجرائم بكافة أشكالها وأساليبها وأهدافها داخل المجتمع الواحد. أما العوامل الاقتصادية كالفقر وتدني مستويات المعيشة والبطالة فتؤدي إلى انتشار الجريمة بجانب التباغض والحقد بين أفراد المجتمع الواحد واستخدامها كوسيلة مبررة لارتكاب العديد من الجرائم. وتؤدي العوامل السياسية دوراً لا يقل خطورة عندما تتحول المطالبات الفردية إلى توجهات سياسية أو انتماءات متعددة تمزق وحدة المجتمع، بينما تؤدي العوامل العقائدية في ظل الانفتاح الإعلامي إلى تغير القيم والمفاهيم وزعزعة الثوابت وظهور الفساد الاجتماعي (زمزمي، ٢٠٠٤م، ص ص٥٣٦-٥٣٩).

ولما كانت "مواجهة الجريمة مسؤولية تضامنية لا يختص بها الجهاز الشرطي وحده، بل يجب أن يساهم فيها منظمات المجتمع المدني وأفراده" (عياط، ٢٠٠٦م، ص٢٣٦)، كان لابد من الاستعانة بمراكز الأحياء في دعم التواصل والتكافل الاجتماعي، وتأهيل وتدريب العاطلين عن العمل تمهيداً لتوظيفهم، ومنح الأفراد نوعاً من الحرية والمشاركة الشعبية، وغرس القيم الدينية والأخلاقية في نفوس الشباب بهدف مكافحة العوامل الدافعة إلى تهيئة البيئة الملائمة للسلوك الإجرامي (زمزمي، ٢٠٠٤م، ص ص٥٣٦-٥٣٩).

وانطلاقاً من اهتمام ولاة الأمر في المملكة العربية السعودية بدعم كل ما يحقق الأمن والاستقرار، وانطلاقاً من تفاعل أفراد المجتمع مع تجربة مراكز الأحياء بالرغم من حداثتها، وانطلاقاً من الحاجة الملحة لمواجهة المشكلات الأمنية المعاصرة من خلال تفعيل الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الأمنية من خلال دور مراكز الأحياء في دعم الأمن والاستقرار، تبلورت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي :

ما دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن ؟

تساؤلات الدراسة :

يتفرع عن التساؤل الرئيس للدراسة عدة أسئلة فرعية يحاول الباحث الإجابة عنها، وهي :

١ - ما الأهداف التي من أجلها أنشئت مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية ؟

٢ - ما دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الجنائي ؟

٣ - ما دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الفكري ؟

٤ - ما مدى التعاون بين مراكز الأحياء والجهات الأمنية ؟

٥ - ما المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن ؟

٦ - ما سبل التغلب على المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن ؟

٧ - هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية المبحوثين نحو محاور الدراسة وفقاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية ؟

أهداف الدراسة :

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن، من خلال التعرف على :

١ - الأهداف التي من أجلها أنشئت مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية.

٢ - دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الجنائي.

٣ - دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الفكري.

٤ - مدى التعاون بين مراكز الأحياء والجهات الأمنية.

٥ - المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن.

٦ - سبل التغلب على المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن.

٧ - ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية المبحوثين نحو محاور الدراسة باختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية.

أهمية الدراسة :

يمكن الحديث عن أهمية هذه الدراسة من البعدين التاليين :

١ - **الأهمية النظرية :** تنبثق أهمية هذه الدراسة من حيوية الموضوع الذي تتناوله وهو دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن، وتناوله المحدود في أدبيات الدراسة التي تطرقت إلى الإدارة الأمنية.

كما تبرز الأهمية النظرية لهذه الدراسة فيما تمثله من إضافة للتراكم المعرفي من خلال تزويد المكتبات العامة بالمعلومات التي توضح دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الجنائي والفكري كعناصر مهمة في منظومة الأمن الشامل من خلال دعم التضامن والتكافل الاجتماعي بما يضمن عدم توافر بيئة مناسبة للسلوك الإجرامي.

٢ - **الأهمية العملية :** تبرز الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في النتائج التي يؤمل أن تسفر عنها، والتي قد تساهم في اتخاذ إجراءات وتدابير لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني من خلال تفعيل دور مراكز الأحياء من الناحية الأمنية لجعلها قادرة على دعم التواصل الاجتماعي للوصول إلى حي آمن ومجتمع آمن يتمتع بمنظومة قيم راسخة تدعو إلى التوسط والاعتدال وتنبذ العنف والعدوان.

حدود الدراسة :

حدود هذه الدراسة هي :

١ - **الحدود الموضوعية :**

اقتصرت الدراسة على تناول دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن.

٢ - **الحدود البشرية :**

اقتصرت الدراسة على الأعضاء الرسميين لمجالس مراكز الأحياء في مكة المكرمة وجدة والطائف والمحافظات التابعة لها.

٣ - **الحدود المكانية :**

اقتصرت الدراسة على مراكز الأحياء في العاصمة المقدسة ومحافظة جدة ومحافظة الطائف.

٤ - **الحدود الزمنية :**

قام الباحث بإعداد هذه الدراسة خلال العام الدراسي الجامعي ١٤٣٢هـ الموافق ٢٠١٠/٢٠١١م.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة :

١ - **دور :**

الدور في اللغة : "دار يدور دواراً، والدهر دوار بالإنسان : أي دائر به، والدور هو النوبة أو المناوبة التي يقوم بها الفرد" (ابن منظور، ٢٠٠٥م، ج٥، ص ص٣٢٣-٣٢٤).

الدور في الاصطلاح : "مجموعة العلاقات والتفاعلات بين وظيفة العضو وبين مركزه من ناحية، وبين هذه الوظيفة والمركز وبين وظائف ومراكز غيره من الأعضاء معه في ذات الوحدة أو الرابطة سواء كانت تلك الوحدة أسرة أو هيئة إدارية أو حزب سياسي أو دولة أو منطقة جغرافية وصولاً إلى الإطار الذي تعتبر الدول والمنظمات والمناطق الإقليمية من أعضائه الأساسيين" (جاد، ١٩٩٥م، ص١٢٤).

ويعرف الدور إجرائياً في هذه الدراسة بأنه : مجموعة المهام والأنشطة والإجراءات التي تقوم بها مراكز الأحياء في توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية وتنظيم وتنسيق الجهود الرامية إلى تقديم العون والمساعدة للأجهزة الأمنية.

٢ - مراكز الأحياء :

المراكز في اللغة : "ركز الرمح يركزه، والمركز وسط الدائرة، وارتكز ثبات، والمركز المقر" (الفيروزآبادي، ٢٠٠٣م، ص٤٧٥).

الأحياء في اللغة : "الحي جماعة بيوت من الناس مجتمعة والجمع الأحياء والأحوية" (الرازي، ٢٠٠٤م، ص٨٩).

مراكز الأحياء في الاصطلاح : "هي الأماكن التي يمكن لكل فرد في الحي أن يشارك في أنشطتها وبرامجها والإفادة منها بحسب ميوله وهواياته، وأن يوظف تلك المشاركة للارتقاء بمستوى الأحياء والعلاقات الاجتماعية فيها" (زمزمي، ٢٠٠٤م، ص٥٢٣).

وتعرف مراكز الأحياء إجرائياً في هذه الدراسة بأنها : تنظيم اجتماعي مرخص لا يزال في مراحله الأولى، في أحياء بعض المدن الرئيسة في المملكة العربية السعودية يهتم بقضايا الحي ومشكلاته ويحتضن طاقاته ويوظف قدرات أفراده ويوجه مشاركاتهم ويستوعب وقت فراغهم لما يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعهم ويسهم في الوقت نفسه في دعم أمنه واستقراره.

٣ - **تعزيز :**

التعزيز في اللغة : "العز ضد الذل، وتعزز الرجل : تقوى، والتعزيز التقوية والتعضيد والتشديد" (الرازي،٢٠٠٤م، ص ص٢١٤-٢١٥).

التعـزيز في الاصطلاح : "منح الدعم اللازم لإنجاز العمل أو مواجهة المشكلات والعقبات" (بدوي، ١٩٨٦م، ص٣٢).

ويعرف التعزيز إجرائياً في هذه الدراسة بأنه : دعم مراكز الأحياء للأمن والاستقرار.

٤ - **الأمن :**

الأمن في اللغة : "الأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخـــيانة، قال تعالى : ﴿ ٱلَّذِىٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴾ (قريش، آية ٤)، وهذا يوضح أهمية الأمـن للإنســان (ابن منظور، ٢٠٠٥م، ج١، ص١٠٧).

الأمن في الاصطلاح : "يشير المفهوم الضيق للأمن إلى تحرر الدولة من مشاعر القلق والخوف والتوتر لاتخاذ الإجراءات التي تزيل تلك المشاعر، بمعنى القضاء على التهديدات التي يمكن أن تؤثر في مصالح الدولة وحقوقها المادية والمعنوية، أما المفهوم الواسع فيتضمن شعـور الدولة بالاطمئنان لاستيفاء مواطنيها احتياجاتهم ومتطلباتهم المشروعة التي تتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصـــادية" (الشقحاء، ٢٠٠٤م، ص ص١٤-١٥).

وهو : "الجهود التي يبذلها القائمون على العمل في المرفق الأمني بالدولة لمكافحة الجريمة وقاية وضبطاً، واتخاذ كافة الإجراءات التي تدعم وترسخ جميع مقومات الأمن كترسيخ العقيدة الدينية، وأخلاقيات الإسلام السمحة، ودعم عوامل تنمية ولاء الأفراد للوطن، والإسهام في حل المشكلات الجماهيرية لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الأهداف الأمنية" (كامل، د٠ت، ص٦١).

ويعرف الأمن إجرائياً في هذه الدراسة بأنه : الجهود التي يبذلها القائمون على العمل في مراكز الأحياء لدعم عوامل تنمية ولاء المواطنين للوطن، والإسهام

في حل مشكلاتهم وتحقيــق العدالة الاجتماعية من خلال إشباع احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والروحية بطرق مشروعة تسهم في ترسيخ الشعور بالاطمئنان.

٤ - الأمن الجنائي :

الأمن الجنائي في الاصطلاح : "شعور بالاطمئنان يجده أفراد المجتمع عند خلوه من أسباب تعرض ذوات أفراده وممتلكاتهــم وحقـــــوقهم للتهديدات والاعتداءات، بمعنى تحــرر الدولة من التصرفات التي تخالف ضوابطها الدستورية والقانونية الرسمية المتعلقة بواجبات وحقوق أفراد المجتمع وفئاته، وتوفر الوسائل الرسمية لحماية ذواتهم وممتلكاتهم من التعرض لاعتداءات" (الشقحاء، ٢٠٠٤م، ص٧٩).

ويعرف الأمن الجنائي إجرائياً في هذه الدراسة بأنه : النشاطات والجهود التي تبذلها مراكز الأحياء لحماية ذوات وممتلكات أفراد المجتمع من التعرض للاعتداءات.

٥ - الأمن الفكري :

الأمن الفكري في الاصطلاح : " انضباط عملية التفكير لدى الأفـــراد والجماعات في إطار الثوابت الأساسية في الإسلام بما يخدم هذا التفكير ويحرره من قيود التبعية ويبنيه ولا يهدمه، فهو سلامة فكر الإنســان وعقله وفهمه من الانحراف والغواية" (الجحني، ٢٠٠٠م، ص٨٢).

ويعرف الأمن الفكري إجرائياً في هذه الدراسة بأنه : النشاطات والجهود التي تبذلها مراكز الأحياء لتعزيز التواصل الاجتماعي، وحماية فكر وعقـــل أفراد المجتمع من عوامل الغواية والانحراف.

ويعرف دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن إجرائياً في هذه الدراسة بأنه : مجموعة المهام والأنشطة والإجراءات التي تقوم بها مراكز الأحياء في تنظيم وتنسيق الجهود الرامية إلى تقديم العون والمساعدة للأجهزة الأمنية لترسيخ مقومات الأمن في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والجنائية.

الفصل الثاني
الخلفية النظرية للدراسة

أولاً : الإطار النظري

أظهرت التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي حدثت للعالم العربي خلال الفترة القريبة الماضية حاجة ملحة وماسة لوجود روابط اجتماعية قوية ومنظمة داخل المنطقة السكنية الواحدة مهما صغرت أو كبرت كثافتها السكانية، حيث أدت هذه الروابط والاتصالات الاجتماعية إلى محافظة ملموسة على أمن الحي السكني واستقراره في ظل الظروف السياسية التي مرت بها بعض الدول في حينه. ومهما كانت المسميات المختلفة لهذه التجمعات السكانية، فإن الدور الأمني لها عند الأزمات لا يمكن أن يضاهيه دور أية جهات أمنية أخرى. وأن التعاون المستمر مع الجهات الأمنية لتكون على علم تام بكل مكونات الحي سوف يؤدي إن شاء الله إلى دور مستقبلي كبير في دعم الأمن واستقراره بدأت في البروز ملامحه من خلال مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية.

إن الهدف من إنشاء مراكز الأحياء هو دعم التواصل والتكافل الاجتماعي، وحل مشكلات سكان الحي فيما يتعلق بالبطالة وتحسين مستويات المعيشة، بجانب تفعيل دور الشباب في المجتمع وإكسابه القدرة والرغبة على المشاركة في خدمة المجتمع ومواصلة نموه من خلال غرس القيم الدينية والأخلاقية اللازمة كمرجعية تساعد في وأد نوازع الجريمة والسلوك الإجرامي (زمزمي، ٢٠٠٤م، ص ص٥٣٦-٥٣٩).

لذلك تسعى مراكز الأحياء بمشاركة كافة مؤسسات المجتمع المدني الأهلية منها والحكومية في التعاطي مع قضايا المجتمع ومشكلاته للنهوض به وتجاوز

الصعاب التي تعترض مسيرة نموه وتقدمه لتحقيق الأمن (بن معمر، ٢٠٠٨م، ص و)، من خلال إشباع حاجة الفرد للاندماج في الجماعة، وتحقيق التوازن بين حاجة الفرد للاستقلالية، وحاجته للمشاركة والتواصل والتفاعل مع الآخرين (الشويعر والصقهان، ٢٠١٠م، ص١٣)، فالهدف من جمعيات مراكز الأحياء هو دعم التواصل الاجتماعي وجعل المجتمع كالجسد الواحد في إطار من التعاون والتضامن اللازم للوقاية من الجريمة وتحقيق الأمن بعناصره وأبعاده ومقوماته كافة.

وقد اشتمل الإطار النظري على نقاط رئيسة تغطي دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن، تناولت مراكز الأحياء من خلال استعراض مفهومها، ونشأتها، وتنظيمها، ورسالتها، وأهدافها، وبرامجها، وإيجابياتها، والسلبيات التي تواجهها. والأمن من خلال استعراض مفهوم، وأهميته، ومجالاته، ومقوماته. ومقومات ترسيخ التعاون بين مراكز الأحياء والأجهزة الأمنية من خلال استعراض المعوقات التي تتعلق بالمجتمع، والمعوقات التي تتعلق بمؤسسات المجتمع، والمعوقات التي تتعلق بالأجهزة الأمنية، والمعوقات المالية. ومراكز الأحياء في منطقة مكة المكرمة من خلال استعراض نشأتها وتطورها، وأهدافها ومهامها، وهيكلها التنظيمي.

مراكز الأحياء :

هي جمعيات تهدف إلى تحقيق التواصل الاجتماعي بين جميع أفراد الحي الواحد وخدمتهم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية مع المساعدة في المحافظة على الأمن واستتبابه عن طريق إيجاد قناة تواصل مع الجهات الأمنية للحيلولة دون أن يكون الحي السكني آمن للمجرمين أو المخربين أو بيئة مناسبة لنشأة العناصر المؤدية إلى الجريمة بكافة أشكالها وأسبابها.

١ - مفهوم مراكز الأحياء :

عرفت جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة (د.ت) مراكز الأحياء

في ضوء الفوائد المتوخاة منها بأنها : "المكان الذي يمكن لكل فرد في الحي أن يشارك في أنشطته وبرامجه ويستفيد منه بحسب ميوله وهواياته ويكون علاقات إيجابية بين أهالي الحي ويشارك في تطوير حيه والرقي به" ص٢.

وأضافت جمعية مراكز الأحياء بمكة المكرمة (٢٠٠٥م) الهدف من المشاركة فعرفت مراكز الأحياء بأنها : "المكان الذي يمكن لكل فرد في الحي أن يشارك في أنشطته وبرامجه والاستفادة منه بحسب ميوله وهواياته، وأن يوظف تلك المشاركة للارتقاء بمستوى الحي والعلاقات الاجتماعية فيه" ص٤.

وعرف زمزمي (٢٠٠٤م) مراكز الأحياء في ضوء وظيفتها بصورة أكثر شمولاً بأنها : "الأماكن التي يمكن لكل فرد في الحي أن يشارك في أنشطتها وبرامجها والإفادة منها بحسب ميوله وهواياته، وأن يوظف تلك المشاركة للارتقاء بمستوى الأحياء والعلاقات الاجتماعية فيها" (ص٥٢٣).

وعرف الغامدي (٢٠١٠م) مراكز الأحياء كمقر للعمل الاجتماعي بأنها : "مقرات متخصصة في مجال العمل الاجتماعي تتضمن مساهمة الأفراد في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو بغير ذلك من الأشكال لتحقيق التعاون البناء في تلبية احتياجات المجتمع" ص٦.

وجمعية مراكز الأحياء عبارة عن : "جمعية تهدف إلى تحقيق التواصل الاجتماعي، وتقوية العلاقات الإنسانية بين أفراد الحي، وتوظيف طاقاتهم فيما يعود بالنفع على الفرد والأسرة والمجتمع" (جمعية مراكز الأحياء بمكة المكرمة، ٢٠٠١م، ص١٥).

يتضح مما سبق أن مراكز الأحياء هي :

- مقرات اجتماعية غير ربحية متخصصة في العمل الاجتماعي.
- تتضمن أنشطة ثقافية واجتماعية واقتصادية.
- تسعى لحل مشكلات أفراد المجتمع بصفة عامة والشباب بصفة خاصة وتلبية

احتياجاتهم.

- تتضمن المساهمة في أعمال الرعاية الاجتماعية بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل.
- تسعى لتلبية احتياجات أفراد المجتمع.
- تمنح أفراد الحي الفرصة للمشاركة في أنشطتها وبرامجها والإفادة منها بحسب ميولهم وهواياتهم.

وفي إطار العرض السابق يعرف الباحث مراكز الأحياء بأنها : مقرات اجتماعية غير ربحية متخصصة في العمل الاجتماعي تهدف إلى الرقي بالعلاقات الاجتماعية بين أفراد الحي وترسيخها وإيجاد آلية عمل مناسبة لحل مشكلات أفراد المجتمع بصفة عامة والشباب بصفة خاصة وتلبية احتياجاتهم من خلال مشاركتهم الإيجابية في أنشطتها وبرامجها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والإفادة منها بحسب ميولهم وهواياتهم.

٢ - نشأة وتطور مراكز الأحياء :

ترجع فكرة مراكز الأحياء إلى حوالي عشرين سنة ماضية عندما أنشئت في المدينة المنورة بقرار من أميرها في ذلك الوقت صاحب السمو الملكي الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز (رحمه الله) الذي قام بإنشاء الجمعية الخيرية للخدمات الاجتماعية بالمدينة المنورة في عام ١٤١٠هـ. وبعد تعيين سموه أميراً لمنطقة مكة المكرمة سعى لنقل الفكرة إلى العاصمة المقدسة، بالإضافة إلى تطوير المشروع بصورة أوسع وأشمل، حيث قام بتشكيل اللجان المعنية بدراسة الموضوع وتنفيذه. واستغرق عمل اللجان حوالي سنتين، حتى صدرت الموافقة على إنشاء جمعية مستقلة لتلك المراكز تحت مسمى "جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة" برئاسة سموه في محرم عام ١٤٢٤هـ، بهدف إنشاء "مراكز أحياء" بعدد البلديات الفرعية في كل مدينة أو محافظة. وفي السابع من شهر ربيع الثاني لعام ١٤٢٤هـ

صدر قرار سمو أمير منطقة مكة المكرمة بتشكيل المجالس الفرعية للجمعية في كل من مكة المكرمة، وجدة، والطائف، وباشرت تلك المجالس أعمالها في المدن المشار إليها (زمزمي،٢٠٠٤م، ص ص٥١٢-٥٢٢).

وقد وصل عدد مراكز الأحياء في مكة المكرمة حوالي (١٦) مركزاً هي : مجلس حي العتيبية، ومجلس حي المسفلة، ومجلس حي العمرة، ومجلس حي الرصيفة، ومجلس حي الشرائع، ومجلس حي بحرة، ومجلس حي المعابدة، ومجلس حي العزيزية، ومجلس حي العوالي، ومجلس حي الهجرة، ومجلس حي المنصور، ومجلس حي الملك فهد، ومجلس حي حدا، ومجلس حي الحمراء، ومجلس حي أجياد، ومجلس حي الجعرانة. وحوالي (١٧) مركزاً في جدة هي : الكيلو ١٤ طريق مكة، والسامر، والبوادي، والنزلة اليمانية، والصفا، والعزيزية، والنهضة، والنعيم، وطيبة، وبريمان، وخليص، والرويس، والكندرة، والبساتين، والمحمدية، والشاطىء، وغليل. كما تم إنشاء العديد من مراكز الأحياء في محافظة الطائف كمجلس حي شهار في عام ١٤٢٤هـ، ومجلس حي الملك فهد في عام ١٤٢٥هـ، ومجلس حي الحوية في عام ١٤٢٥هـ، ومجلس حي الفيصلية في عام ١٤٢٦هـ، ومجلس حي قروى في عام ١٤٢٦هـ، ومجلس حي القيم في عام ١٤٢٦هـ، ومجلس حي شفا هذيل في عام ١٤٢٧هـ، ومجلس حي وادي ليه في عام ١٤٢٧هـ، ومجلس حي السيل الكبير في عام ١٤٢٧هـ، ومجلس حي شفا بني سفيان في عام ١٤٢٧هـ،ومجلس حي كلاخ في عام ١٤٢٨هـ، وتلاها إنشاء عدة مراكز أحياء في كل من السر، وحداد بني مالك، وعشيرة، وأبو راكة، وميسان (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، ٢٠١٠م، ص ص٢٧-٤٠).

٣ - تنظيم مراكز الأحياء :

يتكون مجلس الحي من (١٢) عضواً أساسياً يتم انتخابهم من قبل أهالي الحي لتمثيل المركز، ويضم المركز أيضاً (٤) أعضاء اعتباريين هم :

أ - مدير مركز الشرطة بالحي.

ب - رئيس البلدية الفرعية بالحي.

جـ - عمدة الحي.

د - مدير مركز الإشراف التربوي بالحي (جمعية مراكز الأحياء بمكة المكرمة، ٢٠١١م، ص١٢).

ويعتبر تشكيل هذا المجلس صحيحاً ومؤهلاً لمباشرة عمله بعد صدور قرار المجلس الفرعي لجمعية مراكز الأحياء بالمحافظة أو من يفوضه بالموافقة عليه واعتماده. ويتم اختيار رئيس المجلس بواسطة الأعضاء من بينهم وكما يختار ربع العدد المتفق عليه لتكوين المجلس كاحتياطيين. ويشترط في عضو مجلس الحي أن يكون من سكانه ولا يقل عمره عن (٢١) سنة وأن يكون من ذوي السمعة الحسنة وغير محكوم عليه بإدانة في جريمة مخلة بالشرف والأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وأن يكون كامل الأهلية شرعاً وأن يكون قد سدد الحد الأدنى للاشتراك السنوي البالغ (١٠٠٠) ألف ريال غير قابلة للاسترداد في حالة عدم الترشح. وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ اعتماد تشكيل المجلس ولا تجدد العضوية إلا عن طريق التصويت وتوافر شروط اكتسابها بعد موافقة المجلس الفرعي لجمعية مراكز الأحياء بالمحافظة (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، د.ت، ص ص٢-٥).

ويتكون مجلس الحي من (٧) لجان رئيسية هي : اللجنة الاجتماعية، واللجنة الثقافية، ولجنة الأنشطة الشبابية، ولجنة الخدمات العامة، ولجنة إصلاح ذات البين، واللجنة النسائية، واللجنة الإعلامية بجانب بعض اللجان المتخصصة كما يتضح مما يلي :

أ - **اللجنة الثقافية :**

تعمل اللجنة على رفع الجانب الثقافي والعلمي والتقني من خلال إلقاء

المحاضرات، وعقد الندوات والدورات والمسابقات، وإصدار النشرات الثقافية وبعض الكتب والأدلة الإرشادية. وتهتم اللجنة بتحسين مستوى طلاب وطالبات الحي، كما تقوم بإعداد برامج توعوية بالتعاون مع اللجان المتخصصة كاللجنة الطبية واللجنة التعليمية واللجنة الاقتصادية وغيرها من اللجان، ويتبعها عدد من فرق العمل من أهمها : فريق اللقاءات الثقافية، وفريق المسابقات الثقافية المنوعة، وفريق إعداد النشرات والدوريات، والفريق العلمي والتقني، وفريق تأهيل المجتمع وتدريبهم ثقافياً بالتنسيق مع لجنة تطوير الكفاءات الإدارية (المهيدب، ٢٠٠٨م، ص ص٤٣-٤٤).

وتهدف اللجنة الثقافية إلى نشر الوعي الثقافي السليم بكافة الوسائل المتاحة (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، د.ت، ص٢)، وذلك من خلال :

- توفير منهل ثقافي للاطلاع والمعرفة.
- رفع مستوى التحصيل الدراسي لأبناء الحي.
- القيام ببرامج توعوية لموضوعات مختلفة.
- التعرف على أخبار الحي وسكانه (زمزمي، ٢٠٠٤م، ص٥٢٩).

مع إمكانية أن يتم مستقبلاً توفير رعاية خاصة للموهوبين والموهوبات من أبناء الحي وإقامة حفل سنوي لتكريم المتفوقين والمتفوقات الحافظين لكتاب الله مع أولياء الأمور لحثهم على متابعة أبنائهم وحث الأبناء على التفوق وتوجيهه الخريجين المتميزين للتخصصات والجامعات التي تناسب توجهاتهم وإمكانياتهم العلمية.

ب - اللجنة الاجتماعية :

تعمل اللجنة على رفع الكفاءة التربوية والاجتماعية للمجتمع عن طريق الدورات والاستشارات الاجتماعية والتربوية، وحل المشكلات الاجتماعية، وتنمية روح الانتماء للوطن، ودعم التعاون والتكافل الاجتماعي من خلال عدد

من فرق العمل من أهمها : فريق التوعية الاجتماعية والبناء الأسري، وفريق رعاية الأسر الفقيرة، وفريق رعاية الأيتام والمعاقين، وفريق تجهيز الزيارات والرحلات بالتنسيق مع اللجنة الاجتماعية أو العلاقات العامة (المهيدب، ٢٠٠٨م، ص ص٤٤-٤٥).

وتهدف اللجنة الاجتماعية إلى إعادة التواصل بين أفراد الحي الواحد والمجتمع (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، د.ت، ص٢)، وذلك من خلال :

- التنمية الأسرية من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية الوقائية والعلاجية للمشكلات الأسرية.
- إرشاد أفراد الحي وتوجيههم إلى الأساليب المثلى في التعامل مع المشكلات والصعوبات.
- إحياء روح الانتماء إلى الحي وتنمية الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية بين أفراد الحي.
- بث روح التكافل الاجتماعي بين أفراد الحي.
- جمع المعلومات عن سكان الحي (زمزمي، ٢٠٠٤م، ص٥٣٠).

جـ - اللجنة الشبابية :

تعمل اللجنة على رعاية الشباب وتوجيههم لما ينفعهم وبذل الأسباب لوقايتهم من الانحرافات الفكرية والأخلاقية، بجانب متابعتهم في دراستهم والعمل على زيادة تحصيلهم العلمي، وتطوير مهاراتهم العقلية والبدنية والأخلاقية (المهيدب، ٢٠٠٨م، ص٤٦).

وتهدف اللجنة الشبابية إلى شغل وقت فراغ الشباب من الجنسين فيما يعود عليهم وعلى وطنهم بالنفع والفائدة من خلال (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، د.ت، ص٢) :

- التوجيه الإيجابي للشباب.
- حث الشباب على المشاركة في تنظيم المناسبات المختلفة.
- بث روح التعاون بين الشباب.
- مساعدة الشباب في التغلب على مشكلاته التي من أهمها البطالة والفراغ.

د - لجنة الخدمات العامة :

تعمل اللجنة على التواصل مع الجهات العامة والخاصة والمراكز الأخرى لدعم لتوفير احتياجات المركز بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ويتم توزيع بعض مهامها وأعمالها بين اللجنة الإعلامية لعمل الاتصالات اللازمة، واللجنة الاجتماعية لترتيب الزيارات والاجتماعات (المهيدب، ٢٠٠٨م، ص٤٢).

وتهدف لجنة الخدمات العامة إلى إيجاد قنوات اتصال مباشرة بين الأهالي والدوائر الحكومية الخدمية لتحقيق احتياجات المواطن من الخدمات المختلفة (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، د.ت، ص٢)، وذلك من خلال :

- تيسير مرافق لخدمة سكان الحي.
- الاستفادة من القدرات والمواهب الفردية.
- توفير أماكن لاجتماع سكان الحي.
- استقبال مقترحات أهل الحي ومرئياتهم (زمزمي، ٢٠٠٤م، ص٥٣٠).

هـ - لجنة إصلاح ذات البين :

لجنة تتكون من مجموعة من المختصين في العمل الاجتماعي ومجموعة من أهالي الحي المتطوعين يعملون وفق برنامج إرشاد وإصلاح أسري واجتماعي لعلاج المشكلات الأسرية، أو المشكلات التي تقع بين الأسر وجيرانها داخل الحي (المهيدب، ٢٠٠٨م، ص٩٥).

وتهدف لجنة إصلاح ذات البين إلى تلافي المشكلات الاجتماعية وعلاجها بين أفراد المجتمع (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، د.ت، ص٢)، وذلك من خلال :

- نشر الوعي السليم بأطر التعامل مع الأهل والأقارب والجيران في إطار تعليمات الشريعة الإسلامية.
- إصلاح ذات البين ومنع الشقاق بين أفراد المجتمع.
- الحث على جمع الديات وتقديمها للمستحقين.
- الإصلاح بين المتنازعين في قضايا الخلاف والتشاجر.
- الإصلاح بين المتنازعين في قضايا الميراث.
- عقد الندوات والمحاضرات التي يلقيها العلماء ورجال الدين والائمة وأساتذة الشريعة لإقناع الناس بأهمية التسامح والعفو والمؤاخاة بين أفراد المجتمع الإسلامي (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، ٢٠١٠م، ص٢١).

و - اللجنة النسائية :

لجنة تسعى للتعرف على احتياجات المرأة في جميع الفئات العمرية لتلبية حاجاتهن حصب تخصص المؤسسة،وتستعين بجميع اللجان الموجودة في المركز لتدبير احتياجات تنمية المرأة (المهيدب، ٢٠٠٨م، ص٤٦).

وتهدف اللجنة النسائية إلى تنمية الوعي لدى المرأة بدورها وبمجالات عملها التي يمكن أن تساهم من خلالها في العمل التطوعي (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، د.ت، ص٢)، وذلك من خلال :

- تبصير المرأة بدورها في نمو المجتمع.
- تحديد مجالات عمل المرأة والأنشطة التي يمكن أن تمارسها بعيداً عن مخاطر الاختلاط.
- إيجاد فرص عمل للمرأة في المجالات المناسبة.

- دعم دور المرأة التنموي في المجتمع.
- تبصير المرأة بأساليب رعاية وتنشئة الأطفال إسلامياً (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، ٢٠١٠م، ص٢٥).

ز - **اللجنة الإعلامية :**

لجنة تسعى للتواصل مع المجتمع والجهات الإعلامية الأخرى عبر قنوات إعلامية ونشرات ومواقع ووسائل مبتكرة لعرض المنجزات والأخبار الخاصة بالحي. ويتم التنسيق بينها وبين اللجان والأنشطة الأخرى لدعمها إعلامياً (المهيدب، ٢٠٠٨م، ص٤١).

وتهدف اللجنة الإعلامية إلى التنويه بأنشطة مجالس الأحياء ودعم الالتفاف حولها وإبراز أنشطتها وخدماتها لأفراد المجتمع عبر وسائل الإعلام المختلفة (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، د.ت، ص٢)، وذلك من خلال :

- نشر فعاليات البرامج والأنشطة التي تقدمها مراكز الأحياء.
- الإعلان عن مشاركات مجالس الأحياء في المناسبات والفعاليات الاجتماعية والثقافية والمناسبات الوطنية المختلفة.
- تبصير أفراد المجتمع بأنشطة ومجالات عمل مراكز الأحياء.
- الإعلان عن الدورات التدريبية التي تقدمها مجالس الأحياء.
- حث أفراد المجتمع على المشاركة في برامج التكافل الاجتماعي.
- نشر فعاليات اللقاءات الاستشارية التي تعقدها مراكز الأحياء مع المسؤولين والمثقفين والمهتمين بالعمل الاجتماعي.
- نشر فعاليات الأنشطة الرياضية التي تنظمها مراكز الأحياء (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، ٢٠١٠م، ص ص٢٠-٢٥).

ح - **اللجان المتخصصة :**

عبارة عن مجالس تتضمن المتخصصين في علم معين أو تخصص وظيفي

محدد. وتقوم إدارة المركز بالتشاور معهم لتحديد سبل الاستفادة منهم في توجيه وإرشاد المجتمع وعلاج مشكلاته، وكذلك الوسائل المناسبة التي يمكن أن تفيد من وجودهم بالمركز، ومن أهم هذه اللجان :

- لجنة الأطباء والصحة : تجمع ممثلو الصحة في الحي.
- اللجنة الاقتصادية : تضم التجار والاقتصاديين.
- لجنة المساجد وأئمتها : تضم الأئمة والعاملين في المساجد وأصحاب العلاقة بتطويرها.
- اللجنة التعليمية : تجمع مديري المدارس بالحي والمشرفون، وبعض المعلمين المتميزين (المهيدب، ٢٠٠٨م، ص٤٧).

إن إنشاء مراكز الأحياء بهذه النسبة الكبيرة التي غطت غالبية بلديات مكة المكرمة يعني أن التجربة تأخذ مساراً جدياً في التنفيذ، ويشير توالي صدور قرارات إنشاء مراكز الأحياء بها إلى نجاح التجربة وثبوت أهمية ما حققته من نتائج في مجال العمل الاجتماعي وتعزيز الترابط بين أفراد المجتمع، وقد تأكد هذا النجاح بصدور قرار معالي وزير الشئون الاجتماعية (قرار معالي وزير الشئون الاجتماعية رقم (١٠٠١٠) بتاريخ ١٤٢٥/٢/٢٤هـ تحت رقم التسجيل (٢٦٣) بالموافقة على تسجيل جمعية مراكز الأحياء ضمن الجمعيات الاجتماعية المعترف بها مما يجعلها تكتسب الصفة الرسمية التي تمنحها حق تلقي أنواع الدعم المادي والمعنوي كافة من مختلف الجهات، مع حرية التواصل مع المؤسسات التجارية لتوفير الدعم المادي والمعنوي وتقديم العروض والفرص التعليمية لأبناء الحي لتطوير مستواهم التعليمي وفق إمكانياتهم المادية المتاحة.

وأهم ضوابط وإجراءات فتح مراكز الأحياء هي :

- أن يتقدم عدد من أهل الحي بطلب الموافقة على افتتاح المركز.
- أن تعبأ استمارات العضوية من قبل الراغبين في فتح المركز.

- أن يتولى المتقدمون بالطلب الاتصال بالوجهاء والأعيان وسائر أهل الحي لتعريفهم بفكرة المركز ودعوتهم للمشاركة في عضويته.
- أن يعقد اجتماع الأعضاء الراغبين في فتح المركز لاختيار مجلس إدارة بحضور عضو أو أكثر من المجلس الفرعي.
- أن يفتح مركز حي واحد في موقع مناسب من نطاق كل بلدية فرعية، وفي حال الحاجة إلى أكثر من مركز في نفس النطاق يدرس الموضوع من قبل إدارة الجمعية (زمزمي، ٢٠٠٤م، ص٥٢٨).

٤ - رسالة مراكز الأحياء :

إن رسالة مراكز الأحياء بصفة عامة هي : "تكوين علاقة إيجابية بين الفرد ومحيطه الذي يعيش فيه، وتشجيع مشاركة السكان في جهود تنمية المدن وتطويرها والمحافظة على مكتسباتها ومنجزاتها. وتنمية الشعور بالولاء والانتماء للوطن" (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، ٢٠٠٥م، ص٣).

وتجسد الرسالة الهدف الاجتماعي لمراكز الأحياء من خلال السعي الدؤوب لاستنهاض همم جميع أفراد الحي والمجتمع ليكونوا أعضاء فاعلين، ومشاركين عبر مبادراتهم الفردية والجماعية بصورة إيجابية كل حسب طاقته ومواهبه ومهاراته الذاتية، لكي تعم الفائدة على الفرد والجماعة في إطار التعاون على البر والتقوي (زمزمي، ٢٠٠٤م، ص ص٥٢٣-٥٢٤)، امتثالاً لقوله تعالى :

﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ (المائدة، الآية ٢).

وترتكز مراكز الأحياء على العمل التطوعي، بمعنى التطوع لخدمة الآخرين من أبناء الحي، كجزء من منظومة القيم المطلقة، فالتطوع سواء كان بالجهد أو بالمال يهدف في المقام الأول إلى تقديم العون والمساعدة للفئات الفقيرة والمحتاجة (الخطيب، ٢٠١٠م، ص٨).

وتهدف مراكز الأحياء إلى تحقيق التواصل الاجتماعي، وتقويم العلاقات الإنسانية بين أفراد الحي، وتوظيف طاقاتهم فيما يعود بالنفع على الفرد والأسرة والمجتمع (جمعية مراكز الأحياء بمكة المكرمة، ٢٠١١م، ص١٥).

٥ - أهداف مراكز الأحياء :

تسعى مراكز الأحياء بصفة عامة إلى تطوير العمل الاجتماعي بتوفير سبل الحياة الكريمة للفرد، وحماية أمن المجتمع من خـــــــلال (صالح، ٢٠٠٥م) :

- تقديم المساعدات المالية والعينية للمحتاجين.
- توفير المأوى المناسب.
- الإعانة على أعباء الحياة اليومية وتيسيرها.
- توفير سبل الحياة الكريمة للفرد.
- بناء الشخصية المتزنة سلوكاً وانتماءً.
- محو الأمية لدى الأفراد والجماعات.
- التوعية بكافة صورها.
- التثقيف الصحي.
- اكتشاف القدرات والطاقات الإبداعية وتحفيزها.
- بناء قيم الاحترام المتبادل وتقدير الآخر.
- توثيق علاقات الجيرة وحقوق الجار في الحي الواحد.
- تشجيع النهج القويم في التعاملات المالية والأخلاقية مع الغير ورد الحقوق لأصحابها.
- التفاعل الإيجابي مع مكتسبات المجتمع المادية كونها تعبر عن تقدمه العمراني والحضاري.
- رفض مظاهر السلوك السلبي ومنع حدوثها.

- التعريف بالأنشطة والبرامج المقدمة للمجتمع وتحفيز المشاركة فيها تخطيطاً وتنظيماً وتنفيذاً.
- فتح قنوات اتصال مستمر مع مختلف القطاعات الحكومية والأهلية والاقتصادية في المجتمع.
- التواصل والتنسيق المستمر لأعمال مشتركة مع الجهات الخيرية والأهلية واللجان العاملة في المجالات المرتبطة بخدمة المجتمع ورعاية مصالحه.
- التعامل مع مختلف وسائل الإعلام لضمان وصول رسالة الجمعية وخدماتها لجميع شرائح المجتمع (ص ص٥٥٥-٥٥٦).

ويضيف الخطيب (٢٠١٠م) :

- المشاركة في تحمل المسؤولية الاجتماعية.
- تأكيد أهمية العمل الجماعي في خدمة المجتمع المحلي والفئات الفقيرة والمحتاجة.
- تأكيد دور الفرد في خدمة المجتمع، فما يقوم به المتطوع هو سد ثغرة ضمن حاجات المجتمع.
- تأكيد مفهوم التضامن والتكافل الاجتماعيين من خلال مساعدة الأغنياء والقادرين للفقراء والمحتاجين.
- تأكيد دور المتطوعين في تحقيق الأمن والسلام الاجتماعيين من خلال تحقيق السكينة والتعاون الذي يجلب المحبة بين أفراد المجتمع ويخفف من حدة الحقد الطبقي، ومن ثمَّ يقلل معدلات الجريمة والسلوكيان المنحرفة (الخطيب، ٢٠١٠م، ص ص٢٥٠-٢٥٢).

ويضيف المهيدب (٢٠٠٨م) :

- إحياء دور التواصل الاجتماعي والعلاقات الإيجابية بين أفراد المجتمع.
- تعزيز القيم والمبادىء الإسلامية، وتنمية الوعي الاجتماعي والأخلاقي والثقافي، بين أفراد الحي والمجتمع.

- المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية والظواهر السلبية في نطاق الحي والأحياء القريبة.
- توظيف الطاقات والقدرات في تطوير الحي وخدمة أفراده.
- تنمية المهارات والعناية بالمواهب المختلفة لأفراد المجتمع.
- استثمار أوقات الفراغ بما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع (ص٣٣).

وتضيف جمعية مراكز الأحياء بمكة المكرمة (٢٠١١م) :

- تحقيق رسالة اجتماعية لأسلوب حياة الأسر السعودية.
- المشاركة في الارتقاء بمستوى الحي والعلاقات الاجتماعية فيه.
- نشر الوعي السليم والأخلاق الفاضلة بين أفراد الحي ومن ثمَّ المجتمع.
- المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية.
- إحياء دور التواصل الاجتماعي والعلاقات الإيجابية بين أفراد الحي ومن ثم المجتمع.
- الاستفادة من ذوي القدرات المختلفة لزيادة فاعلية وقدرات أفراد المجتمع.
- رفع روح المواطنة وتفعيل ثقافة المسؤولية المجتمعية.
- ملء أوقات الفراغ فيما يعود بالنفع على المجتمع (ص١٥).

ويرى الباحث أن الهدف الأسمى الذي يمكن أن تحققه مراكز الأحياء هو دعم التعاون الإيجابي المثمر بين الجهات الأمنية وأفراد المجتمع من خلال اللقاءات المختلفة التي تقرب من وجهات النظر بينهم في مواجهة أعباء العمل الأمني وتزيل بعض الصورة السلبية لرجال الأمن باعتبارهم غير متعاونين أو متقبلين لرأي المجتمع، مما يرفع درجات التعاون وينعكس إيجاباً على مواجهة الجريمة قبل وبعد وقوعها، في إطار الاستفادة من أفراد المجتمع في الإبلاغ عن الظواهر الإجرامية والإرشاد إلى مرتكبي الجرائم والمشتبه بهم، وفي الوقت نفسه حث رجال الأمن على معاونة أفراد المجتمع في حل المشكلات التي تواجههم، فلا يقتصر دورهم على مواجهة أعباء العمل الأمني، ولكن يمتد ليشمل حل المشكلات

التي قد يترتب عليها زعزعة الأمن والاستقرار، مع إيجاد قنوات اتصال مباشرة وصادقة بين أفراد الحي والجهات الأمنية لنقل صورة حقيقية وواقعية عن جميع أفراد الحي للحيلولة دون دخول سلوكيات إجرامية قد تخل بالمجتمع مستقبلاً، مع تنمية روح العمل التطوعي في المحافظة على الأمن والاستقرار من قبل ساكني الحي الواحد وتوطين مبادىء الشرطة المجتمعية ودورها في محاربة كل ما يمكن أن يعكر صفو حياة المجتمع الذي يعيشون فيه.

٦ - برامج مراكز الأحياء :

تقوم مراكز الأحياء بعدة برامج لتأدية رسالتها في دعم التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وإيجاد متنفس لأفراد المجتمع لملء وقت فراغهم بما يعود عليهم بالنفع.

ومن أهم البرامج التي تقدمها مراكز الأحياء :

أ - البرامج الثقافية :

البرامج الثقافية عبارة عن : "أنشطة يتم تقديمها خلال قوالب مختلفة تتضمن التمثيليات الروائية، والفن، والآداب والموسيقى، والمسرحيات الفكاهية والرياضية، والألعاب وغيرها باستخدام العلامات والرموز والأصوات والصور بغرض الترفيه والإقناع على الصعـــــيدين الشخصي والجماعي" (عبد الحميد، ١٩٩٧م، ص٢٢٨).

وتهدف مراكز الأحياء في المجال الثقافي إلى :

- تفعيل ثقافة العمل التطوعي لدى أفراد المجتمع من خلال البرامج المتنوعة.
- تعويد أفراد المجتمع على تحمل المسؤولية الاجتماعية في تنمية المجتمع أمنياً وصحياً وبيئياً ونحوها.
- رفع مستوى الأداء وتطوير قدرات الأهالي مهنياً وإدارياً بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن.

- نشر الوعي السليم وبث القيم الفاضلة بين أفراد المجتمع (جمعية مراكز الأحياء بمكة المكرمة، ٢٠١١م، ص١٨).

وتسعى البرامج الثقافية إلى نشر الوعي الثقافي بكافة الوسائل المتاحة من خلال (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، ٢٠١٠م) :

- المشاركة بقوالب تمثيلية في اليوم الوطني، والأسابيع الوطنية كأسبوع المرور الخليجي، وحملة السلامة المرورية.
- الإعداد والتنظيم للقاءات الاستشارية التي تجمع بين عدد من المثقفين المسؤولين المهتمين بالعمل الاجتماعي.
- المشاركة في المهرجانات الخاصة بكل محافظة مثل مهرجانات الورود، وسوق عكاظ، ومهرجان الصيف الخاص بمحافظة الطائف (ص٢٤).

وتضيف (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، ٢٠٠٥م) :

- إقامة الحملات الإعلامية، وتنظيم الحفلات الختامية، وملتقى أعضاء مجالس الأحياء.
- إعداد وإلقاء المحاضرات الدينية والثقافية والعلمية والأمسيات الشعرية والأدبية بعد أخذ الموافقة عليها من قبل وزارة الأوقاف والمساجد والجهات المعنية.
- التنسيق مع الجهات الحكومية المشاركة في البرامج الثقافية قبل موعدها بوقت كافٍ (ص ص٣٣، ٤١).

ويضيف العوفي (١٩٩٤م) :

- ترسيخ التعاون بين الجهات المشاركة في حملات التوعية بإجراءات السلامة وأساليب المحافظة على الصحة العامة، كالوزارات والمؤسسات الوطنية، مما يتيح الفرصة لمعرفة الأهداف الرئيسة لهذه البرامج، حيث تشارك وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم والإدارة العامة لمكافحة المخدرات في حملات التوعية من أضرار التدخين. وهذا يترتب عليه زيادة حجم الجمهور المتلقي؛

لأن كل وزارة وإدارة تعمل على مخاطبة جماهيرها.

- ربط توجيهات الدين الإسلامي الحنيف بموضوعات التوعية، حيث يتم عرض الآيات والأحاديث التي تؤكد تحريم الضرر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعدم تعريض النفس للخطر والهلاك من جراء التدخين أو المخدرات أو غيرها، فهذا الربط يؤدي إلى زيادة التأثير وزيادة الإقناع للمتلقين.
- ربط الموضوع بالجمهور المستهدف، حيث ترتبط الموضوعات التوعية بمصالح الجمهور المستهدف سواء في الوقاية من مخاطر الإرهاب، أو التطرف الفكري.
- تفعيل استخدام نظريات التأثير، كاستخدام نظرية التقمص الوجداني عند الحديث عن تأثير الإرهاب على الأفراد والمجتمعات والإصابات والتشوهات الناجمة عن العمليات الإرهابية الناتجة عن المتطرفين فكرياً، فضلاً عن استخدام نظريات التنافر المعرفي والتوازن التي تؤثر بشدة في وجدان المتلقين عند التنبيه بسلبيات التطرف الفكري، وما يترتب على اعتناق الفكر المتطرف من سلبيات.
- استخدام رسائل ذات أساليب عقلية وعاطفية تزخر بالحقائق العلمية والأرقام المعملية والإحصاءات الميدانية، وتركز على الاستمالات العاطفية التي تؤثر على المشاعر كاستمالة الأفراد لمساعدة الفقراء والمساكين والتبرع لعلاج المرضى وذوى الإعاقات الناتجة عن العمليات الإرهابية التي تقوم بها الفئة الضالة المنحرفة فكرياً وغيرها.
- الاستعانة برسائل من قادة الرأي كأصحاب السمو الملكي الأمراء ومعالي الوزراء وغيرهم من رموز المجتمع لزيادة الاقتناع من قبل المتلقين وجذب انتباههم، باستخدام الوسائل الاتصالية المتوفرة كالندوات والمحاضرات والمعارض وقوافل التوعية والصحف والمجلات والملصقات والإذاعة والتلفاز

لعرض توجيهاتها وإيصال رسائلها التوعوية إلى المتلقين في كل مكـــــان (ص ص١٦٤-١٦٥).

ويضيف كريم (٢٠٠٠م) :

- المساهمة في تنمية الوعي الجماهيري الثقافي.
- وقاية المجتمع من الظواهر الثقافية السلبية.
- نشر الثقافة العامة بين أفراد المجتمع (ص ص١٣٨-١٤٠).

وأهم البرامج التي نفذتها مراكز الأحياء في هذا المجال :

- استقطاب نحو (٣٠٠٠) متطوع ومتطوعة سنوياً للمشاركة في تنفيذ برامج الجمعية بمكة المكرمة.
- عقد نحو (٢٠٠) دورة تدريبية للأهالي سنوياً في مختلف المجالات الإدارية والمهنية والفنية وتطوير الذات وغيرها.
- تنظيم الملتقيات والمهرجانات الترفيهية والثقافية والاجتماعية ذات التنوع في البرامج والمستفيدين لتشمل شرائح المجتمع (رجال- نساء- أطفال- شباب- فتيات) وبلغ عدد المهرجانات المنفذة (٤٠) مهرجاناً سنوياً من أهمها :
  - مهرجان الربيع السنوي.
  - مهرجان أهلاً شباب مكة.
  - مهرجان الطفل المكاوي.
  - مهرجان مكة الخير.
  - مهرجان الشرائع.
  - مهرجان الليالي الرمضانية.
  - مهرجان جدة السنوي.
  - مهرجان الطائف السنوي (جمعية مراكز الأحياء بمكة المكرمة، ٢٠١١م، ص١٨).

ب - البرامج الاجتماعية :

هي : "أنشطة تهتم بدعم العمل الاجتماعي، وزيادة روابط الإخوة بين أفراد المجتمع" (عبد الحميد، ١٩٩٧م، ص٢٢٨).

وتسعى مراكز الأحياء إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية التالية :

- تحقيق التواصل بين المؤسسات الحكومية والأهلية وأهالي الأحياء بما يؤدي إلى تنسيق الجهود لتصب في مصلحة الوطن والمواطن.
- المساهمة في علاج المشكلات والظواهر الاجتماعية السلبية.
- المساهمة في تأهيل وتوظيف الشباب السعودي من خلال عدد من البرامج التنموية.
- إشغال أوقات الشباب وغيرهم من خلال الترفيه مع مراعاة التكامل في الجوانب الرياضية والمهنية والتربوية وغيرها.
- بث التوعية الأسرية في مجال الحياة الزوجية ومواجهة العقبات التي تواجهها.
- تفعيل دور الأهالي في معالجة المشكلات الأسرية وإصلاح ذات البين قبل وصول المشكلة إلى الشرطة أو المحكمة أو غيرها.
- المساهمة في تخفيف حالات الطلاق والانفصال والعنف الأسري (جمعية مراكز الأحياء بمكة المكرمة، ٢٠١١م، ص ص١٦-١٧).

وتسعى البرامج الاجتماعية إلى دعم الشعور بالجسد الواحد بين أفراد المجتمع المسلم، من خـــلال (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، ٢٠١٠م) :

- مساهمة الأفراد المنتسبين لكل حي في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية سواء بالرأي أو العمل أو بالتمويل أو بأي شكل آخر من الأشكال.
- تنفيذ حفلات المعايدة بشكل سنوي في مراكز الأحياء بهدف زيادة العلاقات الإيجابية بين أهالي الأحياء.
- تنفيذ مشروعات إصلاح ذات البين (ص ص٢٠-٢١).

ويضيف الجحني (٢٠٠٥م) :

- تعميق الوازع الديني بين أفراد المجتمع الإسلامي.
- توجيه أفراد المجتمع بالحكمة والموعظة الحسنة.
- استغلال أوقات فراغ الشباب بما يعود عليهم بالنفع (ص١٨٦).

ويضيف الباحث :

- تشجيع الشباب من أبناء المدارس في الحي للانضمام للعمل التطوعي الاجتماعي وحثهم على المساهمة في برامج وأنشطة مركز الحي التطوعية.
- تثقيف أولياء الأمور من خلال برامج ومحاضرات ليكونون قدوة صالحة لأبنائهم في كل مناحي الحياة.

وأهم الأنشطة التي نفذتها برامج الأحياء في المجالات الاجتماعية :

- تنظيم أكبر حفل معايدة لأهالي مكة خلال الأعوام (١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩هـ) بمشاركة نحو (٦٠) ألف مواطن ومسؤول من الرجال والنساء والشباب والأطفال.
- تنفيذ (٦٠) حفل معايدة سنوياً في جميع أنحاء مكة المكرمة الأعوام (١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠هـ).
- تنفيذ مشروع (تعظيم البلد الحرام) لتفعيل دور المواطنين والمقيمين والوافدين في المحافظة على حرمة مكة المكرمة وأمنها وبيئتها لتكون نموذجاً حضارياً متميزاً.
- تكوين لجنة إصلاح ذات البين في كل مجلس حي.
- التنسيق بين شرطة العاصمة المقدسة لإحالة المشكلات الأسرية إلى مراكز الأحياء لعلاجها قبل تفاقمها.
- تنفيذ برنامج الخط الساخن للاستشارات الأسرية والاجتماعية من خلال عدد من مراكز الأحياء وعلاج أكثر من (١٠٠٠) حالة.
- عقد أكثر من (٣٠) دورة تدريبية سنوياً في مجال التوافق الأسري وعلاج

مشكلاته (جمـــــعية مراكز الأحيـــــــــاء بمكة المكرمة، ٢٠١١م، ص ص١٦-١٨).

جـ - البرامج الرياضية :

هي : "النشاطات والمسابقات والبطولات والمنافسات الرياضية التي تهدف إلى إعداد الشباب والاهتمام بالنشء، ورعايته في ضوء السياسة العامة للدولة" (حامد، ٢٠٠٢م، ص٢).

وتسعى البرامج الرياضية إلى بناء الجسم السليم، ومن ثم إكساب أفراد المجتمع القدرة على النهوض بخطط وطموحات الوطن من خلال (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، ٢٠١٠م) :

- إعداد المسابقات والأنشطة الرياضية في مختلف الألعاب.
- تشجيع أفراد المجتمع من الشباب والكبار على ممارسة الرياضية.
- تنفيذ الدوري الرياضي السنوي على مستوى المحافظة (ص٢٠).

ويضيف (حامد، ٢٠٠٢م) :

- المساهمة في إحداث التنمية المتكاملة من النواحي الرياضية والثقافية والفنية والاجتماعية أو من أي ناحية تسعى لاكتمال عملية التنمية.
- رعاية الشباب وزيادة فاعليته في المجتمع.
- الاستفادة من الطاقات الشبابية وتوظيفها في خدمة المجتمع.
- الارتقاء بالمستوى الصحي والنفسي للشباب عن طريق الأنشطة المختارة سواء كانت رياضية أو اجتماعية، مع الاهتمام بالقيم والعادات والتقاليد الإسلامية.
- تنظيم واستثمار وقت الفراغ والطاقة لدى النشء والشباب لما فيه خدمة الفرد والمجتمع.

- إعداد أجيال قادرة على حمل الأمانة وقيادة المسيرة (ص ص١-٩).

وقد قامت جمعية مراكز الأحياء في مكة المكرمة بتنظيم أكبر دورة رياضية بمنطقة مكة المكرمة للأعوام (١٤٢٥-١٤٣١هـ وكان آخرها الدورة السابعة بمشاركة نحو (١٥٠) فريق رياضي وعدد (٣٠٠٠) لاعب (جمعية مراكز الأحياء بمكة المكرمة، ٢٠١١م، ص١٥).

د - البرامج الأمنية :

هي : "أنشطة تهتم بدعم العمل الأمني، من خلال التعاون مع الشرطة ودعم جهودها في مكافحة الجريمة" (الجحني، ٢٠٠٠م، ص٢٨).

وتسعى مراكز الأحياء إلى تحقيق الأهداف الأمنية التالية :

- تفعيل دور المواطن في المحافظة على أمن المجتمع وسلامة أفراده.
- تنمية الحس الأمني من خلال التوعية والتثقيف والبرامج التفاعلية.
- تحقيق التعاون الإيجابي بين رجال الأمن وأفراد المجتمع وسكان الحي.
- المساهمة في التصدي لمن يعبث بأمن البلاد ويهدد استقرارها من خلال العمليات الإرهابية والجرائم الأخرى (جمعية مراكز الأحياء بمكة المكرمة، ٢٠١١م، ص١٧).

وأهم البرامج المنفذة في المجال الأمني :

- المشاركة مع شرطة العاصمة المقدسة في تنفيذ برنامج الشرطة المجتمعية.
- عقد تحالف مشترك بين مراكز الأحياء وشرطة العاصمة في تنفيذ مشروع (مكة بلا جريمة) والموافقة عليه من صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة.
- عقد لقاءات مشتركة بين القيادات الأمنية في مكة وعدد من أعيان الأهالي بمراكز الأحياء لمعرفة المتطلبات الأمنية لكل حي بموجب موافقة الإمارة على البرنامج.

- مشاركة عدد (٧٠٠- ١٠٠٠) شاب من أحياء مكة في مساندة الأمن الوقائي والمرور والدفاع المدني بالمنطقة المركزية خلال موسمي رمضان والحج سنوياً.
- تنفيذ برنامج رعاية أرباب السوابق ومحاولة إعادة تأهيلهم وإدماجهم ليكونوا لبنة صالحة في المجتمع (جمعية مراكز الأحياء بمكة المكرمة، ٢٠١١م، ص١٧).

٧ - إيجابيات مراكز الأحياء :

هناك العديد من الإيجابيات لمراكز الأحياء لعل من أهمها (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، د.ت) :

- توفير بيئة اجتماعية وثقافية ورياضية يستطيع من خلالها الفرد تطوير نفسه وملء أوقات فراغه بما يعود عليه بالنفع والفائدة.
- دعم التواصل بين سكان الحي من خلال الديوانيات والبرامج الاجتماعية الأخرى.
- توفير بيئة خصبة للعمل التطوعي ونشر وتبادل الخبرات والإمكانات.
- الاستفادة من البرامج والفعاليات المقدمة في المجالات كافة.
- حل المشكلات التي تواجه الأحياء عن طريق لجان متخصصة (ص٢).

ويضيف زمزمي (٢٠٠٤م) :

- إعادة كثير من الصلات التي ضعفت أو انقطعت على مستوى الحي والأسرة.
- لفت النظر إلى حاجة المجتمع لتعزيز الجانب الاجتماعي من خلال برامج هادفة.
- تحريك الجمود الاجتماعي لدى بعض فئات المجتمع كالأكاديميين وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال والمسؤولين والأطباء وغيرهم.
- احتواء مجالس أحياء قائمة، وجهود وبرامج كانت تبحث عمن يحتضنها ويدعم وجودها ويشجع مسيرتها.

- إحياء آداب فاضلة وأخلاق سامية يحث عليها الدين الإسلامي مثل : حسن الجوار، وبذل المعروف، وزيارة المرضى، ومساعدة المحتاج، والمشاركة في المناسبات المختلفة.
- احتواء فئات مهمة من المجتمع وخاصة الشباب وتفريغ طاقاته فيما ينفع به نفسه وأهل حيه.
- سد الثغرة وتقليص الهوة بين المسؤولين على مستوى الحي مثل : مدير الشرطة، رئيس البلدية، العمدة وبين جمهور الناس.
- منح عمد الأحياء مكانتهم الاجتماعية ودورهم المفترض في التواصل الاجتماعي، لكي لا يقتصر على الإجراءات الإدارية والأمنية.
- توظيف طاقات مهدرة في المجتمع مثل المتقاعدين وكبار السن ونحوهم.
- فتح قنوات العمل التطوعي الاجتماعي الخيري، والاستفادة من المتعاونين في خدمة الحي والمجتمع.
- العناية الخاصة بالمرأة والفتاة من خلال الأقسام النسائية بالمراكز.
- إظهار جوانب النقص في بعض الخدمات الحياتية في الأحياء،والسعي الجماعي لإيجاد الحلول المناسبة.
- رعاية بعض الفئات المهملة اجتماعياً كالفقراء والأرامل واليتامى وغيرهم (ص ص٥٣١-٥٣٢).

٨ - **السلبيات التي تواجه مراكز الأحياء :**

بالرغم من إيجابيات مراكز الأحياء، إلا أن هناك بعض السلبيات التي تتمثل فيما يلي (زمزمي، ٢٠٠٤م، ص ص٥٣٢-٥٣٤) :

- ضعف الدعم المادي، حيث تواجه مراكز الأحياء صعوبات مالية ؛ لأنها تقوم على الجهد التطوعي للأفراد من سكان الحي ويتم تمويل ميزانيتها في غالبية الأحيان من اشتراكاتهم المالية وبالتالي فإن الدعم المالي والبشري لهذه

المراكز يتوقف على مدى قوة اقتناع مواطني الحي بهذه الفكرة، وطبقاً للطبيعة الإنسانية فإن الاقتناع الإنساني بشيء ما يتذبذب قوة وضعفاً حسب الظروف المعيشية والاجتماعية وغيرها، وأخذاً لهذه الحقيقة بعين الاعتبار فإن الدعم المالي لهذه المراكز يتذبذب أيضاً بين القوة والضعف وهو الأمر الذي يؤدي في حالة الضعف إلى توقف برامج وأنشطة المركز والمشروعات التي يديرها.

- تباطؤ بعض أفراد المجتمع عن المشاركة الإيجابية، حيث تشهد المشاركة الطوعية من مواطني الحي في عضوية وأنشطة المراكز فترات كثيرة نوعاً من الإحجام والتردد حرصاً على عدم ضياع أوقاتهم وأموالهم، مما يؤدي إلى عدم قدرة المراكز على السير في أداء مهامها بوتيرة واحدة ؛ لأن الأداء يتوقف على العدد المتوفر من المواطنين المتطوعين.
- سطحية نظرة المسئولين الحكوميين في الحي إلى هذه التجربة الوليدة مثل مدير الشرطة أو رئيس البلدية أو العمدة، وضعف إدراكهم للفائدة الاجتماعية التي يمكن تحقيقها من هذه المراكز، ولهذا فإن تعاملهم معها يتصف بالضعف الواضح وعدم التفاعل مع جهودها.
- تأخر تنفيذ مشروع مراكز الأحياء عن وقته، حيث تأصلت في نفوس البعض الأثرة وحب الذات، والتعامل من منطلق مادي بحت، وانتشرت القطيعة، وضعفت الصلات والعلاقات.
- عدم تماشي نظام الجمعيات المعتمد من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مع الأهداف الاجتماعية التي تسعى المراكز لتحقيقها، فعلى سبيل المثال النظام الأساسي للجمعيات الخيرية الإغاثية هو نفسه نظام الجمعيات النسائية، وهو ذات النظام الذي ينظم أعمال جمعية مراكز الأحياء دون تطوير لمواده لكي تتسق مع مهمة المراكز وأهدافها.

- محدودية دور العمدة في مهامه الرسمية، حيث قلص نظام العمد الصادر عام ١٤٠٦هـ دور العمدة على بعض المهام الإدارية والأمنية،وأهمل الجوانب الاجتماعية.
- غياب الإعلام عن المشاركة في دعم تجربة مراكز الأحياء والتعريف بها ونشرها عبر وسائله المختلفة، باستثناء ما يرسل إلى الصحف من أخبار عن طريق مراكز الأحياء ذاتها.
- عدم انضباط تقسيم الأحياء بين الجهات الحكومية، حيث يختلف تقسيم قطاعات البلدية عن تقسيم قطاعات الشرطة، وكلاهما مختلف مع قطاعات الصحة والتعليم، مما يعقد ويربك إنجاز بعض المهام التي تحتاج إلى تعاون من تلك الجهات على مستوى الحي.
- انعزال بعض فئات المجتمع وغموضها نتيجة خشيتها من الهاجس الأمني للعمل الاجتماعي.
- ضعف الرقابة الشرعية في بعض المراكز، مما يترتب عليه بعض المخالفات الشرعية (ص ص٥٣٢-٥٣٤).

ويرى الباحث أن نجاح تجربة مراكز الأحياء في مكة المكرمة وجدة والطائف بالرغم من اختلاف مواقعها وميزانياتها وطبيعة المجتمعات المنتسبة لها يؤكد أن السلبيات لن تكون عائقاً أبداً في التقليل من الدور الإيجابي للمراكز، بالرغم من محدودية دورها في الوقت الراهن، وإذا ما استمرت بهذا النمو والنجاح، فإنها تساعد على قيامها بأدوار مهمة مستقبلاً في المحافظة الأمنية على الأحياء وتكملة النقص الواضح في المهام الموكلة إلى عمد الأحياء التي اقتصرت على الإجراءات الروتينية في أقسام الشرطة بعد التوسع العمراني والجغرافي، مما أدى إلى قصور التواجد الأمني داخل الأحياء الذي يحتم الاستعانة بمراكز الأحياء مستقبلاً في أداء أدوار أمنية مهمة تساعد على حفظ الأمن واستقراره.

الأمـــن :

الأمن عماد التنمية في أي دولة، فهو وسيلة توفير الضمانات الكفيلة بنجاح جهود التنمية المتواصلة، تنفيذ الخطط التنموية، والحفاظ على معدلات مضطردة من النمو في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية وغيرها من عناصر منظومة الأمن التي تساهم في دفع عجلة التنمية والرخاء بجانب تحرير الأفراد والجماعات من مشاعر الخوف والقلق والتوتر، وهذا لا يتوافر إلا في ضوء وجود كيان اجتماعي قادر على الإحاطة بمشكلات أفراد المجتمع ومواجهتها ومساعدتهم على التغلب عليها كالجهود التي تبذلها مراكز الأحياء في هذا الصدد.

١ - مفهوم الأمن :

عرف كامل (د.ت) الأمن في ضوء دوره في تحقيق أهداف السياسة الجنائية بأنه : "الجهود التي يبذلها القائمون على العمل في المرفق الأمني بالدولة لمكافحة الجريمة وقايةً وضبطاً، واتخاذ كافة الإجراءات التي تدعم وترسخ جميع مقومات الأمن كترسيخ العقيدة الدينية، وأخلاقيات الإسلام السمحة، ودعم عوامل تنمية ولاء الأفراد للوطن، والإسهام في حل المشكلات الجماهيرية لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الأهداف الأمنية" ص٦١.

أما الجحني (٢٠٠٦م) فعرف الأمن في ضوء عناصره بأنه : "المحافظة على مصالح الأمة في الداخل والخارج وتأمين الجبهة الداخلية وحماية الحدود والثغور والنظر إلى الأمن بمنظار أشمل وليس بمنظار الأمن الجنائي أو الأمن السياسي فقط، ولكن هناك منظومة كبيرة ينظر إليها من حيث الأمن الاستراتيجي والاقتصادي وغيره" ص١.

ويرى البشرى (٢٠٠٠م) أن الأمن هو الحفاظ على الدولة من المطامع الخارجية، فيعرفه بأنه : "قدرة الدولة على المحافظة على نفسها وطاقتها وأراضيها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية ودستورها من أي اعتداء خارجي" ص١٩.

ويعرف الشهراني (١٩٩٨م) الأمن داخلياً وخارجياً بأنه : "تأمين سلامة الدولة من أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة الضغوط الخارجية أو الانهيار الداخلي" ص١٠.

ويعرف الشقحاء (٢٠٠٤م) الأمن في الإطار الضيق، والإطار الواسع بأنه : "يشير المفهوم الضيق للأمن إلى تحرر الدولة من مشاعر القلق والخوف والتوتر لاتخاذ الإجراءات التي تزيل تلك المشاعر، بمعنى القضاء على التهديدات التي يمكن أن تؤثر في مصالح الدولة وحقوقها المادية والمعنوية، أما المفهوم الواسع فيتضمن شعور الدولة بالاطمئنان لاستيفاء مواطنيها احتياجاتهم ومتطلباتهم المشروعة التي تتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية" ص ص١٤-١٥.

أما الحازمي (٢٠١٠م) فيعرف الأمن في ضوء القدرة على تأمين أفراد المجتمع من التهديدات الداخلية والخارجية بأنه : "شعور أفراد المجتمع بحالة من الرضا والطمأنينة التي تتحقق لهم من خلال حماية سيادة الدولة وإقليمها وشعبها من الأخطار التي تهدد أمنها السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الفكري، سواءً كان مصدرها داخلياً أو خارجياً" ص٨٢.

٢ - أهمية الأمن :

ترجع أهمية الأمن الوطني إلى كونه صمام أمان يضمن وصول جميع التنظيمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلى مرافىء الثبات في حركة

منتظمة داخل أطر متناسقة، فهو البوتقة التي تنصهر فيها التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتشكل مجتمع متكامل قادر على تحقيق مستوى معيشة أفضل لأفراده (داغستاني، ١٩٨٢م، ص٤٦).

ولا يقتصر الأمن على حماية الدولة من التهديدات الخارجية فقط، بل يمتد ليشمل حمايتها من التهديدات التي تهدد الاستقرار الداخلي كشرط أساسي وضروري لتحقيق التنمية المستدامة للدولة، حيث تعد الاضطرابات الداخلية الناجمة عن ثورة الإنسان أو انحرافه بسبب استغلاله أو قهره اجتماعياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً من العوامل التي تحبط محاولات التنمية نتيجة هروب الرساميل بسبب الخوف من أحداث العنف، ولذلك يرى "روبرت ماكنمارا" أن الأمن معناه التنمية وليس توفر المعدات العسكرية، فبدون تنمية لا يوجد أمن، فإذا استطاعت الدولة أن تنظم مواردها لإمداد شعبها بحاجاته ورغباته، فإن مقاومتها لتهديد الاضطرابات والعنف تزداد (كامل، ١٩٩٦م، ص٨٥).

كما أن حل المشكلات الاجتماعية، ودعم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتحقيق العدالة من المبادىء الأساسية لارتفاع مستوى المعيشة، وانخفاض معدلات الجريمة، ففي الماضي انصب اهتمام الدول النامية على تحقيق الأمن الجنائي والأمن السياسي، وبعد تطور ورقي الأمم والمجتمعات وتشعب الحاجات، نشأت الحاجة إلى تبني الأمن بمعناه الشامل الذي يتكون من الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن البيئي والأمن الصناعي والأمن الثقافي والأمن السياحي، وغيرها من عناصر منظومة الأمن الشامل التي تكون في مجملها الأمن الوطني (البشرى، ٢٠٠٠م، ص ص٣٤-٣٥).

ويسهم الأمن في تحقيق المقومات الأمنية التالية :

- ترسيخ العقيدة الإسلامية وأخلاق الإسلام.
- دعم عوامل تنمية الولاء الأفراد والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية.

- دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية (الجحني، ٢٠٠٠م، ص٦١).

والأمن في مفهومه الشامل يعني توفير الضروريات الخمس التي أوصى بها الإسلام في إطار من القوانين التي تكفل سلامة المواطن وحريته، فالأمن الوطني يعني الأمن الذي يوفره الوطن للمواطن في جميع مجالات الحياة، لذلك عني الإسلام بالأمن الشامل باعتباره وسيلة لتحسين المعيشة ونوعية الحياة من خلال توفير الكليات الخمس أو المصالح المعتبرة التي تنحصر في :

أ - العقيدة : إن الغاية من خلق الإنسان هي إفراد الله بالعبادة، فقد قال تعالى في كتابه الكريم : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (الذاريات، الآية ٥٦). لذلك ضمن الإسلام للإنسان حماية العقيدة والشعائر من أي اعتداء ويفهم ذلك من سياق الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ومنها قوله تعالى : ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة، الآية ٢٥٦). وقد حدد الإسلام قواعد التعامل مع أهل الذمة داخل الدولة الإسلامية وحرم الاعتداء عليهم أو اضطهادهم.

ب - العقل : كرم الله الإنسان بالعقل على سائر مخلوقاته، ولذلك حرم كل ما يضر بالعقل من خمر ومخدرات ومسكرات، كما صان الإسلام حقوق الإنسان الفكرية، وكذلك كفل حرية الرأي والاعتقاد كقيمة تثبت الأمن والطمأنينة في المجتمع (العايد، ٢٠٠١م، ص١٣).

جـ - العرض : حرص الإسلام على حماية العرض حفاظاً على الأنساب وحفظاً للروابط الأسرية، لذلك حرم الله الزنا واعتبره من الفواحش. فقد

قال تعالى في كتابه الكريم : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً ۖ وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾ (الإسراء، الآية ٣٢).

د - المال : المال وسيلة للخير إذا كان حلالاً طيباً، ووسيلة للشر إن كان فاسداً خبيثاً، وقد قال تعالى موضحاً أهمية وقيمة المـــــال : ﴿ ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾ (البقرة، الآية ٤٦). لذلك حرم الله السرقة والغش والتدليس لحماية الملكية الفردية والعامة، ووضع الله حداً للسرقة هو قطع يد السارق، فقد قـــــال تعالى في كتابه الكريم : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (المائدة، الآية ٣٨).

هـ - الحياة : الحياة حق مكفول للجميع، حرم الله الاعتداء عليه وسلبـــــه إلا بالحق، بارتكاب الفرد ما يستحق عليه الموت، لذلك قال تعالى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴾ (المائدة، الآية ٣٢)، كما شرع الله تعالى القصاص لردع أي اعتداء على النفس البشرية، قال تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (البقرة، الآية ١٧٩). فحـــــق الحيـــاة مكفول للجميع في الشريعة الإسلامية (القـــرني، ١٩٨٩م، ص ص٤٨-٤٩).

٣ - **مجالات الأمن :**

تتنوع مجالات الأمن لتشكل المحاور الرئيسة التي ينبغي أن تهتم بها الدولة للحفاظ على أمنها، وهي بصفة عامة إما مجالات داخلية أو خارجية (الشقحاء، ٢٠٠٤م) :

أ - المجالات الداخلية التي ينبغي للدول أن تهتم بها للحفاظ على أمنها الوطني وتشمل الأمن النفسي والأمن الاجتماعي والأمن السياسي والأمن المعيشي والأمن المدني والأمن الحضاري.

ب - المجالات الخارجية التي ينبغي للدول الاهتمام بها في إطار مجهوداتها الرامية للحفاظ على استقرارها وأمنها الوطني وتشمل الأمن الفكري والأمن العسكري والأمن الاقتصادي (ص٥١).

ويشير الشهراني (٢٠٠٣م) إلى أن للأمن ثلاثة مستويات تشكل حلقات مترابطة ومتشابكة هي :

أ - المستوى الأول : الأمن الذي يتعلق بالحياة اليومية للمواطن، وخاصة فيما يتصل بالجريمة بمفهومها التقليدي الذي يعبر عنه فقهاء الشريعة الإسلامية بالضرورات الخمس، ولا يقف هذا الأمن عند الوقاية من الجريمة قبل وقوعها والتحقيق فيها بعد وقوعها، بل يتجاوز ذلك إلى التعامل مع كافة الظواهر التي لها تأثير في الأمن.

ب - المستوى الثاني : يتعلق بالاستقرار الأمني، وبالأمن والسلم الاجتماعي، ومن أبرز مهدداتها الحروب الأهلية، والشغب والعصيان، والإرهاب، والعنف، والاضطرابات السياسية، والتآمر،والخيانة، والفساد، والجريمة المنظمة وغيرها.

جـ - المستوى الثالث : أمن الكيان الوطني، وضمان المصالح الوطنية أمام الصراعات الدولية وضد العدوان الخارجي والتداخل العسكري المباشر وغير المباشر (ص ص١١-١٢).

أما المالكي (٢٠٠٦م) فيقسم الأمن إلى مجالين :

أ - المجال الأول : يتعلق بالإجراءات الداخلية التي تشمل جميع مجالات الحياة العامة في الدولة وما يمكن أن يؤثر فيها سلباً وإيجاباً.

ب - المجال الثاني : يتعلق بالخارج في مجال العلاقات الدولية بأبعادها السياسية والعسكرية لمواجهة أية تهديدات ضد أمن الدولة من الخارج (ص٥٩).

بينما يشير الحازمي (٢٠١٠م) إلى أن للأمن ثلاثة مجالات رئيسة هي :

أ - المجال الداخلي : يتمثل في حماية أمن الدولة من التهديدات الداخلية، والمحافظة على الأمن الداخلي.

ب - المجال الإقليمي : يتمثل في حماية أمن الدولة من المهددات الإقليمية من الدول التي تقع في نفس الإقليم من خلال ضبط أمن الحدود وجمع المعلومات عن التحركات غير الطبيعية في حينها، وإقامة العلاقات الحسنة مع الدول المجاورة المبنية على التعاون المشترك وتبادل المعلومات التي تسهم في المحافظة على الأمن الإقليمي.

جـ - المجال الدولي : يتمثل في حماية أمن الدولة من المهددات الدولية، وتنظيم العلاقات الحسنة مع المجتمع الدولي القائم على التعاون في المجالات كافة بما في ذلك المجالات الأمنية للمحافظة على الأمن الدولي (ص٨٥).

ولأن الأمن منظومة واحدة، فإن أي تأثير على أحد المجالات السابقة يؤثر على المجالات الأخرى، حيث إن جميع المجالات بمختلف مسمياتها مترابط ترابط وثيق، وإذا ما تعرض أي مجال منها للخطر، فإنه يعرض كامل منظومة الأمن للخطر نفسه والعكس صحيح.

٤ - **مقومات الأمن :**

لكي يتحقق الأمن، لابد من توافر مقومات أساسية لتوفير البيئة المناسبة للاستقرار.

وأهم هذه المقومات :

أ - **العقيدة :**

العقيدة هي ما يؤمن بها الفرد ويتخذه ديناً يدين به بصرف النظر عن صحته، وهي التي تقدم تفسيرات للإنسان حول سر وجوده، ووجود الكون من حوله، وما يحيط به من أحداث وظواهر يتبلور من خلالها سلوك الإنسان وتعاملاته الاجتماعية، وتفاعلاته مع الحقائق والعناصر الكونية المحيطة به وتأثيرها فيه وتأثره بها (الشقحاء، ٢٠٠٤م، ص٩٨).

ب - **القيادة :**

عرف النمر وآخرون (٢٠٠٦م) القيادة بأنها : "النشاط الذي يمارسه شخص للتأثير في الآخرين، وجعلهم يتعاونون لتحقيق هدف يرغبون في تحقيقه" ص ص ٣١٣-٣١٤.

ويعتمد أمن المجتمع الإسلامي على وجود قيادات سياسية وفكرية على مستوى عالٍ من الكفاءة، بمعنى القدرة على تحقيق أهدافها مع الأخذ في الاعتبار أن القيادة الإسلامية الملتزمة يتجاوز مقصودها الآثار الدنيوية الإيجابية العاجلة إلى الآثار الأخروية وهي الحافز الأهم الذي يثير مجهودات القائد على نحو متميز، وهذا يتطلب تمتع القادة بمواصفات وخصائص ذاتية تميزهم عن غيرهم من أهمها : قوة الشخصية، والقدرة على الإقناع، والواقعية، ومواجهة الحقائق، والقدرة على الإدارة بفاعلية، والقدرة على الإبداع والمبادرة (الشقحاء، ٢٠٠٤م، ص ص١٠٢-١٠٧).

جـ - السياسة :

السياسة هي : "مجموعة من القواعد والمبادىء التي تلتزم بها الإدارة عند اتخاذ القرارات لمواجهة مواقف معينة حالياً أو مستقبلاً، فالسياسة بصفة عامة عبارة عن خطة لمواقف محددة يتكرر حدوثها فعلاً ويتوقع حدوثها مستقبلاً أثناء إدارة نشاطات المنشأة" (عشماوي، ٢٠٠٠م، ص ص٧٦ - ٧٧) .

إن غاية العمل السياسي هو حل مشكلات الدولة وحسم النزاعات فيها بهدف تحقيق الاستقرار الذي يتيح بيئة خصبة للنمو والتنمية، فالسياسة الكفؤة هي التي تسعى لتحقيق أهدافها ومصالحها، وعلى رأسها أمنها الوطني، وهذا يتطلب نزاهة السياسيين وتجردهم لتحقيق أهداف الدولة وأولوياتها، والصمود في وجه الضغوط الدالة على عدم احترام عقيدة الدولة، والتزامهم بالتفكير الإيجابي (الشقحاء، ٢٠٠٤م، ص ص١٠٨-١١٠).

د - الاقتصاد :

الاقتصاد هو مدى ومستوى الكفاءة الإنتاجية في الدولة في ظل الندرة الحتمية للموارد المتاحة، وهو يعبر عن حالة سلوكيات وأفراد الدولة المتعلقة باستخدام وتصريف مواردها المادية والبشرية المحدودة، وآثار ذلك على مساعي الدولة لإنتاج ما تحتاجه وتريده من السلع والخدمات الاستهلاكية المتنوعة الحالية والمستقبلية (العتيبي، ٢٠٠٥م، ص ص٩٦-٩٧).

وتتحدد كفاءة الاقتصاد بناء على استجابته لاحتياجات الدولة ورغبات أفرادها، وذلك يرتبط إلى حد كبير بحسن تصريف واستغلال موارد الدولة في ضوء الثقافة والخصائص الذاتية لأفراد المجتمع عند تحديد القيم العملية الاقتصادية، فمن أهم عوامل كفاءة الاقتصاد أن تتولى قيادة أنشطته التخطيطية والعملية عناصر واعية وخبيرة تدرك أهمية أداء شركات ومؤسسات الأعمال لمسؤولياتها الاجتماعية في الدولة، مع تنظيم القوانين التي تكفل الربح دون الاحتكار لتحقيق النمو المتوازن، فضلاً عن اختيار الحلول التي تتناسب مع البيئة

الداخلية والمجتمع، وتجنب الحلول المستوردة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والتي غالباً ما تبوء بالفشل نتيجة اختلاف المجتمعات (الشقحـــــاء، ٢٠٠٤م، ص ص١١٣-١١٦).

هـ - الإعلام :

الإعلام عبارة عن "نشاطات وفعاليات مارسها الإنسان منذ القدم من خلال وسائل وأساليب لنقل المعلومات ونشر المعارف وتحليل الأحداث وإبراز الظواهر والأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لتوجيه المجتمع وتحذيره ، والمشاركة في توجيه الرأي العام وصنع القرار" (بدر، ١٩٩٧م، ص٢١).

ولكي يثمر النشاط الإعلامي ينبغي أن يحقق عدة أمور منها :

- أن يوجه بسياسة تتفق مع ثقافة الدولة الأصيلة وقيمها الحضارية الخاصة، وتؤكد على وجوب الالتزام بتلك القيم من خلال آليات عمل واضحة.
- أن يتمتع القائمون على النشاط الإعلامي بدرجة عالية من الكفاءة وهذا يتحقق بالتخصص والرغبة في التجديد.
- أن تكون وسائل النشاط الإعلامي على درجة عالية من الكفاءة، بحيث يتم ترسيخها والاستفادة من قدراتها الاتصالية الفائقة وتأثيرها على الجماهير في خدمة الحقيقة والمصالح وما يعين على الاستقامة وترسيخ المعاني الفاضلة (الشقحاء، ٢٠٠٤م، ص ص١٢٠-١٢٢).

و - القوى العسكرية :

تشمل جميع مؤسسات الدولة ذات الطابع العسكري من القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي والحرس الوطني التي تتولى الدفاع عن الوطن ومكتسباته ومنجزاته ضد الاعتداءات الخارجية وحمايته من الاضطرابات الداخلية، وفرض النظام بهدف ترسيخ مفهوم الأمن الشامل (العتيبي، ٢٠٠٥م، ص٩٩).

وتعد القوى العسكرية من أهم مقومات الأمن الوطني للدولة للاعتبارات التالية :

- تمثل وسيلة المجتمع لمواجهة العنف والتصدي للعدوان الخارجي والداخلي الهادف إلى زعزعة الأمن واستقراره.
- قد تكون عنصر استقرار أو اضطراب بالنسبة للمجتمع، حسب التزامها بوظيفتها الرئيسية.
- تؤثر بشكل مباشر على مدى ما يتصف به المجتمع من كفاءة اقتصادية في ظل ارتباطها بدرجة كبيرة بالتصنيع الحربي وإنتاجية الفرد وبالبحث العلمي والتطوير (الشقحاء، ٢٠٠٤م، ص١٣٠).

ز - الإدارة العامة :

الإدارة نشاط موجه نحو التعاون المثمر والتنسيق الفعال بين الجهود البشرية المختلفة لتحقيق هدف معين بكفاءة عالية (النمر وآخرون، ٢٠٠٦م، ص٥).

أما الإدارة العامة فهي : مجمل الأنشطة والأعمال الحكومية التي تهدف إلى تنفيذ السياسة العامة للدولة (الشقحاء، ٢٠٠٤م، ص١٣١).

وتتبلور وظيفة أجهزة الإدارة العامة التي تعد محوراً أساسياً عند الحديث عن الأمن في الدولة المسلمة فيما يلي :

١ - الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحمل رسالة الإسلام للناس كافة التزاماً بقوله تعالى : ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ (آل عمران، الآية ١٠٤).

٢ - تنفيذ السياسة الشرعية وصيانة أمن الدولة الوطني من خلال :

أ - حفظ الدين الإسلامي والتمكين له عملاً بقوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴾ (الصف، الآية ٩).

ب - حفظ النفس بتطبيق شرع الله وحدوده عملاً بقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِى ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِىَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَىۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞۗ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾ (البقرة، الآية ١٧٨).

جـ - حفظ العرض بمنع الاعتداء عليه تجريم وعقاب من يقـــــدم على ذلك امتثالاً لقوله تعالى : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٞ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ وَلۡيَشۡهَدۡ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ (النور، الآية ٢).

د - حفظ المال بمنع استخدامه أو صرفه في غير ما شرعه الله وأباحه، ومنع التعدي عليه بالإتلاف أو السرقة، وإقامة الحدود التي تمنـــع ذلك امتثالاً لقوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴾ (المائدة، الآية ٣٨).

هـ - إدارة مرافق الدولة المختلفة التي يجب الاعتناء بها رعاية للدولة ومصالحها، واستجابة لاحتياجات الناس ومتطلبات التنمية المشروعة التي تسهم في تحقيق الاستقرار باستتباب الأمن الوطني.

٣ - صيانة أمن الدولة الخارجي ضد أعداء الوطن والحاقدين عليه والطامعين في خيراته وثرواته وأراضيه (الشقحاء، ٢٠٠٤م، ص ص١٣٢-١٣٥).

يتضح مما سبق أن الأمن هو المرتكز الرئيس لقيام الدولة واستمرارها وتطورها في كافة المجالات، لأنه وسيلة التنمية المستدامة، فلا تنمية دون أمن، وهذا يستدعي توافر الكوادر البشرية والإدارة السياسية، والقوى العسكرية التي توفر الأمن والاستقرار وتواجه الظواهر الإجرامية التقليدية والمستحدثة بهدف توفير المناخ الذي يشجع على الإبداع والابتكار، فضلاً عن جذب رؤوس الأموال الأجنبية لتشجيع الاستثمار، ومن ثم التوسع في إنشاء المشروعات التي تنعكس إيجاباً على أفراد المجتمع وتعالج الكثير من السلبيات مثل البطالة والتضخم وانخفاض مستوى المعيشة وغيرها من المشكلات الاقتصادية، مما يترتب عليه زيادة قدرة الدولة على الوفاء باحتياجات أبنائها، ومن ثمَّ تحقيق الرفاه الاجتماعي والاستقرار الأمني والسياسي.

مقومات ترسيخ التعاون بين مراكز الأحياء والأجهزة الأمنية :

يحتاج التعاون بين مراكز الأحياء والأجهزة الأمنية لتوافر مقومات عديدة يأتي في مقدمتها التعاون المفترض تحقيقه بين الشرطة والمجتمع بهدف رفع مستوى الأداء الشرطي في مجالات مكافحة الجريمة بسبب العون المباشر الذي يقدمه المجتمع بأفراده ومؤسساته إلى أجهزة الشرطة في هذا المجال، مما يؤدي إلى ترسيخ خدمة الأمن المقدمة إلى أفراد المجتمع، ويزيد من شعورهم بالطمأنينة وتوفير المناخ الأمني لأداء أنشطتهم المعيشية المختلفة وتنمية روح الابتكار والإبداع في نفوسهم، نتيجة استحداث عمل جديد هو قيام المواطنين بتقديم

الخدمات الأمنية التي تتوفر فيها صفة الجدة والكفاءة والأصالة والملائمة (خالد وباشري، ١٩٩٦م، ص٤٥٧)، حيث إن قيام المواطنين بذلك يعني ابتكار نظام جديد يختلف جذرياً عن الأنظمة السابقة ، وقد يسهم في إدخال تحسينات على العمل الشرطي تؤدي إلى حلول مبتكرة لبعض السلبيات والمتناقضات في العمل الروتيني للشرطة (جروان، ٢٠٠٢م، ص ص٦٦-٦٧).

كما أن ثمرة التعاون بين الشرطة والمجتمع تتمثل في تطوير نوعي في العمل الشرطي التقليدي ينقله من جمود إجراءات المكافحة التقليدية للجريمة لكي يباشر وظائف اجتماعية غاية في الأهمية بسبب إسهامها المباشر وغير المباشر في حل مشاكل المواطنين الاجتماعية التي قد تبعد عن المفهوم الأمني المباشر، إلا أن أداء الشرطة لها يقوي ثقة المواطنين في جهاز الشرطة ويقرب جهاز الشرطة منهم، ويجعل المواطنين يقبلون على مساعدة الشرطة في الإجراءات الشرطية لمكافحة الجريمة، ومن ثمَّ تعديل سلوكياتهم المعيشية بالصورة التي يتجنبون فيها الوقوع في الأخطاء المسلكية التي تسهل ارتكاب الجريمة، حيث يتقبلون بصدر رحب برامج التوعية الشرطية لهم في هذا المجال، وأخذها مأخذ الجد، فينفذون إرشادات الشرطة التي تجنبهم الوقوع في الخطأ وهو ما يعد من أهم إجراءات الوقاية من وقوع الجريمة (كامل ، ٢٠٠٤م، ص ص١٤٧-١٤٨).

وتكتسب مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية أهمية خاصة تحتم الشراكة المجتمعية وضرورة التعاون مع الأجهزة الأمنية لفرض الأمن والنظام في ضوء الاستعانة بأعداد كبيرة من العمالة الوافدة من جنسيات مختلفة للمشاركة في خطط التنمية الطموحة، وعندما قدمت هذه العمالة حملت معها قيم وعادات غريبة قد تتنافى مع قيم وسلوكيات أفراد المجتمع السعودي، مما يحتم تضافر جهود مراكز الأحياء مع الشرطة لتلبية حاجة الشرطة إلى المزيد من الدعم، وتحقيق أمن المجتمع وحمايته من الأخطار الداخلية التي قد تهدد استقراره في ضوء إمكانية ارتكاب بعض أفراد العمالة الوافدة لسلوكيات إجرامية في ضوء

عدم التزامهم بالقيم الإنسانية والأخلاقية التي تضبط سلوكياتهم وتحول دون ممارستهم لأفعال قد تمس أمن الآخرين في حياتهم وأعراضهم وأموالهم (آل علي، ٢٠٠٧م، ص ١٢-١٣).

فالأجهزة الأمنية وإن كانت هي الجهة المسؤولة عن حفظ الأمن والنظام والوقاية من الجريمة، إلا أنها مهما أوتيت من إمكانات لا تستطيع أن تقوم بجميع الأدوار الأمنية من توعية ووقاية ومكافحة للجريمة وحفظ للأمن ومراقبة في جميع الأماكن والأوقات والمجالات، مما يستدعي وجود دور مساند لها في الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره والمساعدة في الوقاية من الجريمة (الباز، ٢٠٠٧م، ص٢٢).

ولذلك تعد أولى خطوات الشراكة المجتمعية بين مراكز الأحياء والأجهزة الأمنية هي إزالة حالة الغربة بين المجتمع المدني ومؤسساته والجهاز الأمني وفروعه، لأن هذه العزلة جاءت نتيجة الثقافة السلبية عن رجال الأمن لدى أفراد المجتمع، فالعلاقة التي سادت لفترات طويلة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية اتسمت بالندية والشك والصدام والخوف، ولذلك الصورة السلبية لدى أفراد المجتمع عن رجال الأمن تؤثر سلباً على تحقيق التعاون بينهما (البابطين، ٢٠٠٧م، ص٦٩).

كما أن مراكز الأحياء يمكن أن تسهم بدرجات متباينة في تعزيز الأمن الجنائي، وتعزيز الأمن الفكري كعنصران رئيسيان في تحقيق الأمن العام، حيث توجد دراسات سابقة وافية توضح دور هذان العنصران في تحقيق استقرار الحي وأمنه.

١ - دور مراكز الأحياء في تعزيز الأمن الجنائي :

هو "وقاية المجتمع من مختلف أنواع السلوكيات الإنسانية المنحرفة التي يجرمها القانون ويفرض العقاب على مرتكبيها عن طريق اتخاذ الإجراءات

والتدبير اللازمة للكشف عن الأسباب والدوافع النفسية والاجتماعية وراء الجرائم ومحاولة إحباطها قبل وقوعها" (الجحني ، ٢٠٠٠م، ص ص٢٠٨- ٢٠٩).

وأهم القيم التي ترتكز عليها العلاقة بين مراكز الأحياء والأجهزة الأمنية لدعم الأمن الجنائي :

- الشراكة : الالتزام بالعمل التعاوني مع الأجهزة الأمنية لمعالجة القضايا التي تمس أمس الوطن والمواطن.
- الاحترام : تأصيل الاحترام المتبادل لحقوق الإنسان أثناء العمل التطوعي مع الشرطة.
- التكامل : الالتزام بإقامة الثقة العامة عن طريق تحمل المسؤولية والمحاسبة وفق أعلى المعايير المهنية والأخلاقية.
- التفاني : الالتزام بتنفيذ أعلى مستوى مهني من خدمة إنفاذ القانون للمجتمع لتحسين مستوى الحياة ضمن منطقة الاختصاص.
- منح الصلاحيات : الالتزام بمنح الصلاحيات لأعضاء مراكز الأحياء لحل المشكلات من خلال تهيئة بيئة تشجـــع على حل المشكلات التي تعالج احتياجات المجتمع (آل علي، ٢٠٠٧م، ص ص٣١-٣٢).

ويمكن أن تسهم مراكز الأحياء في تعزيز الأمن الجنائي من خلال التعاون مع الأجهزة الأمنية في كشف الظواهر الإجرامية، ومساعدة الشرطة على سرعة إلقاء القبض على مرتكبي الجرائم، بالإضافة إلى تجنب التستر على المجرمين والإرهابيين أو تقديم العون المادي والمعنوي لهم، حيث يمكن أن تساهم مراكز الأحياء من خلال أنشطتها الرياضية والثقافية والاجتماعية في تعزيز الأمن الجنائي من خلال المسابقات الرياضية، والأنشطة الثقافية والاجتماعية التي تتضمن شعارات لا للإرهاب، لا للمخدرات، ومكافحة الفساد، وغيرها من القضايا الأمنية التي تهدد الأمن الوطني من خلال استراتيجية أمنية تتضمن أطر

التعاون بين الأجهزة الأمنية ومراكز الأحياء لمعالجة القضايا الأمنية التي تشكل خطراً على الأمن الوطني وأبعاده الداخلية والخارجية (الحازمي، ٢٠١٠م، ص٩٤).

كما تشير الأحداث الإرهابية التي شهدتها المملكة العربية السعودية من قتل وتفجير وتخريب وتدمير، لإثارة الرعب والفزع في المجتمع السعودي إلى أهمية مراكز الأحياء في تعزيز الأمن الجنائي، ويعزى ذلك إلى ما يلي :

أ - أظهرت الأحداث الإرهابية وآثارها السلبية أن من ارتكبوها يعيشون خارج محيط أسرهم، بل انقطعت أخبارهم عن أسرته منذ فترات متفاوتة، مما يجعلهم يعانون من الانفصال الاجتماعي والأسري والعزلة، ويسهل تلقفهم من قبل أصحاب الأفكار الدخيلة والتجمعات المشبوهة التي تسعى لزعزعة أمن واستقرار المجتمع.

ب - ظهر من خلال الأحداث أثر التفكك الاجتماعي على مستوى الحي وتقاطع الجيران وضعف الصلات بينهم، مما مكن بعض الأفراد من التسلل للأحياء وإدخال كميات هائلة من الأسلحة التدميرية دون رقيب أو حسيب من أهل الحي (زمزمي، ٢٠٠٤م، ص ص٥٣٦-٥٣٧).

وهذا يشير إلى أهمية التواصل بين أفراد الحي من خلال مراكز الأحياء لمواجهة القطيعة بين أفراد الحي أو الأسرة، أو على الأقل ضعف الصلات والجفاء الذي ترتب عليه تيسير ارتكاب جرائم كثيرة مثل القتل والسطو والسرقات والاعتداءات بمختلف أشكالها وألوانها، مما يشير إلى افتقاد للآداب الاجتماعية والحقوق الشرعية، والحاجة الملحة لإعادة تربية المجتمع على المحبة والتآلف والتعاون وأداء الحقوق وتعظيم الحرمات واحترام الآخرين من خلال التواصل الاجتماعي كهدف أسمى لمراكز الأحياء (زمزمي، ٢٠٠٤م، ص٥٣٧).

وأهم الجهود العملية التي يمكن أن تقدمها مراكز الأحياء بالتعاون مع الأجهزة الأمنية لدعم وتعزيز الأمن الجنائي (آل علي، ٢٠٠٧م) :

- ندوات السلامة الشخصية : عقد ندوات بالتعاون بين مراكز الأحياء والشرطة والدفاع المدني لتقديم أفكار تقي الأشخاص من الوقوع ضحية لجريمة أو الإصابة بحادث عرضي، وطرق السلامة الوقائية من الحوادث المنزلية، وتقديم معلومات حول أساليب الوقاية من الجريمة، والسلامة المرورية، والعنف المنزلي.
- المسح الأمني للمنازل ومقار العمل : زيارة الجمهور في أماكن عملهم ومساكنهم لتوعيتهم بكيفية تحصين منازلهم ومقار أعمالهم،وتقليل فرص ارتكاب جرائم السرقة والجرائم الأخرى ضدها.
- تحديد هوية الأطفال : تقديم خدمة برامج تسجيل الأطفال بما في ذلك بصمات أصابعهم، وصورهم الفوتوغرافية، ووصف الأطفال، وذلك للتعرف الأسرع عليهم في حالة فقدانهم أو تعرضهم للخطر.
- منع الجريمة في مجال الأعمال : من خلال عقد ندوات حول السطو، وبطاقات الاعتماد والاحتيال، والنشل وغيرها من الجرائم الواقعة على مشاريع الأعمال.
- حصر وتحديد هوية الممتلكات : برنامج لتحديد هوية الممتلكات لمساعدة الشرطة على رد الممتلكات المسروقة إلى أصحابها.
- تبني برامج تعليمية مشتركة لمقاومة الظواهر السلبية كتناول الكحول وتعاطي المخدرات، وتقديم هذه البرامج في شكل ندوات من قبل أحد رجال الشرطة وأحد أعضاء مراكز الأحياء للمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية لتحذيرهم من خطر الوقوع في هذه الظواهر السلبية.

- عرض أشرطة فيديو بها مواقف تمثيلية لمخاطر الإدمان وتناول المسكرات، وجميع قضايا الصحة والجريمة والسلامة، وما يترتب عليها من آ ثار سلبية.
- حل المشكلات من خلال الاتصال بهاتف مخصص لمواجهة المشكلات الاجتماعية من قبل لجنة مشكلة من الشرطة ومراكز المجتمع، لمواجهة مشكلات العنف الأسري، وكذلك التوسط في حل النزاعات القائمة بين الجيران.
- تنظيم معارض وندوات في مجال منع الجريمة، والسلامة المرورية، ومكافحة الإرهاب، وتفعيل الحوار الوطني، وغيرها من المجالات.
- تقديم نشرة معلوماتية مطبوعة لتزويد سكان المجتمع المحلي بالمعلومات حول أعمال وحدة الشرطة المجتمعية.
- برامج الشباب : بناء علاقات إيجابية بين الشباب والأجهزة الأمنية ومراكز الأحياء، والعمل على حل مشكلات الشباب (ص ص٣٣-٣٥).

ويمكن أن تسهم مراكز الأحياء في دعم الأمن الجنائي من خلال :

- تنمية مشاعر الانتماء والولاء للوطن.
- استشعار المسؤولية والغيرة تجاه كل ما يمس الوطن.
- علاج المشكلات الاجتماعية ذات التأثير السلبي على الأمن كالبطالة والفقر وعدم القدرة على الزواج.
- قضاء حـــوائج أهالي الحي ومساعدتهم في التغلب على المشكلات التي تواجههم كوسيلة لتحقيق الاستقرار والطمأنينة (صالح، ٢٠٠٤م، ص٥٥٧).

ويرى الباحث أن مراكز الأحياء يمكن أن تقوم بأدوار كبيرة في دعم الأمن الجنائي بصفة مباشرة أو غير مباشرة من خلال ما تقوم به من مهام وأعمال تساهم في النهاية إلى زيادة التواصل والتعارف والارتباط بين أبناء الحي الواحد، مما يجعلهم ملمين بكل تفاصيل حيهم وما يستجد فيه وما يقع داخله من جرائم، مع

توافر قنوات اتصال سهلة وآمنة وميسرة مع الجهات الأمنية لجميع سكان الحي تؤدي إلى نقل صورة واضحة عن أمن الحي واستقراره وتلفت نظر الجهات الأمنية للعناصر التي قد تهدد أمنه واستقراره حاضراً ومستقبلاً.

٢ - دور مراكز الأحياء في تعزيز الأمن الفكري :

يعرف الجحني (٢٠٠٠م) الأمن الفكري بأنه : "انضباط عملية التفكير لدى الأفراد والجماعات في إطار الثوابت الأساسية في الإسلام بما يخدم هذا التفكير ويحرره من قيود التبعية ويبنيه ولا يهدمه ، فهو سلامة فكر الإنســـان وعقله وفهمه من الانحراف والغواية" ص٨٢.

وهناك العديد من التحديات التي تواجه الأمن الفكري، والتي تتنوع من بين داخلية وخارجية، وتحديات مشتركة ما بين الداخلية والخارجية كالغزو الفكري، والحروب العقائدية والعسكرية والنفسية والإعلامية، وطفرة المعلومات، ونشوء الجماعات المتطرفة والإرهاب، والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والنوازل الأخرى التي تشكل تحديات حقيقية للأمن الفكري في المجتمعات العربية والإسلامية (الجحني، ٢٠٠٥م، ص١٨٤).

ويمكن أن تساهم مراكز الأحياء في تعزيز الأمن الفكري من خلال أنشطتها الرياضية والثقافية والاجتماعية على النحو التالي :

أ - دور الأنشطة الرياضية لمراكز الأحياء في تعزيز الأمن الفكري :

يمكن استغلال الأنشطة الرياضية التي تقدمها مراكز الأحياء في تحقيق الأمن الفكري من خلال شغل وقت فراغ أفراد المجتمع بصفة عامة، والشباب بصفة خاصة بممارسة الرياضات المختلفة التي تؤدي إلى توقد الذهن، وتجدد النشاط، وتنشر حب التنافس الشريف، وتقبل الهزيمة بروح رياضية، ومن ثم تنبذ التعصب والعنف، وفي الوقت نفسه تقوي أجسادهم وتبعدهم عن السلوكيات المنحرفة (إبراهيم، ٢٠٠٢م، ص١٦)، حيث تسهم الرياضة في تعزيز الأمن الفكري من خلال تحصين الشباب من خطر الغواية والانحراف؛ لأنهم أكثر

الفئات تعرضاً واستهدافاً من خلال تعرضهم لأصحاب الفكر المنحرف (العلولا، ٢٠٠٧م، ص١٢).

ومن أهم الممارسات التي يمكن الاستفادة منها أثناء إقامة الأنشطة الرياضية التي تشرف عليها مراكز الأحياء إجراء مسابقات رياضية تحت شعار لا للإرهاب وتبني المؤسسات الرياضية في المملكة لهذا الشعار كوسيلة فعالة لتوضيح مخاطر الإرهاب وآثاره السلبية على الفرد والمجتمع، مع اتخاذ إجراءات أمنية صارمة على هذه المسابقات، لكي لا يستغلها الإرهابيون لتحقيق أهدافهم (عبد المطلب، ٢٠٠٣م، ص١٣).

كما يمكن أيضاً إقامة مسابقات رياضية بأسماء شهداء منسوبي مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك لتجديد العهد مع الأجهزة الأمنية بالمواصلة قدماً في مكافحة هذه الظاهرة الدخيلة على المجتمع السعودي، فهذه اللافتات تلقى قبولاً وتأييداً، وتشجع الأفراد والجماعات على التعاون مع الأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب والتخلص من أخطاره (حامد، ٢٠٠٢م، ص١١).

ولا يقتصر دور الأنشطة الرياضية على شغل وقت الفراغ وتجديد النشاط، ولكنه يمتد ليشمل تنمية الولاء للفريق كوسيلة لتنمية الولاء للوطن، فالولاء للفريق الواحد هو الذي يدفع لبذل الجهد في سبيل تحقيق الفوز على الآخرين، وهذا يستدعي تحقيق الفوز بالجدارة، بمعنى غرس مبادىء الفوز بالجدارة وليس بالتسلط على الآخرين وفرض الرأي عليهم بالقوة، واستخدام العنف لإخضاعهم، فهذا الاتجاه هو الذي يرسخ الأمن الفكري، من خلال حرية الإرادة وحرية وفق مبادىء الإسلام السمحة التي تدعو إلى الوسطية والاعتدال وتنبذ القهر والظلم (الخطيب، ٢٠٠٦م، ص٥٣).

كما يجب الاستفادة من روابط المشجعين في تبني مفاهيم منافية للأفكار الهدامة، حيث إن اختلاط البعض داخل هذه الروابط يمكن أن يقود لأعمال شغب

رياضي وتعصب جنوني، يترتب عليه فقدان المغزى من العمل الرياضي، ومن ثم عدم القدرة على استغلال الرياضية في ترسيخ الأمن الفكري (حامد، ٢٠٠٢م، ص٥٢).

ويمكن أن يسهم العمل الرياضي في تنمية الأمن الفكري بدرجات متنوعة تبدأ من مجرد شغل وقت فراغ الشباب ومنعه من الاختلاط برفاق السوء، أو أن يقع فريسة للبطالة، واليأس ومن ثم تلقفه بواسطة الجماعات الإرهابية المضللة وتزويده بمفاهيم وأفكار هدامة، ويمتد ليشمل تنمية الفكر المعتدل في نفوس الرياضيين والجماهير، واستغلال روابط المشجعين في تنمية منهج الوسطية والاعتدال ومحاربة الظواهر الدخيلة.

ب - دور الأنشطة الثقافية لمراكز الأحياء في تعزيز الأمن الفكري :

تسعى الأنشطة الثقافية التي تقدمها مراكز الأحياء لتأسيس وعي جماهيري يثري الروح المعنوية بكل مقومات النجاح والتفوق وحثها على الالتزام بالتعليمات والأنظمة التي تكفل أمن الفرد وسلامته في شتى مجالات الحياة، مما يترتب عليه تأصيل وتعميق التعاون بين مختلف قطاعات الدولة لخدمة الأمن والاستقرار، بجانب تعبئة الشعور العام بأهمية المشاركة في مقاومة الظواهر السلبية ودعم الظواهر الإيجابية عن طريق الإعلام الذي يهدف إلى نشر المعرفة بين أفراد المجتمع وتزويدهم بكل جديد في مجال تخصصاتهم من خلال المحاضرات والندوات والخطب وجميع وسائل التوعية المتاحة التي تكفل تهيئتهم والرقي باهتماماتهم نحو الأفضل في أداء الواجبات والمهام المناطة بهم، حيث إن مسؤولية البرامج الثقافية في المقام الأول هي محاولة تهيئة مناخ مناسب، ومعرفة الآراء والاتجاهات وإقامة جسور من النصح والفهم المتبادل في هذا الإطار (الجحني، ٢٠٠٠م، ص٢١٧).

ويمكن أيضاً استغلال الأنشطة الثقافية عبر الندوات والمحاضرات والبرامج الإعلامية والخطب لتوضيح منجزات التنمية التي تحققت بفضل توفر الأمن، والتأكيد بأنه لا تنمية دون أمن، فضلاً عن العمل على إقامة جسور التعاون

وقنوات الاتصال والترابط بين رجال الأمن والجماهير، حيث تسهم هذه العوامل مجتمعة في استتباب الأمن على كافة المستويات، وتأمين حياة مستقرة يسودها العدل والمحبة، فالأنشطة الثقافية تضطلع بوظيفة تهيئة أفراد المجتمع، فضلاً عن مساعدة الإعلام العام في كل ما من شأنه تعزيز الثقة في صفوف أبناء المجتمع بأهمية وجدوى التعاون والتكافل والتضامن مع رجل الأمن للقيام بعمله في حفظ الأمن والنظام، لأنه خير عون له وأقربهم علماً لكثير من الجرائم التي ترتكب، فمنهم المجني عليه، ومنهم الجاني، ومنهم الشهود، ومنهم أهل الخبرة والعلم والأعوان، مما يمكن أجهزة الأمن وأجهزة العدالة من مواجهة الظواهر الإجرامية بفعالية وسد الثغرات التي يمكن أن تنفذ منها الجريمة للمجتمع (الجحني، ٢٠٠٠م، ص١٥٥).

كما يترتب على اختلال الأمن الفكري انتشار الفكر المنحرف داخل المجتمع، مما يؤدي إلى اختلال الأمن بأبعاده كافة، فالانحراف الفكري من أهم مهددات الأمن الفكري الذي يعد من أهم مقومات ومرتكزات الأمن الوطني. لذلك يجب استخدام مراكز الأحياء كوسيلة لدعم الحوار الوطني بين أفراد المجتمع لمحاربة الفكر المتطرف، وتعزيز مبدأ الوسطية والاعتدال، وتجديد الخطاب الإسلامي بما يتناسب مع متغيرات العصر، وتوضيح المفاهيم الإسلامية الخاطئة، ورفض الفتوى الفردية، وتحصين المجتمع ضد الثقافات السلبية الواردة (الحازمي، ٢٠١٠م، ص ص١٢٦-١٢٧).

ولا يقتصر دور الأنشطة الثقافية في تعزيز الأمن الفكري على الدور الإرشادي والوقائي الذي يتضمن تحصين الفكر، بل يشمل الدور العلاجي من خلال مكافحة الظواهر الإجرامية والإرهابية وعلاج الانحرافات الفكرية، وترسيخ القيم لإيجاد حس أمني لدى المواطنين بأهمية التعاون مع الجهات الأمنية في مكافحة الجريمة والظواهر السلبية.

جـ - دور الأنشطة الاجتماعية لمراكز الأحياء في تعزيز الأمن الفكري :

إن الهدف من الأنشطة الاجتماعية بصفة عامة هو إشباع الحاجات الإنسانية لأفراد المجتمع ومواجهة المشكلات التي تعترض أفراده، وهو جوهر عمل الرعاية الاجتماعية كهدف رئيس تسعى مراكز الأحياء لتحقيقه بالتعاون مع الأجهزة الأمنية للعمل على التوفيق بين الاحتياجات والموارد المتاحة بحيث يحصل كل فرد من أفراد المجتمع على أحسن مستوى للخدمات عن طريق تطوير الموارد وتحسين البيئة، واستثمار الموارد الكامنة، واستثارة مشاعر الناس وإيقاظ الرغبة في العمل لمواجهة الاحتياجات وإحداث التغيير المقصود الذي يسهم في تقدم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً (عيوش والزعنون،٢٠٠٩م، ص١٨١).

وللأنشطة الاجتماعية التي تقدمها مراكز الأحياء دور حيوي وأساسي في تحقيق الأمن الفكري وفي الوقت نفسه تساعد في القضاء على التطرف الفكري من خلال إقامة المناسبات والفعاليات الاجتماعية لتوضيح خطورة الفكر المتطرف، وعقد لقاءات مباشرة لتبصير أفراد المجتمع بخطورة التطرف الفكري، وتوفير أماكن لتقديم الأنشطة الرياضية في مناطق المملكة كافة لمواجهة العزلة الاجتماعية التي تعاني منها بعض المناطق والتي ينمو ويزدهر فيها الخطاب الدعوي المتشدد في ظل البيئة الاجتماعية المنغلقة فقيرة المعطيات ؛ لأنها تمده بالبريق والقابلية للنمو والازدهار (العثيمين، ٢٠٠٦م، ص٧٢).

ومن أهم الجهود التي تبذلها مراكز الأحياء في المجالات الاجتماعية :

١ - التنسيق مع المساجد لغرس قيم الوسطية والاعتدال في نفوس أفراد المجتمع، من خلال إحياء الدور الاجتماعي للمسجد؛ لأن ضعف الدور الاجتماعي للمسجد يترتب عليه سلبيات عديدة، فقد كان المسجد مكان تجمع المسلمين ولقائهم على الخير والمحبة وعمل الصالحات والتقرب إلى الله بالطاعات التي من أهمها التواصل الاجتماعي والشعور بالجسد الواحد. أما في العصر الحالي فقد أهمل غالبية المسلمين صلاة الجماعة، وانشغلوا

بزينة الدنيا وزخرفها، مما أضعف الدور الاجتماعي للمسجد، وأسهم في انتشار الفكر المتطرف نتيجة غياب التحصين الفكري الذي كان يقوم به (العميري، ٢٠٠٤م، ص٤٢٧).

٢ - التنسيق مع المدارس لتبصير الطلاب بخطورة التطرف الفكري خلال المناشط الاجتماعية بهدف تكثيف دور المدرسة التربوي والعناية بحسن اختيار المعلم المؤهل عقيدةً وفكراً ومنهجاً وسلوكاً والتركيز على المراحل التعليمية كافة (السديس، ٢٠٠٥م، ص٤٦).

٣ - المحافظة على البيئة من كل ما يهددها ويلوثها وينعكس سلباً على صحة الإنسان وقدرته على العمل والإنجاز، أو في غيرها من المجالات التي لا تعد ولا تحصى والتي يعد الأمن عاملاً معيناً ومساعداً على منحها المناخ الملائم للتطور والازدهار (الجحني، ٢٠٠٠م، ص٢١٦).

ويضيف كل من درويش ومسعود (٢٠٠٩م) :

٤ - تقديم برامج الرعاية الاجتماعية الأسرية للأسرة الفقيرة والأسر المفككة التي تعاني من مشكلات اجتماعية.

٥ - تقديم برامج الرعاية الاجتماعية المدرسية.

٦ - عمل حملات إعلامية لوقاية الأطفال من الانحراف.

٧ - تفعيل دور مؤسسات رعاية الشباب والأندية الرياضية والثقافية والاجتماعية في تزويد الشباب والمراهقين بالخبرات وأنماط السلوك الإيجابية التي تجعل منهم أعضاء فاعلين في المجتمع وليس مضادين له.

٨ - الاهتمام بتنمية ثقافة الطفل من خلال الكتب والمسرحيات والألعاب ومصادر الترويح المخصصة للأطفال والهادفة إلى تنمية شخصياتهم وتزويدهم بالمعلومات والخبرات وأنماط السلوك الإيجابية (ص٢٥٤).

ويرى الباحث أن الجهود الاجتماعية لمراكز الأحياء يجب أن تتواصل

لتصل إلى كل شرائح المجتمع لتهيئة البيئة المناسبة للتعاون والتآزر والتضامن والتكافل الاجتماعي في محاربة التطرف الفكري وتوفير المناخ المناسب الذي يقي من الجريمة ويساعد على تحقيق الأمن والاستقرار في ربوع المملكة العربية السعودية.

٣ - دور مراكز الأحياء في تعزيز الأمن الوقائي :

هو "الجهود التي يبذلها القائمون على العمل في الأجهزة الأمنية بالدولة لمكافحة الجريمة قبل وقوعها عن طريق اتخاذ كافة الإجراءات التي تدعم وترسخ جميع مقومات الأمن لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الأهداف الأمنية" (كامل، د.ت، ص٦١).

وتعزى أهمية الأمن الوقائي إلى دوره في :

- منح الأمة أهم خصائصها المميزة، وزيادة القدرة على تحقيق التلاحم والوحدة في الفكر والمنهج والغاية.
- الوقاية من التهديدات الخارجية وتأثيراتها الداخلية.
- فتح المجال أمام الإبداع والتطور والنمو لحضارة المجتمع وثقافته.
- حماية الشباب من الانزلاق في مهاوي الأفكار الضالة.
- بناء جبهة داخلية قوية وقادرة على التصدي للجريمة بصفة عامة وجرائم العنف بصفة خاصة.
- صيانة الشريعة والدفاع عن حياضها (السديس، ٢٠٠٥م، ص ص١٧-١٨).

وأهم القيم التي ترتكز عليها العلاقة بين مراكز الأحياء والأجهزة الأمنية لدعم الأمن الوقائي :

- الالتزام بالتعاون مع أجهزة الشرطة وتقديم أية معلومات عن أية تحركات مريبة داخل الأحياء.
- التعرف على الجيران الجدد، وإبلاغ الجهات الأمنية عن أي ارتياب نحوهم.

- التواصل الاجتماعي مع الجيران ورصد أي محاولة تسلل للغرباء عن الحي إلى داخله وإبلاغ الأجهزة الأمنية بها.
- التعرف على الأجانب المقيمين بالحي وأنشطتهم وكفلائهم وكيفية الاتصال بكفلائهم (زمزمي، ٢٠٠٤م، ص ص٥٣٦-٥٣٧).

ويرى الباحث أن الدور الوقائي لمراكز الأحياء هو أهم أدوارها، لأنه يعد بمثابة جهاز إنذار مبكر يحول دون وقوع الجريمة، أو ارتكابها من خلال إبلاغ الجهات الأمنية عن أي تحركات مريبة داخل الحي ترتكب من قبل سكان جدد أو من قبل العمالة الوافدة، ومن ثمَّ يساعد في الإحاطة بالخطر الأمني مبكراً قبل استفحاله.

المعوقات التي تحول دون قيام مراكز الأحياء بدورها في دعم الأمن :

هناك العديد من المعوقات التي تحول دون قيام مراكز الأحياء بدورها في دعم الأمن والاستقرار، مما يؤدي إلى عدم القدرة على الاستفادة من الأنشطة الرياضية أو الثقافية أو الاجتماعية التي تقدمها مراكز الأحياء، ومن ثم انخفاض فاعلية دورها في تعزيز الأمن.

وتنقسم هذه المعوقات إلى معوقات تتعلق بالمجتمع، ومعوقات تتعلق بمؤسسات المجتمع، ومعوقات تتعلق بالأجهزة الأمنية، ومعوقات مالية، تتضافر هذه المعوقات فيما بينها لتؤثر على قيام مراكز الأحياء بدورها في دعم الأمن بدرجات متفاوتة.

١ - معوقات تتعلق بالمجتمع :

من أهم المعوقات التي تتعلق بالمجتمع والتي تحول دون قيام مراكز الأحياء بدورها في دعم الأمن (زمزمي، ٢٠٠٤م) :

- تباطؤ بعض أفراد المجتمع عن المشاركة الإيجابية في العمل التطوعي.

- عدم تماشي نظام الجمعيات المعتمد من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مع الأهداف الاجتماعية التي تسعى المراكز لتحقيقها.
- تقليص الدور الاجتماعي للعمدة النظامي الرسمي، حيث قلص نظام العمد الصادر عام ١٤٠٦هـ دور العمدة على بعض المهام الإدارية والأمنية، وأهمل الجوانب الاجتماعية.
- انعزال بعض فئات المجتمع وغموضها نتيجة خشيتها من الهاجس الأمني للعمل الاجتماعي (ص ص٥٣٢-٥٣٣).

وذكر الباز (٢٠٠٧م) :

- تحميل الدولة كامل مسؤولية الحفاظ على أمن المجتمع.
- غموض مفهوم الشراكة المجتمعية بين المجتمع والأجهزة الأمنية.
- صعوبة إيجاد معايير لقياس أداء وفاعلية الشراكة المجتمعية نظراً لتشعبها وارتباطها بأبعاد عديدة، وعدم الاتفاق على تحديد مفهومها.
- عدم وجود جهاز أو هيئة محددة للإشراف على الشراكة المجتمعية.
- جمود الأنظمة والإجراءات واللوائح، وتعقيدها لإمكانية مساهمة الأشخاص في الفعاليات الاجتماعية.
- غياب التشريعات الحكومية التي تحدد أطر التعاون بين مراكز الأحياء والأجهزة الأمنية، ومنظمات المجتمع المدني.
- غياب الأنظمة والقوانين اللازمة لتشجيع مؤسسات المجتمع المدني على المساهمة في العمل الاجتماعي التطوعي (ص ص٤٩-٥٢).

ويضيف العتوم (٢٠٠٦م) :

- عدم وضوح دور وأهداف مراكز الأحياء لدى أطراف العلاقة (عضو مجلس الحي، المواطن، رجل الشرطة).

- رواسب الماضي التي جلبت روح الشك وعدم الثقة بين المجتمع ورجال الشرطة.
- عدم التزام المواطنين المشاركين في العمل التطوعي بالسياسات الأمنية التي ترسمها الشرطة في بعض الأحيان.
- ضعف المعرفة الأمنية لدى بعض أعضاء مجالس الأحياء مع وجود خلاف حول مشروعية عمل المواطنين في نطاق الشرطة.
- قلة الدراسات التي تساعد على التقييم الدقيق لتجربة مراكز الأحياء.
- عزوف بعض أعضاء مجالس الأحياء وبعض أفراد المجتمع عن المشاركة في تحمل المسؤولية الأمنية باعتبارها واجب السلطات الأمنية فقط.
- ضعف توجه بعض أفراد المجتمع نحو العمل التطوعي (ص ص٢٤٨-٢٤٩).

٢ - **معوقات تتعلق بمؤسسات المجتمع :**

من أهم المعوقات التي تتعلق بمؤسسات المجتمع والتي تحول دون قيام مراكز الأحياء بدورها في دعم الأمن (زمزمي، ٢٠٠٤م) :

- ضعف الرقابة الشرعية في بعض المراكز، مما يترتب عليه بعض المخالفات الشرعية (ص٥٣٤).

ويضيف الباز (٢٠٠٧م) :

- التداخل الكبير بين الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية للمؤسسات الخاصة، مما يصعب من إيجاد فاصل بينها.
- افتقاد الشراكة المجتمعية إلى التقنين والمنهجية، واعتمادها على الاجتهادات الشخصية.

- جمود مؤسسات المجتمع المدني واعتمادها على الروتين في تنفيذ استراتيجياتها دون وجود مساحة من الإبداع والابتكار لمواجهة المشكلات وتطوير العمل التطوعي (ص ص٥٢-٥٣).

٣ - معوقات تتعلق بالأجهزة الأمنية :

من أهم المعوقات التي تتعلق بالأجهزة الأمنية والتي تحول دون قيام مراكز الأحياء بدورها في دعم الأمن (زمزمي، ٢٠٠٤م) :

- سطحية نظرة بعض المسؤولين الحكوميين في الحي إلى هذه التجربة الوليدة مثل مدير الشرطة أو رئيس البلدية أو العمدة، وضعف إدراكهم للفائدة الاجتماعية التي يمكن تحقيقها من هذه المراكز، ولهذا فإن تعاملهم معها يتصف بالضعف الواضح وعدم التفاعل مع جهودها.
- غياب أجهزة الإعلام الأمني عن المشاركة في دعم تجربة مراكز الأحياء والتعريف بها ونشرها عبر وسائله المختلفة، باستثناء ما يرسل إلى الصحف من أخبار عن طريق مراكز الأحياء ذاتها (ص ص٥٣٢-٥٣٤).

ويضيف الباز (٢٠٠٧م) :

- إحجام الأجهزة الأمنية عن إشراك مؤسسات المجتمع خاصة القطاع الخاص في التخطيط والتصميم والتنفيذ، فالعادة أن المؤسسات الأمنية تصمم وتخطط وفي نهاية الأمر تستدعي المؤسسات الأخرى للمشاركة في التنفيذ أو عند الحاجة لتبرعات، فترفض كثير من هذه المؤسسات اقتصار دورها على دفع الأموال فقط لشعورها بأهمية وجود دور لها في جميع المراحل.
- الهوة بين المؤسسات الأمنية ومؤسسات المجتمع المختلفة وأفراده نتيجة النظرة إلى المؤسسات الأمنية كمؤسسات تجسسية متسلطة تستخدمها الدولة لتحقيق رغباتها حتى لو لم تتفق مع رغبات المواطنين، مما يجعل مؤسسات المجتمع المدني وكذلك الأفراد يحجمون عن التعاون مع المؤسسات الأمنية.

- عدم ثقة الأجهزة الأمنية في قدرة مؤسسات المجتمع وأفراده على تحمل المسؤولية والمشاركة في القضايا الأمنية.
- تحفظ الأجهزة الأمنية حول دور مراكز الأحياء في ضوء عدم اقتناعها بجدوى التعاون مع مراكز الأحياء، واعتبار ذلك بمثابة أعباء عمل إضافية (ص ص٥٣-٥٤).

٤ - معوقات مالية :

من أهم المعوقات المالية التي تحول دون قيام مراكز الأحياء بدورها في دعم الأمن (زمزمي، ٢٠٠٤م) :

- ضعف الدعم المادي، مما يترتب عليه توقف المشروع وتعطيل البرامج والأنشطة.
- تأخر تنفيذ مشروع مراكز الأحياء عن وقته بسبب حاجته لاعتمادات مالية ضخمة، حيث تأصلت في نفوس البعض الأثرة وحب الذات، والتعامل من منطلق مادي بحت، وانتشرت القطيعة، وضعفت الصلات والعلاقات.
- ضعف الرقابة الشرعية في بعض المراكز، مما يترتب عليه بعض المخالفات الشرعية المالية (ص ص٥٣٢-٥٣٣).

ويضيف (العبد القادر، ٢٠٠٠م) :

- محدودية المخصصات المالية لتدريب منسوبي الأجهزة الأمنية على أساليب التعاون مع مراكز الأحياء.
- قيود الميزانية : قد لا يسمح الالتزام بالموازنات السنوية التي تضعها الأجهزة المركزية لأية منظمة أمنية بأن تفكر بوضع برامج وأنشطة مستقبلية تتضمن مشاركة مجالس الأحياء في دعم العمل الأمني (ص ص٣٢-٣٣).
- ضعف الحوافز المادية والمعنوية، مما يترتب عليه عدم تشجيع منسوبي

الأجهزة الأمنية على التطوير ومتابعة التعليم والتدريب والتنمية الذاتية اللازمة لترسيخ التعاون مع مراكز الأحياء (المسفر، ٢٠٠٣م، ص ص٤٥-٤٦).

- قلة الإمكانات المالية اللازمة لتنفيذ مراكز الأحياء للبرامج الرياضية والثقافة والاجتماعية اللازمة لتعزيز الأمن (المشاري، ٢٠٠٢م، ص١٢٥-١٢٦).

مراكز الأحياء في مكة المكرمة وجدة والطائف :

تم إنشاء هذه المراكز لتقديم خدمات متميزة لمنسوبي الأحياء بمكة المكرمة وجدة والطائف، ودعم التواصل الاجتماعي بين أفراد الحي، وفي الوقت نفسه منع تسلل المجرمين والإرهابيين داخل الأحياء في ظل العزلة التي تسيطر على المجتمع في الوقت الراهن نتيجة انشغال كل فرد بأعبائه، مما حتم إنشاء هذه المراكز كوسيلة لإعادة المعاني الشرعية للجوار، وتهيئة الفرصة لأداء حقوقه، وتوفير الأجواء المناسبة لتحقيق التواصل الاجتماعي بين أفراد الحي الواحد، وتقديم الخدمات الأولية في الأنشطة الشبابية، والفعاليات الثقافية، والدورات المهارية، وتهيئة البيئة المناسبة لمعالجة مشكلات الأحياء في المجالات كافة (جمعية مراكز الأحياء في منطقة مكة المكرمة، ٢٠١١م، ص١٥).

١ - **أهدافها مراكز الأحياء في مكة المكرمة وجدة والطائف :**

تنحصر أهم أهداف مراكز الأحياء فيما يلي :

- نشر الوعي السليم والأخلاق الفاضلة بين أفراد المجتمع.
- المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية.
- إحياء دور التواصل الاجتماعي والعلاقات الإيجابية بين أفراد الحي ومن ثمَّ المجتمع.
- زيادة فاعلية وقدرات المجتمع بالاستفادة من ذوي القدرات المختلفة.
- رفع روح المواطنة بين شرائح المجتمع.
- ملء أوقات الفراغ فيما يعود بالنفع على المجتمع.

- الوصول إلى حي نموذجي مكتمل الخدمات والمرافق.
- السعي لتحقيق التكافل الاجتماعي (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، ٢٠٠٥م، ص٤).
- تحقيق رسالة اجتماعية لأسلوب حياة الأسرة السعودية.
- المشاركة في الارتقاء بمستوى الحي والعلاقات الاجتماعية فيه.
- الاستفادة من ذوي القدرات المختلفة لزيادة فاعلية وقدرات أفراد المجتمع (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، ٢٠٠٥م، ص٤)

٢ - **مهام مراكز الأحياء في مكة المكرمة وجدة والطائف :**

تنحصر أهم مهام وصلاحيات مراكز الأحياء فيما يلي :

- حث السكان على الاشتراك في لجان مراكز الأحياء ومتابعة تغطية الاشتراكات الناقصة في أية لجنة.
- مناقشة التقارير الدورية للجان الرئيسية والفرعية والمساهمة في تطوير الخطط والبرامج والمشروعات.
- جلب ما يفيد السكان والأحياء من الخطط والبرامج والمشروعات التي تمت مناقشتها في اجتماعات مجالس الأحياء التابعة للمراكز الأخرى.
- تبني القضايا المرفوعة من لجان المركز والمساهمة في إيجاد حلول مناسبة لها.
- رفع القرارات والمقترحات التي تصدر عن المجلس عن طريق مدير المركز إلى أمين المجلس الفرعي بالمحافظة.
- تنمية موارد المركز بصفة مستمرة.
- التعرف على احتياجات الأحياء والسكان من خلال الزيارات الميدانية.
- حل مشكلات السكان وتلبية مطالبهم.
- تفعيل العلاقات الاجتماعية وتوثيق الصلات بين السكان.

- غرس المحبة والإخلاص للحي، ورفع روح المواطنة لدى السكان.
- تنمية وتطوير الأحياء والمحافظة على ما تم إنجازه.
- اعتماد الخطط والبرامج والمشروعات الرئيسية للجان.
- مناقشة الموازنات السنوية لجميع اللجان الرئيسة والفرعية والتوصية باعتمادها عن طريق الأمين العام.
- تعديل أو إلغاء خطط وبرامج ومشروعات اللجان المعتمدة.
- دعوة سكان الأحياء للاجتماع في المناسبات المختلفة.
- الاتصال بالدوائر الحكومية والشركات الخاصة والعامة والأعيان الموجودين في الأحياء التابعة للمجلس (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، د.ت، ص٣).

٣ - الهيكل التنظيمي لمراكز الأحياء في مكة المكرمة وجدة والطائف :

يوضح الشكل رقم (١) الهيكل التنظيمي لجمعية مراكز الأحياء بمكة المكرمة (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، ٢٠١١م، ص١٤)، ويوضح الشكل رقم (٢) الهيكل التنظيمي لمراكز الأحياء بمكة المكرمة، ويوضح الشكل رقم (٣) الهيكل التنظيمي لمراكز الأحياء بمحافظة جدة، بينما يوضح الشكل رقم (٤) الهيكل التنظيمي لمراكز الأحياء بالطائف (جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة، ٢٠٠٥م، ص ص٤، ٥، ١٣).

ثانياً : الدراسات السابقة

١ - الدراسات السابقة :

يعرض الباحث بعض مساهمات الدراسات السابقة في مجال مراكز الأحياء والشراكة المجتمعية، مع الحرص على ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم زمنياً.

دراسة آل علي (٢٠٠٧م) بعنوان "الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن في دولة الإمارات العربية المتحدة" : أجريت هذه الدراسة بمدينة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة، وطبقت على عينة مقدارها (٢٠٠) طالب وطالبة من جامعة الشارقة بواقع (١٠٠) طالب، و(١٠٠) طالبة. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الشرطة المجتمعية ومراحل تطورها، ومبادىء ومرتكزات وآليات وبرامج الشرطة المجتمعية، واتجاهات المواطنين نحو الأخذ بالشراكة المجتمعية، والمعوقات المتوقعة من تطبيق الشراكة المجتمعية وسبل التغلب عليها. وقد استخدمت الباحثة المنهج المقارن، والمنهج الوصفي عن طريق المدخل المسحي الذي اعتمد على الاستبانة والمقابلة كأدوات للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها : ارتفاع معدلات الرضا عن الخدمات التي تقدمها الشرطة للجمهور، ومشاركة غالبية أفراد المجتمع بالعمل التطوعي مع الشرطة، وأن أكثر مظاهر التعاون مع الشرطة تمثلت في : محاولة الإمساك باللصوص والمتسولين أو الإخبار بأماكن تواجدهم، ومعالجة الازدحام المروري، وتقديم دليل لكشف غموض جريمة وقعت، وحراسة المنطقة ومراقبة الجيران. والتدخل في حل خلافات ومشاجرات الجيران، وأن أكثر المشكلات الأمنية التي تستدعي التعاون بين أفراد المجتمع والشرطة هي على الترتيب : قضايا المخدرات، وقضايا الاعتداء على الأشخاص، وقضايا شرب المسكرات،

ومشكلات السرقة. وأن غالبية أفراد المجتمع يسارعون إلى إبلاغ الشرطة عند مشاهدة جريمة أو مخالفة قانونية في منطقتهم. وأن استقرار الأمن من الأمور التي يمكن تحقيقها بمشاركة الجمهور مع الشرطة، وأن إبلاغ الشرطة من أفضل الإجراءات المتبعة في حل المشكلات والمشاجرات عند وقوعها، يليها تدخل الأقارب. وأهمية مشاركة أفراد المجتمع بالعمل مع الشرطة في القضاء على الانحراف والجريمة وسرعة الاستجابة للاحتياجات الأمنية، وتحقيق الأمن والاستقرار ومكافحة الجريمة. وأن الشرطة اكتسبت مصداقية وكسرت حاجز العزلة بعد تعاونها المثمر مع المواطنين. وأن أهم المهام التي يقوم بها أفراد المجتمع مع الشرطة لحفظ الأمن ومحاربة الجريمة هي على الترتيب : ضبط المخالفين لأنظمة المرور، وحل المشكلات والقضايا الأسرية ومشكلات الجيران والأحداث بشكل ودي، ومراقبة السلوك غير الأخلاقي ومحاربة الجنس الثالث، ومحاربة التسول، وحماية الأحداث من الانحراف، والقيام بأعمال البحث والتحري عند وقوع جريمة وتقديم المعلومات للشرطة، وحراسة المنشآت المهمة والأماكن التجارية، ومراقبة المنازل ليلاً لحمايتها من السرقة. وأن أهم المعوقات المتوقعة في تطبيق الشراكة المجتمعية من جانب أفراد المجتمع هي : انصراف أفراد المجتمع عن اللجوء إلى الشرطة في مشكلات المخدرات، وتقديم معلومات خاطئة للشرطة، وجعل المنفعة الخاصة على قمة الأعمال، وانعدام روح التعاون مع الشرطة، وعدم التزام البعض بقوانين مكافحة الجريمة، وسوء فهم فكرة الشراكة المجتمعية، ورفض بعض العاملين في الشرطة لمشاركة أفراد المجتمع في العمل الأمني، وعدم ثقة الشرطة بقدرات أفراد المجتمع ومعلوماتهم، وانصراف الشرطة عن الأخذ بمبدأ التشاور مع أفراد المجتمع، وعدم ابتكار أساليب جديدة لدعم مشاركة أفراد المجتمع مع الشرطة. وأن أهم وسائل مواجهة معوقات تطبيق الشراكة الاجتماعية هي : التأكد من ملاءمة برامج الشرطة

للشريعة الإسلامية والقيم والتقاليد، التدريب والتأهيل الكافي لأفراد المجتمع على العمل الأمني، وتبصير أفراد المجتمع بقوانين مكافحة الجريمة والعمل مع الشرطة، وتعزيز المشاركات التطوعية للمواطنين، وتخصيص مكافآت وأجور لأفراد المجتمع الذين يقومون بأعباء رجال الأمن، والدعوة إلى تشكيل المجالس واللجان المحلية في المناطق السكنية، وتخصيص دوريات راجلة من أفراد المجتمع في مناطقهم السكنية، ومنح أفراد المجتمع سلطة قانونية للقبض على المشتبه بهم.

تتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحث في تناولها تعزيز الأمن، مما أفاد الباحث في الإطار النظري وبصفة خاصة في معرفة وسائل وأساليب تعزيز الأمن.

دراسة عبد اللطيف (٢٠٠٦م) بعنوان "دور وظيفة الشرطة المجتمعية في تعزيز التعاون بين الشرطة ومراكز الأحياء" : أجريت هذه الدراسة بمدينة مكة المكرمة وطبقت على عينة مقدارها (١٩٥) مفردة بواقع (٧٣) من الضباط العاملين بمراكز الشرطة بمدينة مكة المكرمة، و(١٢٢) عضواً من أعضاء مجلس مراكز الأحياء بمدينة مكة المكرمة، والتي تمثل مجتمع الدراسة بأسلوب الحصر الشامل. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية الشرطة المجتمعية ومفهومها وواجباتها وأساليب ممارستها لتلك الواجبات، وماهية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة وفروعها ونشأتها وتطورها وأهدافها وصلاحياتها في المجال الاجتماعي والنظرة المستقبلية للتطور المنتظر لهذه المراكز، ومدى وعي العاملين بمراكز الشرطة والأحياء بأهمية تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية، وأبعاد التعاون بين العاملين بمراكز الشرطة والأحياء لتطبيق مفهوم الشرطة

المجتمعية، ومعوقات التعاون بين مراكز الشرطة والأحياء التي تحول دون تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية، ومقترحات التغلب على معوقات التعاون بين مراكز الشرطة والأحياء التي تحول دون تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي عن طريق المدخل المسحي الذي اعتمد على الاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها : وعي العاملين بمراكز الشرطة ومراكز الأحياء مهم لتطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية، وأن أبعاد التعاون المهمة لتطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية هي : التعاون في محاربة البؤر الإجرامية، وتوفير المعلومات الأمنية المسهلة لضبط الجرائم، وإنشاء جمعيات الوقاية من الجريمة، وأن معوقات التعاون المهمة بين مراكز الشرطة والأحياء التي تحول دون تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية هي : غموض فكرة الشرطة المجتمعية، والافتقار إلى النظم واللوائح التي تعيد تنظيم مراكز الشرطة لتطبيق وظيفة الشرطة المجتمعية، وتهيئة أذهان مسؤولي الشرطة والمواطنين لتقبل إمكانية مشاركة كل منهم في أعمال الآخر، وأن المقترحات المهمة للتغلب على معوقات التعاون بين مراكز الشرطة والأحياء لتطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية هي : ضرورة تعديل مفاهيم مسؤولي الأجهزة الأمنية وأعضاء مراكز الأحياء، واهتمام مراكز الشرطة بإعداد وتصميم برامج تدريبية وخطة حوافز للمواطنين المتطوعين للمشاركة في أعمال الأمن، وتنشيط جهود مراكز الأحياء الرامية إلى توعية المواطنين بأهمية التطوع لأداء الخدمات الأمنية.

تتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحث في تناولها مراكز الأحياء، مما أفاد الباحث في الإطار النظري وبصفة خاصة في معرفة مفهوم مراكز الأحياء وجهودها في فرض الأمن والنظام.

دراسة اليامي (٢٠٠٦م) بعنوان "الدور الأمني لعمد الأحياء وعوامل تفعيله" : أجريت هذه الدراسة بمدينة الرياض وطبقت على عينة مقدارها (١١٢) مفردة بواقع (٥٩) من عمد الأحياء بمدينة الرياض، و(٥٣) من ضباط الشرطة. وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الدور الأمني للعمد، ومعوقات تفعيل الوظيفة الأمنية للعمد، ووسائل تفعيل ودعم الدور الأمني للعمد، والدور الأمني الممكن للعمد. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي عن طريق المدخل المسحي الذي اعتمد على الاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها : أن الوظائف التي يقوم بها عمد الأحياء بدرجة مرتفعة هي : التصديق على وثائق المواطنين المطلوبة لاستكمال الإجراءات الرسمية، والمشاركة في التفتيش النظامي للمنازل، والإبلاغ عن أماكن المطلوبين أمنياً عند العلم بوجودهم بالحي، وإرشاد الدوريات إلى الأماكن التي تحتاج للتواجد الأمني، ومساعدة المحضرين في مهامهم الرسمية، والتعاون مع الدوريات الأمنية في مهامهم بدائرة الاختصاص، وإبلاغ الجهات المختصة عما يقع في دائرة الاختصاص، وإبلاغ المطلوبين بمراجعة الجهات المختصة، والإبلاغ عن وجود مخالفات لنظام حمل واقتناء السلاح، والتبليغ عن أماكن مجهولي الهوية ومن يؤويهم، ومنع إساءة استخدام المرافق العامة، ورفع التقرير اليومي بما له أهمية أمنية. وأن الوظيفة التي يقوم بها العمد بدرجة متوسطة هي : التعقيب على أعمال العسس. وأن أهم المعوقات التي تحول دون تفعيل الدور الأمني للعمد هي : عدم وجود مكتب مستقل للعمدة في وسط الحي، وقلة تعاون مكاتب العقار مع مكتب العمدة، وعدم استخدام الوسائل التقنية الحديثة في حفظ المعلومات، وعدم وجود الربط الإلكتروني بين مكتب العمدة والجهات الأمنية، وانحسار دور العمدة في تصديق الوثائق الشخصية، والقصور الإعلامي في التوعية بدور العمدة الأمني، وضعف الدعم البشري والمادي للعمد، وضعف الوعي بدور العمدة الأمني من قبل

الجمهور، وضعف اهتمام الجهات الأمنية بالدور الأمني للعمدة، وعدم وضوح الدور الأمني للعمدة، وتعدد الجهات المشرفة على العمد. وأن أهم طرق تفعيل ودعم الدور الأمني للعمد هي : الاحتفاظ بسجلات حديثة متكاملة عن سكان الحي، ودعم مكتب العمدة بوسائل التقنية الحديثة، والتعاون التام بين الجهات الأمنية وعمد الأحياء والتحديد الدقيق للواجبات والمهام الأمنية للعمد، ووجود مكتب ومقر ثابت للعمدة وسط الحي، وإحداث وظائف مساعدين للعمد، وإلزام العمد بواجباتهم الأمنية، وربط مكاتب العقار بالحي معلوماتياً بمكتب العمدة، وعقد دورات تدريبية لعمد الأحياء لزيادة مهاراتهم الأمنية، وربط مكاتب العمد معلوماتياً بالجهات الأمنية، ومنح العمد حق الضبطية القضائية في مباشرة الحوادث الجنائية الواقعة في أحيائهم حتى وصول الجهات المختصة. وأن الأدوار الأمنية الممكنة للعمدة هي : التعاون المستمر المباشر مع الأجهزة الأمنية المختلفة، وتكوين علاقات إيجابية بين السكان عن طريق مجلس الحي، وحل المشكلات الاجتماعية غير الجنائية عن طريق الصلح، ومتابعة الظواهر الإجرامية في الحي، وإنشاء مجالس للأحياء وربطها بمكتب العمدة، ولاحتفاظ بسجلات كاملة ومحدثة عن الحي وسكانه وربطها معلوماتياً بالجهات الأمنية، والرفع عن نقص الخدمات المؤثرة على الجوانب الأمنية بالحي، واستقبال شكاوى المواطنين وحلها أو إحالتها لجهات الاختصاص والمساعدة في القبض على المشتبه فيهم بالحوادث الجنائية، واستيقاف المشبوهين وتسليمهم للجهات الأمنية، والمساعدة في الإجراءات الأولية للحوادث الجنائية، والتحفظ على آثار الجريمة حتى وصول جهة الاختصاص.

تتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحث في تناولها الدور الأمني، مما أفاد الباحث في الإطار النظري وبصفة خاصة في معرفة أبعاد الدور الأمني وعلاقة العمد بمراكز الأحياء.

دراســة الشهراني (٢٠٠٦م) بعنوان "العمل التطوعي وعلاقته بأمن المجتمع" : أجريت هذه الدراسة بمدينة الرياض، وطبقت على عينة مقدارها (١٠٦١) مفردة بواقع (٤٧٦) من الرجال المتطوعين للعمل في الجمعيات الخيرية، و(٥٨٥) من النساء المتطوعات للعمل في الجمعيات الخيرية. وهدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين العمل التطوعي وأمن المجتمع من خلال معالجة المشكلات الاجتماعية المرتبطة بارتكاب الجريمة، ومجالات العمل التطوعي، وخصائص المتطوعين ودوافعهم للالتحاق بالعمل التطوعي، والإجراءات والأنظمة التي يتبعها العمل التطوعي وعلاقتها بأمن المجتمع وسلامته. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي عن طريق المدخل المسحي الذي اعتمد على الاستبانة كأداة للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها : لا زالت العلاقة بين العمل التطوعي وخدمة أمن المجتمع من خلال معالجة المشكلات الاجتماعية دون المستوى المطلوب، وأن أهم مجالات العمل التطوعي هي جمع التبرعات للفقراء والمحتاجين، وشراء المستلزمات الطبية للمعاقين، ومساعدة راغبي الزواج على نطاق محدود. قلة إقبال الأفراد على الالتحاق بالعمل التطوعي، وضعف التعاون بين الملتحقين بالعمل التطوعي والأجهزة الأمنية. وأن أهم معوقات العمل التطوعي : الحاجة إلى التفرغ للعمل التطوعي، وضعف الإمكانات المادية والبشرية، وضعف تأهيل القائمين على العمل التطوعي، وضعف التواصل بين القائمين على العمل التطوعي والأجهزة الأمنية، وقلة الوعي بأهمية العمل التطوعي.

تتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحث في تناولها العمل التطوعي الذي يعد أحد مهام العاملين في مراكز الأحياء، مما أفاد الباحث في الإطار النظري وبصفة خاصة في معرفة دور العمل التطوعي في دعم الأمن والاستقرار.

دراسة الزهيري (٢٠٠٥م) بعنوان "مدى ملاءمة الشرطة المجتمعية في المملكة العربية السعودية" : أجريت هذه الدراسة بمدينة الرياض وطبقت على عينة مقدارها (١٩٣) من ضباط الشرطة والدوريات في منطقة الرياض الذين يتولون العمل الإداري والميداني. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية اعتماد مفهوم الشرطة المجتمعية في ضوء خصوصية المجتمع السعودي ومتغيرات العصر، ومدى معرفة القائمين على الأمور في الأجهزة الأمنية للأسس العلمية والتنظيمية للشرطة المجتمعية، ومدى إمكانية الاستفادة من بعض التجارب والتطبيقات الناجحة في هذا الميدان، ومدى تقبل الضباط لفكرة الشرطة المجتمعية، والعوائق المحتملة لتطبيق أسلوب الشرطة المجتمعية. واستخدم الباحث المنهج الـوصفي عن طريق المدخل المسحي الذي اعتمد على الاستبانة كأداة للدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها : أن مفهوم الشرطة المجتمعية يعني تقوية العلاقات بين الشرطة والمواطن، وزيادة درجة التفاعل بين المواطن والشرطة. وأن أسلوب الشرطة المجتمعية يتوافق مع مبادىء الدين الإسلامي. وأنه يمكن الاستفادة من تجربة مراكز الأحياء في دعم عمل الشرطة المجتمعية. وأن الشرطة المجتمعية تساعد على تحسين صورة رجل الشرطة أمام المواطن. وأن أهم معوقات تطبيق أسلوب الشرطة المجتمعية هي : عدم إتاحة مسؤولي الأجهزة الأمنية الفرصة لعقد لقاءات دورية بين سكان الأحياء ورجال الأمن، وعدم اقتناع بعض رجال الأمن بأهمية الشرطة المجتمعية، وضعف التواصل المباشر بين الشرطة والمواطن.

تتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحث في تناولها مراكز الأحياء ودورها في دعم الأمن من خلال الشرطة المجتمعية، مما أفاد الباحث في الإطار النظري وبصفة خاصة في معرفة دور مراكز الأحياء في دعم الأمن من خلال تطبيق أسلوب الشرطة المجتمعية.

دراسة زمزمي (٢٠٠٤م) بعنوان "مراكز الأحياء تجربة واقعية ونظرة مستقبلية" : أجريت هذه الدراسة بالمملكة العربية السعودية. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على تاريخ مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية، ورسالة وأهداف مراكز الأحياء، وعلاقة مراكز الأحياء بالعمل الاجتماعي التطوعي، وتقويم تجربة مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي لتقويم تجربة مراكز الأحياء، واستعراض طرق تفعيلها، ولجانها والمهام المنوطة بتلك اللجان، والنظرة المستقبلية للأدوار والمهام التي يمكن أن تقوم بها مراكز الأحياء مع الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها : أن مراكز الأحياء مشروع مهم وجديد، برزت أهميته واتضحت فائدته في ظل الظروف المعاصرة التي تحتم وجوده وتطويره. وأن مراكز الأحياء تهدف إلى تحقيق التواصل الاجتماعي وتقوية العلاقات الأخوية بين أفراد الحي وتوظيف طاقاتهم فيما يعود بالنفع على الأسرة والمجتمع. وأن رسالة مراكز الأحياء هي تكوين علاقة إيجابية بين الفرد ومحيطه الذي يعيش فيه، وتشجيع مشاركة السكان في تنمية المدن وتطويرها والمحافظة على مكتسباتها ومنجزاتها. وأن تباعد الجيران وانعزالهم عن بعضهم البعض أدى إلى ضعف الوعي الأمني حتى تحولت بعض المساكن داخل الحي إلى أوكار جريمة وفساد وإفساد دون علم أقرب الجيران لتلك المساكن عنها شيئاً. وأن ضعف التواصل بين أفراد الحي الواحد أدى إلى انتشار القلق والاضطراب النفسي الذي قد ينتج عنه الانتحار، فضلاً عن عدم وجود من يصلح ذات البين في حالة وقوع خلافات بين الأزواج أو الأقارب أو الجيران. وأن أهم إيجابيات تجربة مراكز الأحياء في المملكة هي : إعادة كثير من الصلاة الاجتماعية التي ضعفت أو انقطعت على مستوى الحي

والأسرة، ولفت النظر إلى حاجة المجتمع لتعزيز الجانب الاجتماعي من خلال البرامج الهادفة، وتحريك الجمود الاجتماعي لدى بعض فئات المجتمع كالأكاديميين وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال والمسؤولين والأطباء وغيرهم، والمساهمة الفعالة في حل المشكلات الاجتماعية وإصلاح ذات البين في نطاق الحي، واحتواء مجالس أحياء قائمة وجهود وبرامج كانت تبحث عمن يحتضنها ويدعم وجودها ويشجع مسيرتها، وإحياء آداب فاضلة وأخلاق سامية من الدين الحنيف، واحتواء فئات مهمة من المجتمع وخاصة الشباب لتفريغ طاقاته فيما ينفع نفسه وأهل حيه، وسد الثغرة وتقليص الهوة بين المسؤولين على مستوى الحي وبين جمهور المواطنين، ومنح عمد الأحياء مكانتهم الاجتماعية ودورهم المفترض، وتوظيف طاقات مهددة في المجتمع ككبار السن والمتقاعدين، وفتح قناة العمل التطوعي الاجتماعي الخيري، والعناية الخاصة بالمرأة والفتاة من خلال الأقسام النسائية بالمراكز، وإظهار جوانب النقص في بعض الخدمات الحياتية، ورعاية بعض الفئات الاجتماعية كالفقراء والأرامل والأيتام ونحوهم. وأن أهم سلبيات تجربة مراكز الأحياء في المملكة هي : ضعف الدعم المادي، وتقاعس بعض أفراد المجتمع عن المشاركة الإيجابية والتردد في ذلك إما خوفاً من التبعات المادية أو تجنباً للاحتكاك مع الآخرين تجنباً للمشكلات، وضعف إدراك بعض المسؤولين في الحي كمدير الشرطة أو رئيس البلدية أو العمدة للهدف الاجتماعي من المراكز ومن ثم ضعف التفاعل معه، وتأخر المشروع عن وقته وما ترتب عليه من انتشار الأثرة وحب الذات والتعامل مع منطلق مادي بحت وانتشار القطيعة وضعف الصلات والعلاقات الاجتماعية والحاجة لوقت طويل لعلاج هذه السلبيات، وعدم تمشي نظام الجمعيات المعتمد من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مع الأهداف الاجتماعية المتعددة التي تسعى المراكز

إلى تحقيقها، ومحدودية دور العمدة النظامي الرسمي، وغياب الإعلام عن المشاركة في نشر الفكرة والترويج لها والتعريف بها ونشرها عبر وسائله المختلفة، وعدم انضباط تقسيم الأحياء بين الجهات الحكومية، وخوف بعض الفئات من العمل الجماعي بحجة الهاجس الأمني، وضعف الرقابة الشرعية في بعض المراكز. وأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي والأمني والديني والخلقي والسياسي يبرر وجود مراكز الأحياء لتقوم بمهام من أهمها دعم الأمن والاستقرار والتكاتف والتلاحم بين أفراد المجتمع في مواجهة الظواهر السلبية التقليدية والمستحدثة. وأن هناك قصور واضح من جانب الجهات الرسمية والأهلية في دعم مراكز الأحياء وتطويرها.

تتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحث في تناولها مراكز الأحياء، مما أفاد الباحث في الإطار النظري وبصفة خاصة في معرفة مفهوم مراكز الأحياء وأهدافها وإيجابياتها وسلبياتها والدور الذي يمكن أن تقوم به في دعم الأمن والاستقرار.

دراسة المنشاوي (٢٠٠٤م) بعنوان "معوقات أداء عمد الأحياء لدورهم الأمني" : أجريت هذه الدراسة بمكة المكرمة وطبقت على عينة مقدارها (١٢٠) من عمد الأحياء بمكة المكرمة، وذلك بأسلوب الحصر الشامل. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على العقبات التي تعترض دور عمد الأحياء الأمني بهدف زيادة فاعلية ما يقوم به عمد الأحياء من وظائف اجتماعية وأمنية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي عن طريق المدخل المسحي الذي اعتمد على الاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها : أن دور العمد يمتد ليشمل المهام الاجتماعية والإنسانية والأمنية. وضعف قيام العمد بالدور الأمني

الموكل لهم. وأن أهم معوقات أداء العمد لدورهم الأمني هي : ضعف الدعم المالي والبشري، وعدم تفاعل العمدة مع دوره الأمني، والافتقار إلى وسائل التقنية الحديثة، والانشغال بالتصديق على الأوراق، وعدم تعاون سكان الحي مع العمدة، والانشغال بطلبات الإحضار للمطلوبين من سكان الحي.

وتتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحث في تناولها الدور الأمني، مما أفاد الباحث في الإطار النظري وبصفة خاصة في معرفة معوقات قيام مراكز الأحياء بالدور الأمني.

دراسة العدواني (٢٠٠٤م) بعنوان "دور مراكز إمارة منطقة مكة المكرمة في تنمية مجتمعها المحلي" : أجريت هذه الدراسة بمنطقة مكة المكرمة وطبقت على عينة مقدارها (٩٠) من رؤساء مراكز إمارة منطقة مكة المكرمة، وذلك بأسلوب الحصر الشامل. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المهام الإدارية لمراكز إمارة منطقة مكة المكرمة، وما تحوزه من صلاحيات في مجال تنمية مجتمعها المحلي، وما تتخذه من إجراءات لتنفيذ هذه الصلاحيات على أساس ما تحوزه هذه المراكز من أهمية كأحد التنظيمات الإدارية المحلية بالمملكة العربية السعودية، كما أبرزت الدراسة العلاقة الوطيدة بين فكرة الأمن وفكرة تحقيق التنمية المحلية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي عن طريق المدخل المسحي الذي اعتمد على الاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها : تعدد وتنوع مهام مراكز إمارة منطقة مكة المكرمة مما يدل على أهمية دورها في تنمية مجتمعها المحلي، وتعدد وتنوع الآليات والإجراءات التي تعتمد عليها هذه المراكز في القيام بتلك المهام ويغلب على أدائها الطابع الرسمي، وافتقار رؤساء هذه المراكز للمؤهلات العلمية المتخصصة وللتقنيات الحديثة، وأن أهم المعوقات التي تحد من قيام إمارة منطقة مكة المكرمة بدورها

في تنمية مجتمعها المحلي : قلة الإمكانات المالية والبشرية، عدم الاستعانة بالتقنيات الحديثة، وضعف التواصل بين القائمين على العمل بمراكز الإمارة ومنظمات المجتمع المدني، وقلة الوعي بأهمية التنمية المحلية.

تتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحث في تناولها دور المراكز في التنمية، مما أفاد الباحث في الإطار النظري وبصفة خاصة في معرفة دور المراكز في دعم التعاون والعمل الأمني.

التعقيب على الدراسات السابقة :

بعد استعراض الدراسات السابقة التي دار معظمها حول مراكز الأحياء والعمل التطوعي والشرطة المجتمعية، لاحظ الباحث أن غالبية الدراسات السابقة لم تتطرق إلى دور مراكز الأحياء في تعزيز الأمن، بالرغم من أهمية هذه المراكز في العمل كأجهزة إنذار مبكر من خلال رصد أية تغيرات أو مخاطر أمنية في المجتمع المحلي، بما يساعد على توفير وقت وجهد الشرطة ويساعد على فرض التواجد الأمني في الوقت والمكان المناسب، ومن ثم دعم الأمن في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية.

كما انحصرت نتائج الدراسات السابقة في عدة اتجاهات كالشراكة المجتمعية، والتعاون الأمني، وعوامل تفعيل الدور الأمني، والدور الأمني لعمد الأحياء، والعمل التطوعي، وأمن المجتمع، وتنمية المجتمع المحلي، بينما ركزت الدراسة الحالية على دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن، فالدراسة الحالية أكثر تخصصاً؛ لأنها تركز على العلاقة المباشرة بين مراكز الأحياء ودعم الأمن، في ضوء أهمية هذه المراكز سواء في التواصل الاجتماعي وتهيئة البيئة الآمنة ورصد المتغيرات الدخيلة على المحيط الاجتماعي، أو في التعاون مع أجهزة الأمن في مكافحة الظواهر الإجرامية وفرض الأمن والنظام..

بالإضافة إلى ما سبق فقد اختلفت الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية من عدة زوايا هي : تركيز الدراسة الحالية على دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن، بينما الدراسات السابقة تشمل مجالات مختلفة، فدراسة (آل علي، ٢٠٠٧م) ركزت على الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن في دولة الإمارات العربية المتحدة، ودراسة (عبد اللطيف، ٢٠٠٦م) ركزت على دور وظيفة الشرطة المجتمعية في تعزيز التعاون بين الشرطة ومراكز الأحياء، ودراسة (اليامي، ٢٠٠٦م) ركزت على الدور الأمني لعمد الأحياء وعوامل تفعيله، ودراسة (الشهراني، ٢٠٠٦م) ركزت على العمل التطوعي وعلاقته بأمن المجتمع، ودراسة (الزهيري، ٢٠٠٥م) ركزت على مدى ملاءمة الشرطة المجتمعية في المملكة العربية السعودية، ودراسة (زمزمي، ٢٠٠٤م) ركزت على مراكز الأحياء تجربة واقعية ونظرة مستقبلية، ودراسة (المنشاوي، ٢٠٠٤م) ركزت على معوقات أداء عمد الأحياء دورهم الأمني، ودراسة (العدواني، ٢٠٠٤م) ركزت على دور مراكز إمارة منطقة مكة المكرمة في تنمية مجتمعها المحلي.

وقد اختلف المجال الزمني للدراسات السابقة عن المجال الزمني للدراسة الحالية، فالدراسات السابقة أجريت في الفترة من (٢٠٠٤م وحتى ٢٠٠٧م)، بينما سيتم إجراء الدراسة الحالية خلال العام ٢٠١١م.

وقد استفاد الباحث من اطلاعه على الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، وفي بناء أداة الدراسة، وفى التعقيب على النتائج التي ستكشف عنها الدراسة الحالية.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

منهج الدراســـة

مجتمع الدراسة

عينة الدراســـة

أداة الدراســـة

إجراءات التطبيق واختبارات الصدق والثبات

الأساليب الإحصائية

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

منهج الدراسة :

بناءً على طبيعة الدراسة وأهدافها، استخدم الباحث المنهج الوصفي عن طريق المدخل المسحي؛ الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، بوصفها وصفاً دقيقاً، والتعبير عنها كيفياً وكمياً، حيث يصف التعبير الكيفي الظاهرة ويوضح خصائصها، بينما يعطي التعبير الكمي وصفاً رقمياً يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى (عبيدات، ٢٠٠٦م، ص٣٠٧). كما لا يتوقف هذا المنهج عند جمع المعلومات الخاصة بالظاهرة لاستقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يمتد ليشمل التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح (العساف، ٢٠٠٠م، ص١٨٦).

مجتمع الدراسة :

تشكل مجتمع الدراسة من الأعضاء الرسميين لمجالس مراكز الأحياء في مكة المكرمة وجدة والطائف، وعددهم الإجمالي (٤٦٠) عضواً (جمعية مراكز الأحياء بمكة المكرمة، ٢٠١١م) يمثلون شرائح وفئات المجتمع.

وقد وقع اختيار الباحث على مجالس الأحياء في مكة المكرمة وجدة والطائف لأنها نواة تجربة مراكز الأحياء في المملكة حيث تميزت الثلاث مدن بتطبيق تجربة مراكز الأحياء وتنوعت مهامها وأنشطتها المختلفة بصورة لافتة للنظر، كتجربة نموذجية سوف يم إن شاء الله تعميمها على بقية مدن المملكة بعد التأكد من نجاحها وبعد رصد إيجابياتها لدعمها وسلبياتها للتغلب عليها. كما وقع اختيار الباحث على الأعضاء الرسميين لمجالس مراكز الأحياء لأنه يتولون الأعمال الإدارية والميدانية ويتولون متابعة وتنظيم كافة أنشطة مراكز الأحياء، ومن ثمَّ فهم أقدر على تقويم مدى نجاح هذه التجربة والحكم عليها.

عينة الدراسة :

نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد قام الباحث باختيار عينة عشوائية بسيطة ممثلة لمجتمع الدراسة في ضوء المعادلات الإحصائية المحددة للحد الأدنى المناسب لحجم العينة التي تمثل مجتمع الدراسة. ومن الجداول الإحصائية فإن العينة المناسبة لحجم المجتمع البالغ عدده (٤٦٠) مفردة هو (٢١٠) مفردة بنسبة خطأ (٥ %) وذلك بدرجة ثقة (٩٥,٠ %) حسب مدخل رابطة التربية الأمريكية (الصياد، ١٩٨٩م، ص١٣٧).

وقد قام الباحث بتوزيع الاستبانات على عينة الدراسة، وتم استرجاعها بطريقة مباشرة من قبل الباحث، وكان عدد الاستبانات المستردة (١٩٠) استبانة، من بينها (٤٥) استبانة غير صالحة للتحليل الإحصائي، وبذلك أصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (١٤٥) استبانة بنسبة (٦٩,٠ %) من الاستبانات الموزعة على مفردات عينة الدراسة، كما يتضح من الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

توزيع أداة الدراسة

عدد الاستبانات	التوزيع	العائد	الفاقد	المستبعد	النهائي
المجموع	٢١٠	١٩٠	٢٠	٤٥	١٤٥
النسبة	١٠٠	٩٠,٥	٩,٥	٢١,٥	٦٩,٠

أداة الدراسة :

إن أداة الدراسة المناسبة لهذه الدراسة هي الاستبانة، وقد صمّم الباحث الاستبانة وفق أسئلة الدراسة على النحو التالي :

أ ـ البيانات الأولية :

اشتملت الاستبانة على الخصائص الديمغرافية لمفردات الدراسة وتكونت من خمسة فقرات هي : العمر، والمؤهل التعليمي، واللجنة التي تعمل بها داخل مجلس الحي، وعدد سنوات الخبرة في العمل بمراكز ومجالس

الأحياء، وعدد الدورات التدريبية في العمل التطوعي.

ب - محاور الدراسة :

اشتملت الدراسة على ستة محاور رئيسة تضمنت (٦٨) عبارة بواقع (١٠) عبارات لكل من المحور الثاني والثالث، و(١١) عبارة للمحور الأول، و(١٢) عبارة لكل من المحور الرابع والسادس، و(١٣) عبارة للمحور الخامس، وقد استخدم الباحث مقياس (ليكرت) الخماسي حسب التنـــوع (مهمة جداً، مهمة، متوسطة الأهمية، قليلة الأهمية، عديمة الأهمية) للمحور الأول، و(مهم جداً، مهم، متوسط الأهمية، قليل الأهمية، عديم الأهمية) للمحورين الثاني والثالث، و(كبير جداً، كبير، متوسط، قليل، لا يوجد تعاون) للمحور الرابع، و(موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق مطلقاً) للمحورين الخامس والسادس، حيث يعبر الرقم (٥) عن أكبر درجة (مهمة جداً، أو مهم جداً، أو كبير جداً، أو موافق بشدة) ويعبر الرقم (١) عن أصغر درجة (عديمة الأهمية، أو عديم الأهمية، أو لا يوجد تعاون، أو غير موافق مطلقاً).

وقد جاءت المحاور على النحو التالي :

- **المحـــور الأول :** الأهداف التي من أجلها أنشئت مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين.
- **المحـور الثـــاني :** دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الجنائي.
- **المحـــور الثالث :** دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الفكري.
- **المحـــور الرابع :** مدى التعاون بين مراكز الأحياء والجهات الأمنية.
- **المحـور الخامس :** المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن.
- **المحور السادس :** سبل التغلب على المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن.

والملحق رقم (١) يوضح أداة الدراسة في صيغتها الأولية.

إجراءات التطبيق واختبارات الصدق والثبات :

التحقق من مدى صدق أداة الدراسة :

تعد الأداة صادقة إذا تمكنت من قياس ما صُممت لقياسه (العساف، ٢٠٠٠م)، وقد تم التحقق من صدق الأداة من ثلاثة جوانب كما يلي :

١ – التحقق من مدى الصدق الظاهري لأداة الدراسة :

تم التحقق من مدى صدق أداة الدراسة ظاهرياً بعرضها على أربعة عشر محكماً، تم اختيارهم من ذوي الخبرة والمعرفة والكفاءة من الأساتذة في مجالات البحث العلمي (ملحق رقم ٢ : قائمة بأسماء المحكمين ووظائفهم)، لإبداء مرئياتهم حيالها وفقاً للنقاط التالية :

- مدى مناسبة وشمولية متغيرات البيانات الأولية.
- مدى أهمية ووضوح الصياغة اللغوية للعبارات.
- مدى انتماء كل عبارة لمحورها، ومدى قياسها لما وضعت من أجله.
- مدى ملاءمة ودقة تسمية كل محور، وتدرجات مقياسه.

وفي ضوء الملاحظات التي أبداها المُحكّمون، قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها المُحكّمون بحذف وتعديل صياغة بعض العبارات حتى تزداد أداة الدراسة وضوحاً، وملاءمة لقياس ما وضعت من أجله.

٢ – التحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة :

قام الباحث بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة بتحديد مدى التجانس الداخلي لأداة الدراسة من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لعبارات المحور الذي تنتمي إليه، ثم حساب الارتباط المصحح بالمحور في حالة حذف العنصر من المحور، وحساب معامل ألفا إذا حذف العنصر. والجدول رقم (٢) يوضح معاملات صدق وثبات جميع عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية لجميع عبارات المحور الذي تنتمي إليه.

جدول رقم (٢)
معاملات صدق الاستبانة

م	معامل ألفا لكرونباخ إذا حذف العنصر	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط
المحور الأول			
١	٠,٨٩٢٩	٠,٥٦	٠,٦٤٧**
٢	٠,٨٩٠٠	٠,٦٢	٠,٦٩٢**
٣	٠,٨٨٦٧	٠,٦٨	٠,٧٤٥**
٤	٠,٨٨٩٤	٠,٦٣	٠,٧٠٢**
٥	٠,٨٨٣٢	٠,٧٣	٠,٧٩٤**
٦	٠,٨٨٢٣	٠,٧٦	٠,٨١٣**
٧	٠,٨٩٢٩	٠,٥٦	٠,٦٤٧**
٨	٠,٨٩٠٦	٠,٦١	٠,٦٨٥**
٩	٠,٨٨٥٤	٠,٦٩	٠,٧٦٩**
١٠	٠,٨٩٥٥	٠,٥١	٠,٥٨٥**
١١	٠,٨٩٥١	٠,٦٣	٠,٧٤٥**
قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول = ٠,٨٩٨٥			
المحور الثاني			
١	٠,٨٧٠٧	٠,٨٠	٠,٨٥٠**
٢	٠,٨٨٥٤	٠,٦٣	٠,٧٣٧**
٣	٠,٨٧٩٥	٠,٦٨	٠,٧٤٧**
٤	٠,٨٨١١	٠,٦٦	٠,٧٢٦**
٥	٠,٨٨٦١	٠,٦٠	٠,٦٦٩**
٦	٠,٨٩١٣	٠,٤٩	٠,٥٨٦**
٧	٠,٨٨١٦	٠,٦٥	٠,٧٢٩**
٨	٠,٨٧٩٤	٠,٦٨	٠,٧٥٢**
٩	٠,٨٨٨١	٠,٥٥	٠,٦٤١**
١٠	٠,٨٨٢٨	٠,٦٣	٠,٧٢٩**
قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحور الثاني = ٠,٨٩٣٢			
المحور الثالث			
١	٠,٨٨٦٣	٠,٦٢	٠,٧٥٠**
٢	٠,٨٨٢١	٠,٦٩	٠,٨٠٠**
٣	٠,٨٧٥٦	٠,٧٤	٠,٨٢٨**
٤	٠,٨٨١٦	٠,٦٨	٠,٧٥٦**
٥	٠,٨٧٤٢	٠,٨٠	٠,٨٤٧**
٦	٠,٨٩٠١	٠,٥٣	٠,٦٣٨**
٧	٠,٨٨٣٩	٠,٦٣	٠,٧٢٢**
٨	٠,٨٨٠٠	٠,٦٩	٠,٧٦٣**
٩	٠,٨٩٤٧	٠,٤٦	٠,٥٥٥**
١٠	٠,٨٨٦٩	٠,٦٠	٠,٦٧٣**
قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحور الثالث = ٠,٨٩٤١			
المحور الرابع			
١	٠,٩١٨٠	٠,٧٠	٠,٧٦١**
٢	٠,٩١٧٨	٠,٧١	٠,٧٥٩**
٣	٠,٩١٨٠	٠,٧٠	٠,٧٦٧**

م	معامل ألفا لكرونباخ إذا حذف العنصر	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط
تابع المحور الرابع			
٤	٠,٩٢١٤	٠,٦٢	٠,٦٨٢**
٥	٠,٩١٨٧	٠,٦٩	٠,٧٤٧**
٦	٠,٩١٧٥	٠,٧٢	٠,٧٨٣**
٧	٠,٩٢٣٥	٠,٥٩	٠,٦٨٠**
٨	٠,٩١٩١	٠,٦٨	٠,٧٤٦**
٩	٠,٩١٦٦	٠,٧٤	٠,٧٩٠**
١٠	٠,٩١٩٨	٠,٦٦	٠,٧٢١**
١١	٠,٩٢١١	٠,٦٤	٠,٦٩٢**
١٢	٠,٩١٦٤	٠,٧٦	٠,٨٠٠**
قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحور الرابع = ٠,٩٢٥٢			
المحور الخامس			
١	٠,٨٨٩٤	٠,٦٥	٠,٧١٧**
٢	٠,٨٨٦٧	٠,٧١	٠,٧٦٤**
٣	٠,٨٩٥٤	٠,٥٣	٠,٦١٨**
٤	٠,٨٩٢١	٠,٥٩	٠,٦٦٥**
٥	٠,٨٨٧٦	٠,٦٨	٠,٧٤٧**
٦	٠,٨٩١٤	٠,٦١	٠,٦٧٣**
٧	٠,٨٨٧١	٠,٧٠	٠,٧٥٢**
٨	٠,٨٨٤٨	٠,٧٤	٠,٧٩٣**
٩	٠,٨٩٠٣	٠,٦٤	٠,٧١٥**
١٠	٠,٨٩١٦	٠,٦٠	٠,٦٨٣**
١١	٠,٨٩٩٠	٠,٤٣	٠,٥٢٠**
١٢	٠,٨٩٩١	٠,٤١	٠,٤٨٥**
١٣	٠,٨٩٦٦	٠,٤٨	٠,٥٤٠**
قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحور الخامس = ٠,٨٩٩٢			
المحور السادس			
١	٠,٩١٧٠	٠,٧٥	٠,٧٩٩**
٢	٠,٩٢٠٣	٠,٦٧	٠,٧٣٧**
٣	٠,٩٢٧٥	٠,٥٣	٠,٦٢٦**
٤	٠,٩١٧٣	٠,٧٣	٠,٧٨٦**
٥	٠,٩٢١٤	٠,٦٣	٠,٧٠٦**
٦	٠,٩٢٢٤	٠,٦١	٠,٦٩٠**
٧	٠,٩١٨٦	٠,٧٠	٠,٧٥٩**
٨	٠,٩١٨٦	٠,٧٠	٠,٧٥٩**
٩	٠,٩١٨١	٠,٧٢	٠,٧٦٩**
١٠	٠,٩١٥٤	٠,٧٨	٠,٨٢٥**
١١	٠,٩١٧٣	٠,٧٣	٠,٧٨٦**
١٢	٠,٩١٩٠	٠,٧١	٠,٧٥٥**
قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحور السادس = ٠,٩٢٥٦			
-	-	-	-

** دال عند مستوى معنوية (٠,٠١).

وقد أظهرت مستويات الاختبار بالنسبة لجميع محاور الاستبانة أن جميع عباراتها مرتبطة ارتباطاً دالاً إحصائياً مع جميع عبارات المحاور التي تنتمي إليها عند مستوى معنوية (٠,٠١).

كما اتضح من الجدول رقم (٢) أن جميع العناصر (في جميع المحاور) كان معامل الثبات (ألفا) في حالة حذفها أقل من قيمة ألفا للمحور ككل، مما يعني أن جميع العناصر (داخل المحاور المختلفة) مهمة وغيابها عن المحور يؤثر سلباً على مقياس المحور، أي أنه عنصر ثابت ويؤثر في ثبات المحور ككل وبالتالي الاستبانة ككل، فيما عدا العبارة رقم (٩) من المحور الثالث، والعبارة رقم (٣) من المحور السادس، إلا أن معامل الثبات الخاص بهذه العبارات ليس بالكبير بالقدر الذي يستدعي حذفها، خصوصاً أن معاملات الثبات للمحاور هي بالفعل عالية ولا تحتاج إلى زيادة، وخصوصاً وأن هذه الزيادة تتطلب التضحية ببعض العناصر التي أثبتت أدبيات الدراسة (الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة) حول الموضوع أهمية أخذها في الحسبان، لذا رأى الباحث الاحتفاظ بها في الدراسة، حتى لا يخل بالإطار النظري والدراسات السابقة.

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع العبارات التي يتضمنها المحور تتمثل فيما يلي :

١ - تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لعبارات المحور الأول ما بين (٠,٥٨٥، ٠,٨١٣) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢ - تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لعبارات المحور الثاني ما بين (٠,٥٨٦، ٠,٨٥٠) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٣ - تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لعبارات المحور الثالث ما بين (٠,٥٥٥، ٠,٨٤٧) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٤ - تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لعبارات المحور الرابع ما بين (٠,٦٨٠، ٠,٨٠٠) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٥ - تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لعبارات المحور الخامس ما بين (٠,٤٨٥، ٠,٧٩٣) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٦ - تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لعبارات المحور السادس ما بين (٠,٦٢٦، ٠,٨٢٥) وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

يتضح مما سبق أن جميع معاملات الارتباط الدالة إحصائياً تتمتع عباراتها عامة بثبات الاتساق الداخلي بين كل عبارة والمحور الذي تنتمي إليه، وبذلك يتحقق للاستبانة الصدق البنائي وتعد صالحة للقياس.

٣ – فحص ثبات الاستبانة (ثبات أداة الدراسة) :

قام الباحث بالتأكد من ثبات أداة الدراسة لاختبار معامل الثبات باستخدام طريقة الاتساق الذاتي، وهي طريقة ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما في الجدول التالي :

جدول رقم (٣)

معامل ثبات أداة الدراسة

م	المحاور والأبعاد	عدد العبارات	عدد الحالات	معامل الثبات
١	المحور الأول	١١	١٤١	٠,٨٩
٢	المحور الثاني	١٠	١٤٤	٠,٨٩
٣	المحور الثالث	١٠	١٤٢	٠,٨٩
٤	المحور الرابع	١٢	١٤٣	٠,٩٢
٥	المحور الخامس	١٣	١٤٢	٠,٨٩
٦	المحور السادس	١٢	١٤٥	٠,٩٢

وقد أظهر حساب ثبات الاستبانة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) أن قيمة الثبات للمحور الأول (الأهداف التي من أجلها أنشئت مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المبحوثين) (٠,٨٩)، وقيمة الثبات للمحور الثاني (دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الجنائي) (٠,٨٩)، وقيمة الثبات للمحور الثالث (دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الفكري) (٠,٨٩)، وقيمة الثبات للمحور الرابع (مدى التعاون بين مراكز الأحياء والجهات الأمنية) (٠,٩٢)، وقيمة الثبات للمحور الخامس (المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن) (٠,٨٩)، وقيمة الثبات للمحور السادس (سبل التغلب على المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن) (٠,٩٢)، وهذا يعني أن جميع هذه المعاملات ذات قيمة مقبولة، وهذه القيمة مؤشراً لصلاحية أداة الدراسة (الاستبانة) بغرض تحقيق أهدافها من خلال الإجابة على أسئلتها، مما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها عند تطبيقها.

والملحق رقم (٣) يوضح أداة الدراسة في صيغتها النهائية.

الأساليب الإحصائية :

تم معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية "SPSS"، فبعد حساب كل من :

أ - معامل ارتباط بيرسون (Pearson) بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه لتحديد مدى الصدق البنائي والاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

ب - معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة.

تضمنت المعالجة الأساليب الإحصائية التالية :

١ - التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص مفردات الدراسة، ولتحديد الاستجابة تجاه محاور وأبعاد الدراسة التي تضمنتها أداة الدراسة.

٢ - حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لتحديد استجابات مفردات مجتمع الدراسة نحو محاور وأبعاد الدراسة المختلفة.

٣ - متوسط الوزن النسبي لتحديد الأهمية النسبية التي تقيس دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن وذلك بضرب استجابات (مهمة جداً أو مهم جداً أو كبير جداً أو موافق بشدة) x ٥، واستجابات (مهمة أو مهم أو كبير أو موافق) x ٤، واستجابات (متوسطة الأهمية أو متوسط الأهمية أو متوسط، أو محايد) x ٣، واستجابات (قليلة الأهمية أو قليل الأهمية أو قليل أو غير موافق) x ٢، واستجابات (عديمة الأهمية أو عديم الأهمية أو لا يوجد تعاون أو غير موافق مطلقاً) x ١.

٤ - اختبار (T-Test) ؛ لدلالة الفروق في استجابات مفردات مجتمع الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة في العمل بمراكز ومجالس الأحياء (أقل من ٥ سنوات، من ٥ سنوات فأكثر).

٥ - اختبار (كا٢) لحسن المطابقة لاختبار ما إذا كان أفراد المجتمع توزع بالتساوي على الاستجابات الخمسة المختلفة (مهمة جداً، مهمة، متوسطة الأهمية، قليلة الأهمية، عديمة الأهمية) للمحور الأول، و(مهم جداً، مهم، متوسط الأهمية، قليل الأهمية، عديم الأهمية) للمحورين الثاني والثالث، و(كبير جداً، كبير، متوسط، قليل، لا يوجد تعاون) للمحور الرابع، و(موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق مطلقاً) للمحورين الخامس والسادس.

٦ - تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA)؛ لمعرفة دلالة الفروق في استجابات مفردات مجتمع الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف الخصائص الديموجرافية لهم.

٧ - اختبار (LSD)؛ لتوضيح صالح الفروق ذات الدلالة الإحصائية إذا كان هناك فروق.

يمكن الحصول على المتوسطات النسبية الفارقة التالية :

- متوسط ٤,٢١ إلى ٥,٠ يشير إلى موافق بشدة أو مهمة جداً، أو مهم جداً، أو قوية جداً، أو كبير جداً
- متوسط من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠ يشير إلى موافق، أو مهمة، أو مهم، أو قوية، أو كبير.
- متوسط من ٢,٦١ إلى ٣,٤٠ يشير إلى محايد، أو متوسطة الأهمية، أو متوسط الأهمية، أو متوسطة القوة، أو متوسط.
- متوسط من ١,٨١ إلى ٢,٦٠ يشير إلى غير موافق، أو قليلة الأهمية، أو قليل الأهمية، أو ضعيفة، أو قليل.
- متوسط من ١,٠ إلى ١,٨٠ يشير إلى غير موافق مطلقاً، أو عديمة الأهمية، أو عديم الأهمية، أو ضعيفة جداً، أو لا يوجد تعاون.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل عنصرين رئيسيين هما : عرض لأهم نتائج الدراسة، وطرح لتوصياتها.

١ - نتائج الدراسة :

بعد أن تم تفسير وتحليل البيانات المستقاة من أجوبة المبحوثين خلصت الدراسة إلى نتائج سوف يتم عرضها حسب أهمية العبارات.

أ - نتائج المحور الأول (الأهداف التي من أجلها أنشئت مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية) :

١ - أن الأهداف المهمة جداً التي من أجلها أنشئت مراكز الأحياء هي :

- إصلاح ذات البين ومنع الشقاق بين أفراد المجتمع.
- بث روح التكافل الاجتماعي بين أفراد الحي.
- المساهمة في حل المشكلات التي تواجه أبناء الحي بالتعاون مع الجهات المتخصصة.
- استثمار أوقات فراغ أهل الحي فيما يعود بالنفع عليهم.
- تنمية الوعي السليم لدى سكان الحي.
- التشجيع على العمل التطوعي الاجتماعي.
- توظيف طاقات وقدرات أبناء الحي في تطوير الحي وخدمة أفراده.
- مساعدة الشباب في التغلب على مشكلاته.
- دعم التنمية الأسرية.
- إيجاد قنوات اتصال مباشرة بين المواطنين والأجهزة الحكومية.

٢ - أن الهدف المهم الذي من أجله أنشئت مراكز الأحياء هو : تفعيل مجالات عمل المرأة والأنشطة التي يمكن أن تمارسها بعيداً عن مخاطر الاختلاط.

ب - نتائج المحور الثاني (دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الجنائي) :

١ - أن الأدوار المهمة جداً لمراكز الأحياء في تعزيز الأمن الجنائي هي :

- تقليل معدلات جرائم الاعتداء والسطو والسرقة نتيجة تشجيع التقارب والتواصل والتعارف بين سكان الحي الواحد.
- حث سكان الحي على التطوع الأمني وإبلاغ الجهات الأمنية عن كل ما يثير الريبة والشك.
- سرعة إبلاغ الأجهزة الأمنية عن أية تحركات مريبة داخل الأحياء.
- توعية سكان الحي بخطورة التستر على المجرمين والإرهابيين ومخالفي أنظمة الإقامة والعمل وتقديم العون المادي والمعنوي لهم.
- المشاركة في علاج المشكلات الاجتماعية ذات التأثير السلبي على الأمن كالبطالة والفقر وعدم القدرة على الزواج.
- استثمار الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية في التوعية الأمنية.
- نقل صورة حقيقية للوضع الأمني داخل الحي لساكنيه لتوفير الطمأنينة والاستقرار ومحاربة الشائعات.

٢ - أن الأدوار المهمة لمراكز الأحياء في تعزيز الأمن الجنائي هي :

- التعاون مع الأجهزة الأمنية في كشف الظواهر الإجرامية.
- مراقبة التجمعات العشوائية التي تثير الاشتباه والريبة.
- مساعدة الجهات الأمنية على سرعة إلقاء القبض على مرتكبي الجرائم.

جـ - نتائج المحور الثالث (دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الفكري) :

١ - أن الأدوار المهمة جداً لمراكز الأحياء في تعزيز الأمن الفكري هي :

- تنمية مشاعر الانتماء والولاء للوطن.
- تكريم أسر شهداء الواجب وحل المشكلات التي تواجههم.

- التنسيق مع المساجد لغرس قيم الوسطية والاعتدال.
- استخدام الأنشطة الثقافية في دعم الحوار الوطني وتعزيز مبدأ الوسطية والاعتدال.
- استخدام الأنشطة الثقافية في استعراض الإنجازات التي تحققت بفضل حالة الأمن والاستقرار.
- إقامة المناسبات والفعاليات الاجتماعية لتوضيح خطورة الفكر المتطرف.

٢ - أن الأدوار المهمة لمراكز الأحياء في تعزيز الأمن الفكري هي :

- استخدام الأنشطة الثقافية في إقامة جسور التعاون وقنوات الاتصال والترابط بين رجال الأمن والجماهير.
- استخدام فعاليات الأنشطة الرياضية في التعريف بخطورة الظواهر الإجرامية تحت شعار لا للإرهاب، لا للمخدرات، لا للعنف.
- استخدام فعاليات الأنشطة الثقافية في تأسيس وعي جماهيري بأهمية الأمن الفكري.
- الاستفادة من روابط المشجعين في تبني مفاهيم منافية للأفكار الهدامة.

د - نتائج المحور الرابع (مدى التعاون بين مراكز الأحياء والجهات الأمنية) :

١ - أن أوجه التعاون الكبير جداً بين مراكز الأحياء والجهات الأمنية هي :

- تنسيق الجهود مع الأجهزة الأمنية للمطالبة بتوفير الخدمات العامة والبنية التحتية لساكني الحي.
- التعاون في محاربة البؤر الإجرامية وعدم توفير المناخ الملائم لتكونها.
- التعاون في إيجاد دور للمواطنين للمساهمة في ضبط الأمن واستقراره.
- مساهمة الجهات الأمنية في إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية.

- المساعدة في تنظيم الفعاليات الثقافية.

٢ - أن أوجه التعاون الكبير بين مراكز الأحياء والجهات الأمنية هي :

- مساهمة مراكز الأحياء في تنفيذ بعض الخدمات الأمنية.
- المشاركة في تصميم وتنفيذ حملات توعية المواطنين والمقيمين باحترام الأنظمة والتقيد بها.
- التعاون بين الجهات الأمنية ومراكز الأحياء في اكتشاف أوكار الإرهابيين والمجرمين.
- المشاركة في تنظيم الفعاليات الاجتماعية.
- التعاون بين الجهات الأمنية ومراكز الأحياء في اكتشاف أماكن تجمع مخالفي أنظمة الإقامة والعمل.
- المساهمة في تنظيم الفعاليات الرياضية.
- إنشاء لجان مشتركة تضطلع بمسؤوليات التخطيط والدراسة لتنمية وتوجيه التعاون لمكافحة الجريمة.

هـ - نتائج المحور الخامس (المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن) :

١ - أن المعوقات المهمة جداً التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن بدرجة قوية جداً هي :

- قلة الإمكانات المالية اللازمة لتنفيذ برامج مراكز الأحياء.
- قلة البرامج التدريبية في مجال العمل التطوعي.
- ضعف رغبة بعض قيادات الجهات الأمنية في التعاون مع مراكز الأحياء واعتبار ذلك عبء إضافي.
- غياب الإمكانات الفنية اللازمة لتطوير أداء منسوبي مراكز الأحياء.

٢ - أن المعوقات المهمة التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن بدرجة قوية هي :

- غياب أجهزة الإعلام الأمني عن المشاركة في دعم تجربة مراكز الأحياء والتعريف بها.
- غياب مفهوم الشراكة المجتمعية بين مراكز الأحياء والأجهزة الأمنية.
- قلة الكوادر البشرية القادرة على النهوض بأعباء العمل التطوعي في مراكز الأحياء.
- تباطؤ بعض أفراد المجتمع عن المشاركة الإيجابية في العمل التطوعي.
- غياب التشريعات الحكومية التي تحدد أطر التعاون بين مراكز الأحياء والأجهزة الأمنية.
- خشية بعض فئات المجتمع من تحمل مسؤولية الهاجس الأمني للعمل الاجتماعي.
- عدم تماشي نظام الجمعيات المعتمد من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مع الأهداف الاجتماعية التي تسعى المراكز لتحقيقها.
- وجود حالة من عدم الثقة بين الجهات الأمنية والعاملين في مراكز الأحياء.
- تقليص الدور الاجتماعي للعمدة النظامي الرسمي.

و - نتائج المحور السادس (سبل التغلب على المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن) :

١ - أن السبل المهمة جداً التي تساهم في التغلب على المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن بدرجة قوية جداً هي :

- توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج مراكز الأحياء.
- إجراء حملات إعلامية مكثفة لتوضيح مميزات مراكز الأحياء والتعريف بها.
- إلزام قيادات الجهات الأمنية على التعاون مع مراكز الأحياء في تنفيذ

أنشطتها.

- توفير الإمكانات الفنية اللازمة لتطوير أداء منسوبي مراكز الأحياء.
- تشجيع أفراد المجتمع على المشاركة الإيجابية في العمل التطوعي.
- تأهيل الكوادر البشرية اللازمة للنهوض بأعباء العمل التطوعي في مراكز الأحياء.
- وضع التشريعات الحكومية التي تحدد أطر التعاون بين مراكز الأحياء والأجهزة الأمنية.
- تزويد منسوبي مراكز الأحياء ببرامج تدريبية متقدمة في أساليب دعم العمل التطوعي.
- تطوير نظم عمل الجهات الأمنية بحيث تتضمن مشاركة أفراد الحي في حل مشكلات المجتمع.
- تطوير نظم عمل الجهات الأمنية بما يحقق مشاركة المواطنين في الخدمات الأمنية.
- تعديل نظام الجمعيات المعتمد من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لكي يتفق مع الأهداف الاجتماعية التي تسعى المراكز لتحقيقها.
- إعادة تفعيل الدور الاجتماعي للعمدة النظامي الرسمي.

و - نتائج (اختلاف رؤية أفراد مجتمع الدراسة نحو دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن باختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية) :

١ - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية مفردات مجتمع الدراسة للأهداف التي من أجلها أنشئت مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية، ولدور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الفكري، ولسبل التغلب على المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن تعزى إلى متغير

عدد سنوات الخبرة في العمل بمراكز ومجالس الأحياء، وكانت الفروق الدالة إحصائياً لصالح الذين يبلغ عدد سنوات خبراتهم العملية بمراكز ومجالس الأحياء (٥ سنوات فأكثر)، أي أن أصحاب الخبرات العملية الأكبر أكثر إدراكاً للأهداف التي من أجلها أنشئت مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية، ولدور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الفكري، ولسبل التغلب على المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن، نظراً لأن الخبرات العملية الأطول تكسبهم قدرة أكبر على تحديد الأهداف التي من أجلها أنشئت مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية، ودور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الفكري، وسبل التغلب على المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن.

٢ - لدى مفردات مجتمع الدراسة رؤية متشابهة نحو دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الجنائي، ومدى التعاون بين مراكز الأحياء والجهات الأمنية، والمعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن مهما اختلف عدد سنوات خبراتهم العملية.

٣ - لدى مفردات مجتمع الدراسة رؤية متشابهة نحو الأهداف التي من أجلها أنشئت مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية، والمعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن، وسبل التغلب على المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن مهما اختلفت أعمارهم.

٤ - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية مفردات مجتمع الدراسة لدور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الجنائي تعزى إلى متغير العمر، وكانت الفروق الدالة إحصائياً لصالح الذين تبلغ أعمارهم (٥٠ سنة فأكثر)، أي أن الأكبر عمراً أكثر إدراكاً لدور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الجنائي، حيث يكتسبوا خبرات عملية خلال مراحلهم العمرية المختلفة وتمنحهم التجارب التي مروا بها قدرة أكبر على تحديد دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الجنائي.

٥ - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية مفردات مجتمع الدراسة لدور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الفكري تعزى إلى متغير العمر، وكانت الفروق الدالة إحصائياً لصالح الذين تبلغ أعمارهم (٥٠ سنة فأكثر)، والذين تتراوح أعمارهم ما بين (٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة)، أي أن الأكبر عمراً أكثر إدراكاً لدور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الفكري، حيث يكتسبوا خبرات عملية خلال مراحلهم العمرية المختلفة وتمنحهم التجارب التي مروا بها قدرة أكبر على تحديد دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الفكري.

٦ - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية مفردات مجتمع الدراسة لمدى التعاون بين مراكز الأحياء والجهات الأمنية تعزى إلى متغير العمر، وكانت الفروق الدالة إحصائياً لصالح الذين تبلغ أعمارهم (٥٠ سنة فأكثر)، والذين تتراوح أعمارهم ما بين (٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة)، أي أن الأكبر عمراً أكثر إدراكاً لمدى التعاون بين مراكز الأحياء والجهات الأمنية، حيث

يكتسبوا خبرات عملية خلال مراحلهم العمرية المختلفة وتمنحهم التجارب التي مروا بها قدرة أكبر على تحديد مدى التعاون بين مراكز الأحياء والجهات الأمنية.

٧ - لدى مفردات مجتمع الدراسة رؤية متشابهة نحو الأهداف التي من أجلها أنشئت مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية، ودور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الجنائي، ودور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن الفكري، ومدى التعاون بين مراكز الأحياء والجهات الأمنية، والمعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن مهما اختلف عدد الدورات التدريبية التي حصلوا عليها في العمل التطوعي.

٨ - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية مفردات مجتمع الدراسة لسبل التغلب على المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن تعزى إلى متغير عدد الدورات التدريبية في العمل التطوعي، وكانت الفروق الدالة إحصائياً لصالح الذين التحقوا بثلاث دورات فأكثر، أي أن الأكثر التحاقاً بالدورات التدريبية أكثر إدراكاً لسبل التغلب على المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن، حيث توسع الدورات التدريبية من مداركهم وتكسبهم قدرة أكبر على تحديد سبل التغلب على المعوقات التي تحد من دور مراكز الأحياء في المملكة العربية السعودية في تعزيز الأمن.

٢ - **توصيات الدراسة :**

في ضوء الإطار النظري للدراسة، والنتائج التي أسفرت عنها، يتقدم الباحث بالتوصيات التالية :

١ - إعداد الكوادر البشرية المؤهلة، وتوفير المخصصات المالية الكافية، والإمكانات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج مراكز الأحياء.

٢ - الدعم الإعلامي المستمر لتجربة مراكز الأحياء بهدف توضيح مميزاتها وحث أفراد المجتمع على المشاركة الفعالة في دعم العمل التطوعي.

٣ - دعم أطر التعاون بين مراكز لأحياء والأجهزة الأمنية من خلال تكليف أعضاء مجالس الأحياء بتنفيذ بعض المهام الأمنية، وتكليف الجهات الأمنية بالمشاركة في حل المشكلات الاجتماعية التي تواجه سكان كل حي.

٤ - وضع تشريعات حكومية تنظم عمل مجالس الأحياء وتحدد أوجه التعاون بين مراكز الأحياء والأجهزة الأمنية.

٥ - تزويد منسوبي مراكز الأحياء بدورات تدريبية متقدمة في العمل التطوعي والاستفادة من تجارب المؤسسات غير الربحية في هذا الصدد.

٦ - عمل اجتماعات دورية بين مراكز الأحياء ومسؤولي الجهات الأمنية لبحث المشكلات الأمنية المستجدة وسبل مواجهتها، وتحديد دور مجالس الأحياء في أعمال الوقاية والمواجهة.

٧ - التنسيق بين مراكز الأحياء والعمدة للاستفادة من إلمامه بسكان كل حي في متابعة ورصد ما يستجد من تحركات مريبة داخل كل حي وسرعة إبلاغ الجهات الأمنية بها.

٨ - إدخال تعديلات على نظام الجمعيات المعتمد من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للسماح لمراكز الأحياء بممارسة دورها في دعم العمل الاجتماعي والأمني دون محاذير تعوق جهودهم.

٩ - إعداد دليل إجرائي يوضح كيفية ومجالات التعاون بين مراكز الأحياء والجهات الأمنية لتعزيز الأمن.

١٠- حث قيادات الأجهزة الأمنية على التعاون مع أعضاء ومنسوبي مراكز الأحياء في تنفيذ الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية التي تنهض بكل حي وتسهم في الوقت نفسه في ترسيخ الأمن والاستقرار.

مقترحات الدراسة :

١ - إجراء دراسة عن دور الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية لمراكز الأحياء في تعزيز الأمن.

٢ - إجراء دراسة عن مجالات التعاون بين مراكز الأحياء والأجهزة الأمنية لتعزيز الأمن الجنائي.

٣ - إجراء دراسة عن دور مراكز الأحياء في مواجهة الظواهر الإجرامية المستحدثة.

قائمة المصادر والمراجع

- إبـراهيم، مـروان عـــبد المجيـد (٢٠٠٢م). إدارة البطـولات والمنافـسات الرياضية. عمَّان : دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- البابطين، عفراء أحمد عبد المحسن (٢٠٠٧م). الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الرياض : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- الباز، راشد بن سعد (٢٠٠٧م). الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية. الرياض : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- بـدر، عبـد المـنعم محمـــد (١٩٩٧م). تطـوير الإعـلام الأمنـي العربـي. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- بـدوي، أحمـد زكـي (١٩٨٦م). معجـم مـصطلحات العلـوم الاجتماعيـة. بيروت : مكتبة لبنان.
- البشرى، محمد الأمين (٢٠٠٠م). الأمن العربي : المقومات والمعوقات. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- جاد، عماد (١٩٩٥م). معوقات الدور الإقليمي ومفاهيمه المتعددة. القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية.
- الجحني، علي بن فايز (٢٠٠٠م). الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- _____ (٢٠٠٥م). "مراكز البحوث ودورها في التصدي لمهددات الأمن". بحث مقدم ضمن فعاليات الاجتماع التنسيقي العاشر لمديري مراكز البحوث العدالة الجنائية ومكافحة الجريمة حول الأمن

الفكري بالتعاون مع جامعة طيبة خلال الفترة من ٦-١٤٢٥/٨/٨هـ الموافق ٢٠-٢٠٠٤/٩/٢٢م بالمدينة المنورة. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- _____ (٢٠٠٦م). الأمن الوطني مفهوم سياسي للدولة الحديثة. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- جروان، فتحي عبد الرحمن (٢٠٠٢م). الإبداع. عمَّان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- جريدة الرياض (٢٠٠٨م). "الأمير نايف : القتلة المجرمون نفذوا ما يزيد على ٣٠ عملية شملت جميع صنوف الحرابة". جريدة الرياض، ع(١٤٧٢٩)، السنة (٤٥).
- جمعية مراكز الأحياء بمنطقة مكة المكرمة (د.ت). جمعية مراكز الأحياء. الطائف : طيف للأبعاد الإعلانية.
- _____ (د.ت). تعرف على جمعية مراكز الأحياء. الطائف : طيف للأبعاد الإعلانية.
- _____ (٢٠٠٥م). التقرير السنوي عام ١٤٢٦هـ. الطائف : طيف للأبعاد الإعلانية.
- _____ (٢٠١٠م). إنجاز ١٤٣١هـ. الطائف : طيف للأبعاد الإعلانية.
- _____ (٢٠١١م). جمعية مراكز الأحياء مكة المكرمة ١٤٣١هـ. مكة المكرمة : جمعية مراكز الأحياء.
- الحازمي، خليل بن عبيد (٢٠١٠م). الحوار الوطني ودوره في تعزيز الأمن الوطني للمملكة العربية السعودية. (ط٣)، الرياض : مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني.

- حامد، سمير عبد الحميد علي (٢٠٠٢م). رؤية علمية لإدارة الهيئات الرياضية. الرياض : جامعة الملك سعود.
- خالد، نظيمة عبد العظيم وباشري، نفيسة محمد (١٩٩٦م). السلوك الإنساني في الإدارة. القاهرة : مكتبة عريب.
- خزاعلة، عبد العزيز (١٩٩٩م). الشرطة المجتمعية المفهوم والأبعاد. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الخطيب، عبد الله عبد الحميد (٢٠١٠م). العمل الجماعي التطوعي. القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- الخطيب، محمد بن شحات (٢٠٠٦م). الانحراف الفكري وعلاقته بالأمن الوطني والدولي. الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية.
- داغستاني، عبد العزيز (١٩٨٢م). الأبعاد الاقتصادية للأمن". مجلة الأمن والحياة. ع(١).
- درويش، خليل ومسعود، وائل (٢٠٠٩م). مدخل إلى الخدمة الاجتماعية. القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (٢٠٠٤م). مختار الصحاح (تحقيق أحمد إبراهيم زهوة). بيروت : دار الكتاب العربي.
- زمزمي، يحيى بن محمد حسن (٢٠٠٤م). "مراكز الأحياء : تجربة واقعية، ونظرة مستقبلية". ورقة علمية مقدمة ضمن ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثالثة بعنوان المؤسسات المجتمعية والأمنية : المسؤولية المشتركة في الفترة من ٢١-٢٤ صفر ١٤٢٥هـ الموافق ١١-١٤ إبريل ٢٠٠٤م. الرياض : كلية الملك فهد الأمنية.
- الزهيري، عبد الله مسفر محمد (٢٠٠٥م). مدى ملاءمة الشرطة المجتمعية في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- السديس، عبد الرحمن بن عبد العزيز (٢٠٠٥م). "الشريعة الإسلامية ودورها في تعزيز الأمن الفكري". بحث مقدم ضمن فعاليات الاجتماع التنسيقي العاشر لمديري مراكز البحوث العدالة الجنائية ومكافحة الجريمة حول الأمن الفكري بالتعاون مع جامعة طيبة خلال الفترة من ٦-١٤٢٥/٨/٨هـ الموافق ٢٠-٢٠٠٤/٩/٢٢م بالمدينة المنورة. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الشقحاء، فهد بن محمد (٢٠٠٤م). الأمن الوطني : تصور شامل. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الشهراني، سعد بن علي (١٩٩٨م). مؤسسات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية. الرياض : مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام.
- _____ (٢٠٠٣م) اقتصاديات الأمن الوطني : مدخل إلى المفاهيم والموضوعات. الرياض : د.ن.
- الشهراني، معلوي بن عبد الله (٢٠٠٦م). العمل التطوعي وعلاقته بأمن المجتمع. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الشويعر، محمد بن عبد الله والصهقان، عبد الله بن عمر (٢٠١٠م). قواعد ومبادىء الحوار الفعال. (ط١٠)، الرياض : مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني.
- صالح، يحيى بن سيف (٢٠٠٤م). "الدور الأمين لمراكز الأحياء الاجتماعية". ورقة علمية مقدمة ضمن ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثالثة بعنوان المؤسسات المجتمعية والأمنية : المسؤولية المشتركة في الفترة من ٢١-٢٤ صفر ١٤٢٥هـ الموافق ١١-١٤ إبريل ٢٠٠٤م. الرياض : كلية الملك فهد الأمنية.

- العايد، حسن عبد الله (٢٠٠١م). "دور الثقافة في التنمية والأمن ما بعد العولمة". مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي المنعقد في الرياض في الفترة من ٢٤ – ٢٠٠١/٩/٢٦م. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عبد الحميد، محمد (١٩٩٧م). نظريات الإعلام واتجاهات التأثير. القاهرة : عالم الكتب.
- العبد القادر، عبد الله حسن (٢٠٠٠م). توطين تقنية المعلومات في دول مجلس التعاون نحو إدارة مثلى. الظهران : جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.
- عبد اللطيف، عبد الباسط بن عبد الله بن إسماعيل (٢٠٠٦م). دور وظيفة الشرطة المجتمعية في تعزيز التعاون بين الشرطة ومراكز الأحياء. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عبد المطلب، ممدوح عبد الحميد (٢٠٠٣م). "دور أجهزة الأمن في فرض الأمن والنظام أثناء المناسبات الرياضية". الندوة العلمية حول شغب الملاعب وأساليب مواجهته المنعقدة في الفترة من ٢٥-١٤٢٤/٧/٢٧هـ الموافق ٢٢-٢٠٠٣/٩/٢٤م. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عبيدات، ذوقان وآخرون (٢٠٠٦م). البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أساليبه. (ط٣)، الرياض : دار أسامة للنشر والتوزيع.
- العتوم، بسام أحمد (٢٠٠٦م). "دور المجالس المحلية في تفعيل الشرطة المجتمعية". مجلة الدراسات الأمنية، السنة (٣)، ع(٧)، المملكة الأردنية الهاشمية : أكاديمية الشرطة الملكية.
- العتيبي، محمد فهد (٢٠٠٥م). علاقة البطالة بالأمن الوطني السعودي : رؤية المختصين للمشكلة وأساليب علاجها. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- العثيمين، يوسف بن أحمد (٢٠٠٦م). نحو استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب في المملكة العربية السعودية. الرياض : د٠ن.
- العدواني، عبد الرحمن عبد الملك بن طعمه (٢٠٠٤م). دور مراكز إمارة منطقة مكة المكرمة في تنمية مجتمعها المحلي. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- العساف، صالح بن حمد (٢٠٠٠م). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. (ط٢)، الرياض : مكتبة العبيكان.
- عشماوي، سعد الدين (٢٠٠٠م). الإدارة الأسس وتطبيقاتها في الأنشطة الاقتصادية والأمنية. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- العلولا، نزار (٢٠٠٧م). "رياضتنا تكافح الإرهاب". جريدة الجزيرة، ع(١٢٧٣٠).
- آل علي، مريم محمد (٢٠٠٧م). الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن في دولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة ميدانية على مدينة الشارقة. الشارقة : مركز بحوث شرطة الشارقة.
- العموش، أحمد فلاح (١٩٩٩م). " أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب". ندوة مكافحة الإرهاب المنعقدة في الفترة من ٥/٣١ -١٩٩٩/٦/٢م، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- العميري، محمد بن عبد الله (٢٠٠٤م). موقف الإسلام من الإرهاب. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- العوفي، عبد اللطيف دبيان (١٩٩٤م). الإقناع في حملات التوعية الإعلامية. الرياض: مطابع التقنية للأوفست.
- عياط، عايد شيحان (٢٠٠٦م). "الشرطة المجتمعية : استراتيجية مقترحة لعمل الشرطة الأردنية". مجلة الدراسات الأمنية، السنة (٣)، ع(٧)، المملكة الأردنية الهاشمية : أكاديمية الشرطة الملكية.

- عيوش، ذياب والزعنون، فيصل (٢٠٠٩م). الرعاية الاجتماعية. القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- الغامدي، عبد الله بن صالح (٢٠١٠م). إنجاز ١٤١٣هـ. الطائف : طيف للأبعاد الإعلانية.
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (٢٠٠٣م). القاموس المحيط. (ط٢)، بيروت : دار إحياء التراث العربي.
- القرني، حنيف جازي (١٩٨٩م). الأمن والتنمية : الآثار المتبادلة. رسالة ماجستير غير منشورة ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- كامل، عمر عبد الله (١٩٩٦م). "الأمن العربي من منظور اقتصادي". ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية المنعقدة في مركز الدراسات العربي الأوروبي في القترة من ٩-١٩٩٦/١/١١م. القاهرة : مركز الدراسات العربي الأوروبي.
- كامل، محمد فاروق عبد الحميد (د.ت). المدخل لدراسة العلوم الأمنية. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- _____ (٢٠٠٤م). القواعد الفنية للعمل الشرطي لمكافحة الجريمة. العين : دار الكتاب الجامعي.
- كريم، بدر بن أحمد (٢٠٠٠م). دور وسائل الإعلام السعودية في إثراء ثقافة المجتمع السعودي. الرياض: مطابع الفرزدق التجارية.
- المالكي، عبد الحفيظ بن عبد الله (٢٠٠٦م). نحو بناء استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب. رسالة دكتوراه غير منشورة، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- المسفر، مبروك عبد الله (٢٠٠٣). المعوقات الإدارية والتطبيقية لاستخدام الحاسب الآلي في الأجهزة الأمنية. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- المشاري، عبد الله بن سعد (٢٠٠٢م). معوقات التطوير التنظيمي من وجهة نظر القيادات العليا والوسطى في شرطة منطقتي الرياض ومكة المكرمة. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- بن معمر، فيصل بن عبد الرحمن (٢٠٠٨م). ثقافة الحوار في المجتمع السعودي. (ط٤)، الرياض : مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني.
- المنشاوي، محمد بن عبد الله بن علي (٢٠٠٤م). "معوقات أداء عمد الأحياء لدورهم الأمني". ورقة علمية مقدمة ضمن ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثالثة بعنوان المؤسسات المجتمعية والأمنية : المسؤولية المشتركة في الفترة من ٢١-٢٤ صفر ١٤٢٥هـ الموافق ١١-١٤ إبريل ٢٠٠٤م. الرياض : كلية الملك فهد الأمنية.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٢٠٠٥م). لسان العرب. (ط٥)، بيروت : دار صادر.
- المهيدب، عبد العزيز (٢٠٠٨م). دليل الأفكار للمؤسسات التطوعية : مراكز الأحياء أنموذجاً. الرياض : لجنة التنمية الاجتماعية بحي السويدي.
- النمر، سعود بن محمد وآخرون (٢٠٠٦م). الإدارة العامة : الأسس والوظائف. (ط٦)، الرياض : مطابع الفرزدق التجارية.
- اليامي، هادي بن جبران بن محمد (٢٠٠٦م). الدور الأمني لعمد الأحياء وعوامل تفعيله. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.